إعْرابُ
إذكارِ الصَّلاةِ المكتوبةِ وكشْفُ أسْرارِها المحْجوبةِ

عَلي بن محمّد بن أحمد البكري

ت ٨٨٢ هـ

دراسة وتحقيق

د. عبد الكريم بن مصطفى مدلج

تقديم

الأستاذ الدكتور حاتم صالح الضامن

١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.





صيدا ـ بيروت ـ لبنان

• المكتبة العصرية
الخندق الغميق ـ ص.ب: ١١/٨٣٥٥
تلفاكس: ٦٥٥٠١٥ ـ ٦٣٢٦٧٣ ـ ٦٥٩٨٧٥ ١ ٠٠٩٦١
بيروت ـ لبنان

• الدار النموذجية
الخندق الغميق ـ ص.ب: ١١/٨٣٥٥
تلفاكس: ٦٥٥٠١٥ ـ ٦٣٢٦٧٣ ـ ٦٥٩٨٧٥ ١ ٠٠٩٦١
بيروت ـ لبنان

• المطبعة العصرية
بوليفار نزيه البزري ـ ص.ب: ٢٢١
تلفاكس: ٧٢٠٦٢٤ ـ ٧٢٩٢٥٩ ـ ٧٢٩٢٦١ ٧ ٠٠٩٦١
صيدا ـ لبنان

الطبعة الأولى

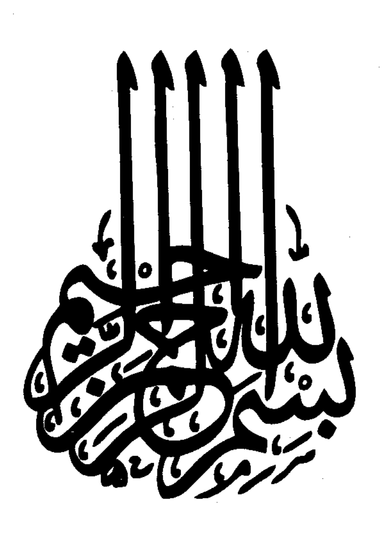
٢٠١١م ـ ١٤٣٢هـ

E. Mail
alassrya@terra.net.lb
alassrya@cyberia.net.lb

موقعنا على الإنترنت

www.almaktaba-alassrya.com

ISBN 978 - 614 - 414 - 091 - 8



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

هَذَا كِتَابٌ نَفِيسٌ لِمُؤَلِّفٍ مَغمُورٍ مِنَ اليَمَنِ، تُوُفِّيَ سَنَةَ (٨٨٢هـ)، هُوَ عَلِيٌّ البَكْرِيّ اليَمَنِيّ. والكِتَابُ هُوَ (إعرابُ أذكارِ الصّلاةِ المكتوبةِ وكَشفُ أسرارِها المَحجوبةِ)، وهُوَ أوَّلُ كِتابٍ يُنْشَرُ لَهُ. وَقَد عَالَجَ فِيهِ المُؤَلِّفُ عِدَّةَ مَوضُوعَاتٍ، هِيَ:

دُعَاءُ الاسْتِفْتَاحِ، والتَّكبيرِ، والفَاتِحَةُ، والإخْلاصُ، والتَّسْبيحُ، والتَّشَهُّدُ، والصَّلاةُ الإبْرَاهِيمِيّةُ.

واعْتَمَدَ فِيهِ عَلَى عَشَرَةِ مَصَادِرَ صَرَّحَ بِأسْمَائِهَا، وعَلَى خَمْسَةَ عَشَرَ لَمْ يُصَرِّحْ بأسْمَائِهَا. واسْتَشْهَدَ المُؤَلِّفُ بِخَمسَةٍ وثَلاثِينَ شَاهِدًا مِن الشِّعْرِ والرَّجَزِ.

وَقَدْ بَذَلَ المُحقِّقُ الدُّكتُور: عبدُ الكَريم مُصْطَفَى مُدْلِج جُهدًا مَشْكُورًا فِي إغْنَاءِ هَذَا الكِتَابِ، فَجَزَاهُ اللهُ خَيْرًا عَنِ العِلْمِ والعُلَمَاءِ.

وَالحَمْدُ للهِ أَوَّلاً وَآخِرًا...

دُبَي فِي: ١ / ذِي القِعدَةِ / ١٤٢٩هـ

المُوَافِق: ٣٠ / تِشرين الأوّل / ٢٠٠٨م

الأستاذ الدّكتور

حَاتم صَالِح الضَّامِن

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالمينَ، وَالصَّلاةُ وَالسَّلامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ سَيِّدِ الأَوَّلِينَ وَالآخِرِينَ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ، وَمَن سَارَ عَلَى نَهْجِهِ، وَاقْتَفَى أَثَرَهُ إِلَى يوم الدِّين... وَبَعْدُ:

فَإِنَّ أَفْضَلَ العُلُوم عِنْدَ الله مَا كَانَ مُختصًّا بالقُرْآنِ الكَريم؛ لأَنَّهُ كَلامُ الله تَعَالَى، فَضْلاً عَن أَنَّهُ منْهَجُ حَيَاةٍ لِلْبَشَرِيَّةِ قَاطِبَةً، ثُمَّ يَأْتي مِن بَعْدِهِ سُنَّةُ النَّبِيِّ المصْطَفَى ﷺ الَّتي بيَّنَتْ مَعَالمَ الطَّريق في كِتَاب الله تَعَالَى.

وَشَاءَتْ إِرَادَةُ الله تَعَالَى أَن تَكُونَ رِسَالَتِي لِلْمَاجِسْتير فِيمَا يُخَصُّ السُّنَّةَ النَّبويَّةَ الشَّريفَةَ، فَكَتَبْتُ في غَريب حَديث رَسُولِ الله ﷺ، وَجَاءَتْ بَعْدَهَا رِسَالَةُ الدُّكْتُوراه، لِتَكُونَ في خِدْمَةِ كِتَابِ الله تَعَالَى، فَحقَّقْتُ كِتَاب: مَفَاتِيح الأَغَاني في القِرَاءَاتِ وَالمعَاني لأَبي العَلاءِ الكِرْمَاني (ت بعد ٥٦٣هـ)، وَكَانَ في مَجَالِ الاحْتِجَاج لِلْقِرَاءَات القُرْآنيَّة، وَدرَسْتُ فِيه الجَوَانِبَ النَّحْويَّةَ وَالصَّرْفِيَّةَ وَاللُّغَويَّةَ.

ثُمَّ جَاءَ هَذَا الكِتَابُ الَّذِي بَينَ أَيْدينا: (إعرابُ أذكَارِ الصَّلاةِ المكْتُوبَةِ وَكَشْفُ أَسْرَارِهَا المَحْجُوبَةِ) لِيُتَوِّجَ العَمَلَين السَّابقَين فَيَجْمَعَ بَينَ الفَضْلَين: فَضْلِ كَلامِ الله تَعَالَى، وفَضْلِ سُنَّةِ نَبيِّه المصْطَفَى ﷺ.

وبفَضْلٍ مِنَ الله تَعَالَى فقَد وَقَفْتُ عَلَى النُّسْخَةِ الفَريدَةِ لهَذَا الكِتَابِ المخْطُوطِ، وَأَمْعَنْتُ النَّظَرَ فِيه، وَقَرَأْتُهُ جيِّدًا، ثُمَّ عَقَدتُ العَزْمَ عَلَى تَحقيقِهِ وَدراسَته؛ لما لَهُ من أَهمِّيَّةٍ كَبيرَةٍ دفَعَتْني إِلَى ذَلكَ، وَهيَ أَنَّهُ أَوَّلُ كتَابٍ مُفْرَدٍ وَقفنا عليه في هَذا الميدَان، أَيْ: في إِعْرَابِ أَذْكَارِ الصَّلاةِ، وهَذَا اتِّجَاهٌ فَريدٌ في التَّأْليفِ، إِذْ أَفرَدَهُ مُؤَلِّفُهُ لهَذا المَوْضُوعِ، فَجَمَعَ بَينَ دفَّتَيهِ جَانِبًا مِن كَلامِ الله تَعَالَى، وَكَلامِ نَبيِّهِ المصْطَفَى ﷺ، وبَسَطَ القَوْلَ

في ذَلكَ بَسْطًا وَافيًا، دَلَّ عَلَى سعَةِ اطّلاعِه، ووَفرَةِ عِلْمِه، الّذِي لم يَأْخُذْ حَظَّه مِن الدِّرَاسَةِ والبَحْث، وبَقِيَ أَثَرُهُ مجهُولاً حتَّى تَاريخِه؛ فَنشْرُ هَذا السِّفْرِ القَيِّم فِيهِ كَشْفٌ لِلنِّقَابِ عَن مُؤَلَّفَاته. ويُعَدُّ هَذَا الكِتَابُ أَوَّلَ كِتَاب يُنشَرُ لَهُ.

ولا بُدَّ أن أُشيرَ هُنَا إلى أنّهُ قَد وَاجَهَتْنِي بَعضُ الصِّعَاب أَثْنَاءَ تحقِيقِي لهذَا الكِتَاب، وذَلِكَ لاعْتمَادِي عَلَى نُسْخَةٍ وَاحِدَةٍ لَمْ أَقِفْ عَلَى أُخْت لها، وَلَكنّنِي بفَضْلٍ مِنَ الله تَعَالَى اسْتَطَعْتُ أَن أُرَمِّمَ نَقْصَهُ، وأُوَضِّحَ طَمْسَهُ، وأُزِيلَ لَبْسَهُ، وَأَشْرَحَ غَامِضَهُ، بَعْدَ أَن رَجَعْتُ إلى المظَانّ والأُصُولِ الّتِي اسْتَقَى مِنْهَا البَكْرِيُّ مَادّةَ كِتَابِه، فَجَاءَ الكِتَابُ وَقَد اسْتَوَى عَلَى سُوقِه، يُعْجِبُ القُرَّاءَ بِكُلِّ تَخَصُّصَاتِهِم وطَبَقَاتِهم؛ وفي مجالِ الدِّرَاسَاتِ الإِسْلامِيَّةِ والعَرَبِيَّةِ خَاصَّةً؛ لأَنَّهُ يُعْنَى بِجَانِبٍ مِن مَكْتُوبَةٍ فَرَضَهَا اللهُ تَعَالَى عَلَى عِبَادِهِ المُؤْمِنِينَ بلا اسْتِثْنَاءٍ، وهِيَ الصَّلاةُ.

وجَاءَ الكِتَابُ في قِسْمَينِ اثْنَين:

القِسْم الأَوَّل: أَفْرَدتُهُ للدِّرَاسةِ الَّتِي ضَمَّتْ بَينَ جَنبَاتِهَا فَصْلَينِ اثْنَين:

الفَصْلُ الأَوّل: تحَدَّثْتُ فِيهِ عَنِ المُؤلِّف، فَذَكَرْتُ اسْمَهُ ونَسَبَهُ، وجَوَانِبَ مِن حَيَاتِه، فَضْلاً عَن مُؤَلَّفَاتِه، وخَتَمْتُهُ بوَفَاتِه.

والفَصْلُ الثَّانِي: جَعَلْتُهُ في الحَدِيثِ عَنِ المُؤَلَّف، فبَيَّنْتُ نِسبَتَه لمؤَلِّفِه، وأَثْبَتُّ عُنوَانَهُ، وذَكَرْتُ مَصَادِرَهُ، وأَسْبَابَ التَّأْلِيفِ وتَارِيخَهُ، ثُمَّ عَرَّجْتُ عَلَى مَنْهَجِه وطَرِيقَةِ عَرْضِهِ للمَادَّة، وَوَصَفْتُ النُّسْخَةَ الفَرِيدَةَ للمَخْطُوط، ثُمَّ بَيَّنتُ مَنْهَجِي في التَّحْقِيق.

القِسْم الثَّاني: خَصَصْتُ بِهِ النَّصَّ المُحَقَّقَ، وَمَا تَبِعَهُ مِن تَعْلِيقٍ، أَوْ تَوْضِيحٍ، أَوْ تخرِيجٍ، أَوْ غَيرِ ذَلِكَ، ممّا يَقُومُ بِهِ المحَقِّقُونَ.

ثُمَّ أَتْبَعْتُ هَذَا العَمَلَ بفَهَارِسَ فَنّيّة، تُسَهِّلُ عَلَى القَارِئِ الوُصُولَ إلى مُبْتَغَاهُ.

ولا بُدّ في الخِتَامِ مِن أَن أُقَدِّمَ شُكْرِي وَامْتِنَانِي وَتَقْدِيرِي إِلَى شَيْخِي الفَاضِلِ الأُسْتَاذِ الدُّكْتُور حَاتِمِ صَالِحِ الضَّامِنِ، صَاحِبِ الأَيَادِي البَيْضَاءِ، الَّذِي قَرَأَ لِي

الأُصُولَ الخَطّيّةَ لهَذَا الكتَاب، وَأفَادَني بإرْشَادَاته القَيِّمَة، وَتَعْليقَاته السَّديدَة، فَجَزَاهُ اللهُ عَنّي وعَن أَهْلِ العِلْم خَيْرًا، وبَارَكَ في عِلْمه، وأَطَالَ في عُمره.

وَلا أَنْسَى شُكْرِي المَوْصُولَ بالثَّنَاء العَاطر إلى الأَخ الفَاضِل الدُّكْتُور يُوسُف خَلَف العِيْسَاوِيِّ الَّذي وَضَعَ بَيْنَ يَدَيَّ مُتَفَضِّلاً نُسْخَةَ المَخْطُوطِ الفَرِيدَة، وَقَدَّمَني فيهَا عَلَى نَفسه، فجزَاهُ اللهُ خَيرَ الجَزَاء، وَأَجْزَلَ لَهُ بالعَطَاء.

كَمَا أُقَدِّمُ شُكْري إلى الأَخ الكَريم الأُسْتَاذ الدُّكْتُور حُسَين حَامد الصَّالح الَّذي سَعَى جَاهدًا للْحُصُول عَلَى نُسْخَة أُخْرَى للْمَخْطُوط، إلاَّ أَنَّهُ لَمْ يجِدْ غَيْرَ هَذه النُّسْخَة الَّتي بَينَ أَيدينَا، فَشَكَرَ اللهُ لَهُ، وبَارَكَ فيه وَفي عَمَله.

فَللَّه الحَمْدُ وَالمِنَّةُ أَوّلاً وَآخرًا، وَهَذا جُهْدُ المُقِلِّ، أَسْأَلُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالى أَن يَتَقَبَّلَ منِّي هَذَا العَمَلَ خَالِصًا لِوَجْهِهِ الكَريم، وَأَن يَدَّخرَهُ ذُخْرًا لي يَومَ لا يَنْفَعُ مَالٌ وَلا بَنُونَ إلاَّ مَن أَتَى اللهَ بِقَلْبٍ سَليم.

رَبَّنَا آتنَا في الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفي الآخرَة حَسَنَةً وَقنَا عَذَابَ النَّار...
وَصَلِّ اللَّهُمَّ عَلَى سَيِّدنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آله وصَحْبه وَسَلِّم...
وَآخرُ دَعْوَانَا أَن الحَمْدُ لله رَبِّ العَالَمينَ.

وَكَتَبَهُ
عَبْدُ الْكَريم بْنُ مُصْطَفَى مُدْلِج
١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م
الإِمَارَات العَرَبِيَّة المتَّحِدَة
دُبَيّ

القسم الأوّل

(الدِّرَاسَة)

الفصل الأوّل

(المُؤَلِّف)

*** اسمه ونسبه[1]:**

هو عَلِيّ بنُ مُحَمّد بنِ أَحْمَد بن عَلِيّ بنِ يَحْيَى البَكْرِيّ اليَمَنِيّ الزّيديّ.

*** جوانب من حياته:**

كان البكري فقيهًا زَيدِيًّا أصوليًّا مُحقّقًا، وكان من كبار علماء الزّيديّة في القرن التّاسع. ويُروَى أنّ بعض أهل العلم كانوا يُفضّلونه على بعض أقرانه من أهل زمانه. ويُذكر أنَّ البكريّ اتّصلَ بالإمَام المُطهّر بن محمّد[2]، وأعانه في القِيامِ بكثيرٍ من أمور خلافَتِهِ.

*** آثاره ومؤلّفاته:**

ألّف البكريّ في علوم ومعارف متنوّعة، وقد أبدع فيها كتب: فجاءت تآليفه في العقائد، وعلم الكلام، وأصول الفقه، وأصول الدين، والفلسفة، والعربيّة، وكلّ هذه التآليف ما زالت مخطوطةً، لم ينفض عنها الغبار حتّى تاريخه، سوى هذا الكتاب الّذي نحن بصدد تحقيقه ودراسته.

ومن مؤلّفات البكريّ الّتي وقفنا عليها:

- الجواب المعقود في بيان القطع بإمامة أئمّة آل الرّسُولِ:

ولعلّه ردّ على رسالة: (العناية التّامّة بتحقيق مسألة الإمامة)[3]، للإمام الهادي عزّ الدّين الفَلَلِيّ (ت٩٠٠هـ)[4]. (مخطوط).

---

١ - أظهر الكتب الّتي ترجمت له هي:
مطلع البدور: ٣/ ٣٣٠، والبدر الطّالع: ١/ ٤٩٢ برقم: ٢٤١، وهديّة العارفين: ١/ ٧٣٧، ومعجم المؤلّفين: ٧/ ١٨٠، وأعلام المؤلّفين الزّيديّة: ٧٠٩، ومصادر الفكر العربيّ الإسلامي في اليمن: ١٢٢.

٢ - هو المطهر بن محمد بن سليمان بن يحيى بن حمزة، أبو محمد، الملقب بالمتوكل على الله، من أئمة الزيدية باليمن، (ت٨٧٩هـ). ينظر:
البدر الطالع: ٢/ ٣١١، وهديّة العارفين: ٦/ ٤٦٣، والأعلام: ٧/ ٢٥٤.

٣ - ينظر: أعلام المؤلّفين الزّيديّة: ٧٠٩، ومؤلّفات الزّيديّة: ٢/ ١٨.

٤ - هو الهادي عزّ الدّين بن الحسن بن المؤيّد الفَلَلِيّ، من أئمة الزيدية باليمن، (ت٩٠٠هـ). ينظر: البدر الطالع: ١/ ٤١٥، وهديّة العارفين: ٥/ ٦٦٣، والأعلام: ٤/ ٢٢٩.

- السّراج الوهّاج في شرح المنهاج، أو (الكوكب الوهّاج شرح المنهاج):

هو شرح كبير على كتاب: (منهاج التّحقيق)[١] للفقيه يحيى الصّعديّ (ت٧٨٠هـ)[٢]. (مخطوط).

- النّكت الكافية لما تضمّنته مقدّمة الأزهار، الرّافعة عن مسائلها الأصوليّة الأستار:

هو شرح لمقدّمة كتاب (الأزهار في فقه الأئمّة الأطهار)[٣] لأحمد بن يحيى بن المرتضى (ت٨٤٠هـ)[٤]. (مخطوط).

- شرح مقدّمة بيان ابن المظفّر:

هو شرح على قسم أصول الدّين لكتاب (البيان)[٥] لابن المظفّر[٦]، تلك المقدّمة الّتي عدّها مؤلّفها من لوازم المجتهد، وشَرَحَ قسمَ أصولِ الفقهِ من الكتاب نفسه الشيخ عبد الله النّجريّ (ت٨٧٧هـ)[٧]. (مخطوط).

---

١ - ينظر: مطلع البدور: ٣/ ٣٣٠، والبدر الطّالع: ١/ ٤٩٢، وهديّة العارفين: ١/ ٧٣٧، ومعجم المؤلّفين: ٧/ ١٨٠، وأعلام المؤلّفين الزّيديّة: ٧٠٩، ومؤلّفات الزّيديّة: ٢/ ٩٢، ومصادر الفكر العربيّ الإسلامي في اليمن: ١٢٢.

٢ - هو عماد الدّين يحيى بن الحسن القرشيّ الصّعديّ، من أئمة الزيدية باليمن، (ت٧٨٠هـ). ينظر: الذّريعة: ٢٣/ ١٥٩، ومؤلّفات الزّيديّة: ٣/ ٧٥.

٣ - ينظر: مطلع البدور: ٣/ ٣٣٠، والبدر الطّالع: ١/ ٤٩٢، وهديّة العارفين: ١/ ٧٣٧، ومعجم المؤلّفين: ٧/ ١٨٠، وأعلام المؤلّفين الزّيديّة: ٧١٠، ومؤلّفات الزّيديّة: ٣/ ١٢٧.

٤ - هو أحمد بن يحيى بن المرتضى بن المفضل بن منصور الحسني، من سلالة الإمام الهادي، عالم بالدين والأدب، من أئمة الزيدية باليمن. (ت٨٤٠هـ). ينظر:
البدر الطّالع: ١/ ١٢٢، والأعلام: ١/ ٢٦٩، وأئمّة اليمن: ٣١٢.

٥ - ينظر: مطلع البدور: ٣/ ٣٣٠، والبدر الطّالع: ١/ ٤٩٢، وهديّة العارفين: ١/ ٧٣٧، ومعجم المؤلّفين: ٧/ ١٨٠، وأعلام المؤلّفين الزّيديّة: ٧٠٩، ومؤلّفات الزّيديّة: ٢/ ١٤٣.

٦ - هو يحيى بن أحمد بن علي، عماد الدين بن مظفر: فقيه، من علماء الزيدية، توفي في هجرة حمدة من البون باليمن (ت٨٧٥هـ). ينظر:
الأعلام: ٨/ ١٣٦، ومعجم المؤلّفين: ١٣/ ١٨٤، ومؤلّفات الزّيديّة: ١/ ٢٢٤.

٧ - هو عبد الله بن محمد بن أبي القاسم بن علي الزيدي العبسي المعروف بالنجري: فقيه زيدي، نُسِبَ إلى (نجرة) من قرى عبس حجة (باليمن)، (ت٨٧٧هـ). ينظر:
البدر الطالع: ١/ ٣٩٧، وهدية العارفين: ٥/ ٤٦٩، والأعلام: ٤/ ١٢٧.

- شرحُ مصباحِ الظّلماتِ في كشفِ معاني المؤثّراتِ:

هو شرح لكتاب (المؤَثّرات)[١] لِلحَسَن بن محمّد الرَّصَّاص (ت٥٨٤هـ)[٢]. وقد شرحه على قواعد المعتزلة[٣]. (مخطوط).

- قصيدةٌ في مدحِ النّبيّ صَلى اللهُ عَلَيهِ وآلِهِ وسَلَمَ:

موجودة ضمن مجموعٍ بمكتبة آل الهاشميّ[٤]. (مخطوط).

- إعراب أذكار الصّلاة المكتوبة وكشف أسرارها المحجوبة[٥]:

وهو موضوع بحثنا ودراستنا.

*** وفاته:**

ذكر الشّوكاني وفاة البكريّ بأنها كانت: (يوم الأحد ثامن وعشرين رمضان سنة (٨٨٢) اثنتين وثمانين وثمان مئة)[٦]. وهذا ما ذكره كلّ من ترجم له[٧]، سوى إسماعيل باشا الّذي ذكر وفاته بأنّها كانت (سنة (٨٨٣) ثلاث وثمانين وثمان مئة[٨]. ويبدو أنّه وَهْمٌ منه.

---

١ - أعلام المؤلّفين الزّيديّة: ٧٠٩، ومؤلّفات الزّيديّة: ٢/ ١٨٠، ومصادر الفكر العربيّ الإسلامي في اليمن: ١٢٢.

٢ - هو الحسن بن محمد بن الحسن بن أبي بكر الرصاص، من أعلام الزّيديّة في اليمن (ت٥٨٤هـ). ينظر:
الأعلام: ٢/ ٢١٤، ومعجم المؤلّفين: ٣/ ١٩٦.

٣ - ينظر: مؤلّفات الزّيديّة: ٢/ ١٨٠

٤ - أعلام المؤلّفين الزّيديّة: ٧١٠.

٥ - ينظر: مطلع البدور: ٣/ ٣٣١، وأعلام المؤلّفين الزّيديّة: ٧١٠.

٦ - البدر الطّالع: ١/ ٤٩٣.

٧ - مطلع البدور: ٣/ ٣٣٠، ومعجم المؤلّفين: ٧/ ١٨٠، وأعلام المؤلّفين الزّيديّة: ٧٠٩، ومؤلّفات الزّيديّة: ٢/ ١٨، ٩٢، ١٤٣، ١٨٠، و٣/ ١٢٧، ومصادر الفكر العربيّ الإسلامي في اليمن: ١٢٢.

٨ - هديّة العارفين: ١/ ٧٣٧.

الفصل الثاني

(المُؤَلِّف)



*** نسبته إلى مؤلّفه:**

لا شكَّ في صحة نسبة كتاب (إعراب أذكار الصّلاة المكتوبة) إلى مؤلِّفِهِ البكريِّ، ولا نعرف أحدًا قد شكّكَ في ذلك، فضلاً عن أنّه قد ذَكَرَ أكثرُ من واحدٍ مِمّن ترجَمَ للبكريِّ أنَّ الكتاب له، وأنّه من ضمن كتبه المتعدّدة[1].

*** عنوانه:**

ذَكرَ ابنُ أبي الرِّجال عنوانَ الكتاب بقوله: (وللبكريِّ إعرابُ أذكارِ الصّلاةِ، كتابٌ جوّدَ فيهِ ودلَّ على معرفةٍ بالعربيّة كاملة)[2]، فجاء العنوان مختصرًا على عادة العلماء في اختصار عناوين الكتب، وهذا ما ذكره الوجيه أيضًا[3].

أمّا البكريُّ نفسه فقد ذكر عنوان الكتاب في مقدّمته بقوله: (إعرابُ أذكارِ الصّلاةِ المكتوبةِ، وكَشفُ أسرارِها المَحجوبةِ)[4]، وذكره في خاتمة الكتاب بالعنوان نفسه أيضًا[5] وهذا يعني أنّه قد قطعت جهيزة قول كلّ خطيب، وهو العنوان الّذي اعتمدناه.

*** مصادره:**

نقل البكريُّ كثيرًا من الأقوال والآراء عن الأئمّةِ الأعلام المتقدّمين، فجمعَ في كتابه هَذا حَصَادًا طَيِّبًا دَلّ على تَنوّعِ ثقافةِ البكريّ، ودِقّةِ نَظرِه، وحُسنِ تَوظيفِها، فضلاً عن عظمةِ هؤلاء الأوائل الّذين نقل عنهم.

وجاءت مصادرُ البكريِّ متخصّصةً مُتَنَوّعةً تَنوّعَ المَوضوعاتِ الّتي تناولها، فقد شملت علومًا ومعارفَ شتّى، منها ما هو متّصلٌ باللغة العربيّة وعلومها: كالنّحوِ

١- ينظر: مطلع البدور: ٣/ ٣٣١، وأعلام المؤلّفين الزّيديّة: ٧١٠.

٢- مطلع البدور: ٣/ ٣٣١.

٣- أعلام المؤلّفين الزّيديّة: ٧١٠.

٤- ينظر: إعرابِ أذكارِ الصّلاةِ المكتوبةِ: الورقة: ١/ ب.

٥- ينظر: إعرابِ أذكارِ الصّلاةِ المكتوبةِ: الورقة: ١٨/ ب.

واللغةِ والأدبِ، وغير ذلك، ومنها ما هو متّصلٌ بالقرآن الكريم وعلومه: كالتّفسير والقراءات والغريب، وغير ذلك، فضلاً عن الحديث النّبويّ الشّريف، والفقه، والتّربية والسّلوك...

ويُمكِنُنَا القَولُ: إنَّه قَد عَوَّلَ عَلَى ثَلاَثَةِ مَصَادِرَ فَأكْثَرَ مِنهَا النَّقْلَ، وَهِيَ:

• إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: لابن خالويه (ت٣٧٠هـ).

• الكشّاف عن حقائق غوامض التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل: للزّمخشريّ (ت٥٣٨هـ).

• شرح الرضيّ لكافية ابن الحاجب: للرضي الإستراباذي (ت٦٨٦هـ).

ولا بدّ من الإشارة إلى أنَ البكريّ كان دقيقًا في عزوهِ، وأمينًا في نقله، فكان يُصَرِّحُ أحيانًا بالمصادر الّتي استقى منها مادّة كتابه فيعزو الأقوال إلى أصحابها، ويغضُّ الطّرف عن بعضها أحيانًا أخرى، فيذكر أسماءَ مُؤَلّفيها حسب، وسأذكر المصادر الّتي صرّح بها، وأُتْبِعُهَا بالمصادرِ التي لم يُصرّحْ بها، وصرَّح بأَسماءِ مؤلّفيها، مرتّبًا إيّاها ترتيبًا ألف بائيًّا:

أوّلاً: المصادر التي صرّح بها:

• الإيضاح في شرح المفصّل: لابن الحاجب (ت٦٤٦هـ).

• البحر الزّخّار الجامع لمذاهب علماء الأمصار: للمهدي أحمد بن يحيى (ت٨٤٠هـ).

• التحرير والتحبير لأقوال أئمة التفسير: لابن النّقيب (ت٦٩٨هـ). ولَعَلَّهُ هُوَ المقصُود.

• التلخيص في علوم البلاغة: للخطيب القزويني (ت٧٣٩هـ).

• حياة القلوب في إحياءِ عبادةِ علاَّمِ الغيوبِ: للمهدي أحمد بن يحيى (ت٨٤٠هـ).

• الشَّافي: لأبي العبّاس المبرّد (ت٢٨٥هـ).

- شرح المُقَدِّمة المُحسِبَة: لابن بابشاذ (ت٤٦٩هـ).
- الكتاب: لسيبويه (ت١٨٠هـ).
- الكشّاف عن حقائق غوامض التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل: للزّمخشريّ (ت٥٣٨هـ).
- مفتاح العلوم: للسّكّاكيّ (ت٦٢٦هـ).

ثانيًا: المصادر التي لم يُصرّح بها، وصرَّح بأَسماءِ مؤلّفيها:

- الأصول في النّحو: لابن السّرّاج (ت٣١٦هـ).
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: لابن خالويه (ت٣٧٠هـ).
- أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري: لأبي سليمان الخطّابيّ (ت٣٨٨هـ).
- البديع: لابن خالويه (ت٣٧٠هـ).
- الحجّة للقُرّاء السّبعةِ أئِمّةِ الأمصار بالحجازِ والعراق والشّام الّذين ذكرهُم أبو بكر بن مجاهد: لأبي علي الفارسيّ (ت٣٧٧هـ).
- زاد المسير في علم التّفسير: لابن الجوزي (ت٥٩٧هـ).
- السّبعة في القراءات: لأبي بكر ابن مجاهد (ت٣٢٤هـ).
- شرح الرضيّ لكافية ابن الحاجب: للرضي الإستراباذي (ت٦٨٦هـ).
- الكافية في النحو: لابن الحاجب (ت٦٤٦هـ).
- مختصر منتهى السّؤل والأمل في علمَي الأصولِ والجَدَلِ: لابن الحاجب (ت٦٤٦هـ).
- المسائل الشّيرازيّات: لأبي علي الفارسيّ (ت٣٧٧هـ).
- المسائل العضديّات: لأبي علي الفارسيّ (ت٣٧٧هـ).
- معاني القرآن: لأبي زكريّا الفرّاء (ت٢٠٧هـ).
- المقتضب: لأبي العبّاس المبرّد (ت٢٨٥هـ).

- النّوادر في اللغة: لأبي زيد الأنصاري (ت٢١٥هـ).

هذه هي أظهرُ الكتبِ الّتي اسْتَقَى منها البكريُّ مادّة كتابه وحوتها صفحاته، بواسِطَةٍ أو بغَيرِ وَاسِطَةٍ، وكان ثقةً ثبتًا صدوقًا فيما ينقله، أو فيما يحكيه، وهذه المصادر بأنواعها وتباينها تَدُلُّ على نضجٍ في شخصيّة البكري، وسعةٍ في معلوماته واطلاعاته.

*** أسباب تأليفه:**

تكشف مقدّمة الكتاب عن أسباب تأليفه، ويبدو أنّه جاء تلبيةً لرغبة بعض أصدقاء البكريّ الّذين طالبوه ببيان إعراب أذكار الصّلاة، فاستجاب لذلك، راجيًا من تأليفه الثوابَ يومَ اللقاءِ، فقال: (جَمعتُهَا قضاءً لحقٍّ من طالَبَني بذلك مِنَ الأخدانِ، ورجاءً لِثوابِ اللهِ بجنَّتِهِ، وانتفاعِ مَن طالعَهَا مِن الإخوانِ)[١].

*** تاريخ تأليفه:**

يبدو أنّ البكريّ قد ألف كتابه هذا في أخريات حياته، وجاء في خاتمة الكتاب ما نصّه: (وكان الفراغُ من جَمعِهِ وَتَأليفِهِ يَومَ الإثنينِ ثالث شهرِ ذِي الحجّةِ، الواقع من سنةِ ستٍّ وسَبعِينَ وثَمَانِي مِئة سنة من هجرتِهِ صلى الله عليه وآله)[٢].

*** منهجه:**

لم يذكر البكري في مقدّمته للكتاب شيئًا عن منهجه، أو عن طريقة عرضه للمادّة العلمية التي ضمنها كتابه، ولكن من خلال هذه المادّة التي جاء بها يمكننا أن نهتدي إلى منهجه فنقول:

إنّ البكريّ قد سلك منهجًا علميًّا رصينًا، وأسلوبًا مميّزًا طريفًا، وعرضًا للمادّة مفصّلاً، وفي بعضها مختصرًا، والتزم الحجّة والدّليل في كثيرٍ من المواضع، وقد يحتجّ

١- إعراب أذكار الصّلاة المكتوبة: الورقة: ١/ ب.

٢- إعراب أذكار الصّلاة المكتوبة: الورقة: ١٨/ ب.

في بعض الأحيان بقراءة قرآنيّة، أو غير ذلك... وهذا يعني أنه جمع بين دفّتي الكتاب مسائلَ نحويّةً وصرفيّةً ولغويّةً، وجانبًا من وجوه القراءات القرآنيّة المختلفة، فضلاً عن مجموعةٍ من عيون الشّعر العربيّ وغيرها...

فقد دأب البكريُّ في كتابه هذا على ذكر اللفظ المراد، ثمّ بيان إعرابه، ووزنه الصّرفيّ، ومن أمثلة ذلك قوله: (أَعُوذُ: فعلٌ مضارعٌ، وفاعِلُهُ ضميرٌ واجبُ الاسْتِتَارِ، وعلامةُ مُضارَعَتِهِ الهَمزَةُ الّتي في أَوَّلِهِ، وهو هنا مرفوعٌ لتجَرُّدِهِ عن النَّاصِبِ والجازِمِ، وعلامَةُ رَفعِه ضَمُّ آخِرِهِ، وهو فِعلٌ مُعتَلٌّ؛ لأنَّ عَينَ الفعلِ فيهِ وَاوٌ، والأَصْلُ (أَعْوُذُ) على وَزنِ (أَفْعُلُ)، فاسْتَثقَلوا الضَّمَّةَ على الوَاوِ فَنُقِلَتْ إلى العَينِ فَصارَ (أَعُوْذُ)، ومِثلُهُ: أَقُولُ وأَزُولُ، وما شابَهَ ذَلِكَ)[1].

وقد يذكر في بعض الأحيان جانبًا من مشتقات اللفظ، كما في قوله: ((عَاذَ) فِعلٌ ماضٍ، و(يَعُوذُ) مُضارِعٌ يَصلُحُ لِلزَّمانَينِ: الحالِ والاستِقبالِ، ويَتَعيَّنُ للاستِقبَالِ بدُخُولِ السّينِ أو سَوفَ، و(عَوذًا) مَصدَر، و(عَائِذٌ) اسمُ الفاعِلِ، وإن شِئتَ قُلتَ: عَاذَ معاذًا وعِياذًا أو عَوذَةً، واسم المَفعُولِ (مَعُوذٌ) بِهِ، والأمرُ (عُذْ) للمُذَكَّرِ، و(عُوذِي) لِلمُؤَنَّثَةِ، و(عُوذَا) للاثنَينِ، و(عُوذُوا) لِلرِّجالِ، و(عُذْنَ) يا نِسوَةُ)[2].

وقد يستشهد على ما ذكر بآيةٍ قرآنيّة، كما في قوله: (وأصلُ (الحَمْد) النَّصبُ الذي هو قِراءَةُ بَعضِهِم بإضمارِ فعلِهِ على أَنَّهُ من المَصادِرِ الّتي تَنصبُهَا العَرَبُ بأفعَالٍ مُضمَرَةٍ في مَعنَى الإخبَارِ، كَقَولِهِم: شُكرًا وكُفرًا وعَجَبًا، وما أَشبهَ ذَلِكَ، والعَدلُ بها عنِ النَّصبِ إلى الرَّفع على الابتِداءِ لِلدَّلالَةِ على ثَباتِ المَعنَى واستِقرَارِهِ، ومنهُ قَولُهُ تعالى: ﴿قَالُواْ سَلَـٰمًاۖ قَالَ سَلَـٰمٌۖ﴾ [هود:٦٩]، رَفَعَ السَّلامَ الثَّاني لِلدَّلالَةِ على أَنَّ إبرَاهِيمَ، صَلَواتُ اللهِ عَلَيهِ، حَيَّاهُم بتَحيَّةٍ أحسَنَ من تَحِيَّتِهِم؛ لأَنَّ الرَّفعَ دَالٌّ على مَعنَى ثَبَاتِ السَّلامِ لَهُم، دُونَ تَجَدُّدِهِ وحُدُوثِهِ)[3].

١- إعراب أذكار الصّلاة المكتوبة: الورقة: ١/ ب.

٢- إعراب أذكار الصّلاة المكتوبة: الورقة: ١/ ب-٢/ أ.

٣- إعراب أذكار الصّلاة المكتوبة: الورقة: ٧/ أ.

أو يستشهد بحديثٍ نبويّ شريفٍ، كقوله: (وقِيلَ: اسمُ اللهِ الأعظَمُ: يا ذَا الجَلاَلِ والإكرَام. وقَد جاءَ فِي الحَديثِ عنهُ ﷺ: «ألظوا بيا ذا الجَلاَلِ والإكرام» والإلظَاظُ هو الإلحَاحُ، يُقالُ: أَلَظَّ المَطَرُ إذَا دَامَ، وقِيلَ: يَا حَيُّ يَا قَيُّومُ)[١].

أو ببيتٍ من الشّعر، كما في قوله: (و(يَوْم الدِّين) يومُ الجَزَاءِ، ومنهُ قَولُهُم: «كما تدين تدان»، أي: كَمَا تَفعَلُ يُفْعَلُ بِكَ، قال الشَّاعِرُ: [الكامل]

وَاعْـلَـمْ وَأَيْقِـنْ أَنَّ مُلْكَكَ زَائِلٌ وَاعْـلَـمْ بـأَنَّ كَمَا تَـدِيـنُ تُـدَانُ

وأَرَادَ باليَوم الوَقتَ؛ لأنّه لا شَمسَ، ولا لَيلَ في الآخِرَةِ)[٢].

أو يحتج بأقوال العلماء السّابقين، كقوله: (قال نجمُ الدِّين: وأصلُ (شَهدتُ) أن يَتَعَدَّى بالبَاءِ، نحو: شَهدتُ بكَذَا، وشَهدتُ بأَنَّ زَيدًا قَائِمٌ، ويَجُوزُ معَ (أَنَّ) حَذْفُ الجَارِّ كما هُوَ القِيَاسُ، فتَقُولُ: أَشْهَدُ أَنَّكَ قَائِمٌ)[٣].

وقد يحتجّ في بعض الأحيان بقراءةٍ قرآنيّةٍ، كما في قوله: (والأصلُ في (عَلَيهِمْ) بضمِّ الهاءِ، وهي لغة رسول الله ﷺ، وقد قرأ بذلك حمزة، وإنّما كسر الهاءَ مَن كَسَرها لُمجاورةِ الياءِ، فأمّا أهلُ المدينةِ ومكّة فيصلونَ الميمَ بوَاوٍ في اللفظِ، فيقولونَ: (عَلَيْهِمُو)، فالوَاوُ علامةُ الجمعِ، كما كانت الألفُ في (عَلَيْهِمَا) علامةَ التّثنيةِ، ومَن حَذَفَ الوَاوَ فإنّما حَذَفَهَا اختِصَارًا)[٤].

وقد يفسِّرُ لفظةً يرى أنّ بها حاجةً إلى التّفسير فيعطي معناها، كقولِهِ: (وقال أميرُ المُؤمنِينَ: عَبدتُ فَصَمَتُّ، أي: أَنِفْتُ فَسَكَتُّ)[٥].

١- إعراب أذكار الصّلاة المكتوبة: الورقة: ٦/ ب.

٢- إعراب أذكار الصّلاة المكتوبة: الورقة: ٨/ أ.

٣- إعراب أذكار الصّلاة المكتوبة: الورقة: ١٦/ ب.

٤- إعراب أذكار الصّلاة المكتوبة: الورقة: ١١/ أ.

٥- إعراب أذكار الصّلاة المكتوبة: الورقة: ٩/ ب.

ومثال ذلك أيضًا قولُه: (ومَعنَى غضب الله تعالى إرادةُ الانتقام منَ العُصَاةِ، وإنزَالُ العُقُوبَةِ بِهِم، وأن يَفعَلَ بِهِم مَا يَفعَلُهُ المَلِكُ إذَا غَضِبَ عَلَى مَن تَحت يَدِه، نَعُوذُ باللهِ مِن غَضَبِه ونَسْأَلُهُ رِضَاهُ وَرَحْمَتَهُ)[١].

ومهما يكن من أمر فإنّ كتاب إعراب أذكار الصّلاةِ المكتوبة قد اشتمل على جملةٍ صالحةٍ من المسائل النَّحويّة والصّرفيّة واللغويّة والقراءات القرآنيّة الّتي حفلت بها صفحات الكتاب، ومثّلتُ لها بما تمّ ذكره.

*** وصف النّسخة المخطوطة:**

اعتمدتُ في تحقيق هذا السّفر القيّم على نسخة فريدة للكتاب حواها جامع بدر، في مدينة تريم بحضرموت اليمن، وللكتاب مصوّرة في مركز جمعة الماجد للثقافة والتّراث (بدبيّ) تحت رقم (٥١١٠) رقمي، والكتاب تامّ إلاّ من بعض الطّمس الّذي أصاب بعض أوراقه، ويقع في ثماني عشرة ورقة (١٨)، وعدد الأسطر في الصحيفة الواحدة خمسةٌ وعشرونَ سطرًا.

أمّا ناسخ الكتاب، وتاريخ نسخه فقد جاء في خاتمته ما نصّه: (وكان عام رقمهِ يوم السبت لخمسةَ عَشَرَ يَومًا من شهر رجب الأصَم سنة ثمانٍ وسبعِينَ وألفٍ (١٠٧٨)، بخط مالكه الحَقِيرِ الفَقِيرِ إلى عَفوِ المَلِكِ القَدِيرِ حُسَين بن عَلِيّ بن مُحَمَّد ابن صَلاح، غَفَرَ اللهُ لَهُ ولِوَالِدَيهِ آمين)[٢]. وكان خطّه واضحًا مقروءًا قريبًا إلى خَطِّ النّسخِ، وقد استخدم الناسخ المداد الأحمر في بعض ألفاظه.

*** منهج التحقيق:**

انصرفت العناية في تحقيق هَذَا الكتاب إلى الأصول المعتمدة لدى علماء التّحقيق؛ ليخرج في نهاية المطاف صحيحًا كما وضعه مؤلّفه، أو أقرب ما يكون إلى ذلك،

١- إعراب أذكار الصّلاة المكتوبة: الورقة: ١٢/ أ.
٢- إعراب أذكار الصّلاة المكتوبة: الورقة: ١٨/ ب.

وللوصول إلى هذه الغاية فقد عقدت العزم، وبذلت الجهد، واعتمدت في تحقيق نصّ الكتاب على الأصل المخطوط الوحيد الّذي لم أقف على غيره، ويمكن أن أجمل منهجي في التّحقيق بالنقاط الآتية:

• نسخت الكتاب، وضبطت معظمه بالشّكل معتمدًا على القواعد الإملائيّة الحديثة، ووضعت له علامات التّرقيم، لتسهلَ قراءتُه، ويُفهمَ نصُّه.

• عَزَوتُ الآيات القرآنيّة إلى سورِها، ووضعتها بين قوسين مُزَهَّرَين ﴿...﴾، وأتبعتها بذكرِ اسم السّورة ورقم الآية بين قوسين معكوفين [...]، ووضعتُ ذلك داخل نصِّ الكتاب.

• خرّجتُ القراءاتِ القرآنيّةَ الّتي ورد ذكرُها في نصّ الكتاب، وبيّنتُ المتواترَ منها والشّاذّ، وحرَصتُ على ذكر قراءة القرّاء العشرة في الهوامش، وذلك بالرّجوع إلى كتب القراءات أو التّفسير، أو إعراب القرآن، أو غيرها من الكتب الأخرى...

• خرَّجتُ الأحاديث النّبويّة، والآثار الصَّحابيّة، ووضعتها بين قوسين صغيرين «...»، وذلك بالرّجوع إلى الصَّحيحين وكتبِ السّننِ الأخرى، مع بيان درجة الحديث وفقًا لرأي أئمّة علماء الحديث، وأهل هذا الفنّ.

• خرَّجتُ الأبيات الشّعريّة، وعزوتها إلى أصحابها، وأتممتُ ما كان ناقصًا منها، وذلك بالرجوع إلى الدّواوين، أو المظانّ والأصول الأخرى، وذكرت البحر الّذي منه البيت الشّعري داخل نصّ الكتاب ووضعته بين معكوفين [...].

• خرَّجتُ الأقوالَ والآثار، ووثّقتها من كتب أصحابها، أو من المظانّ والأصول الأخرى، وبيّنت في الهوامش الأقوال الّتي لم أقف عليها.

• ترجمتُ للأعلام الوارد ذكرهم في الكتاب، واعتمدتُ وجه الاختصار، وذلك في الموضع الأول من ورود العَلَمِ، وأحلتُ على مواضع تراجمهم في المظانّ والأصول.

• صوّبتُ الخطأ، وأثبَتُّ الصّواب في المتنِ، وأشرت إلى الخطأ أو التّصحيف أو التّحريف أو الزّيادة أو النّقصان في الهوامش.

• شَرحتُ بعضَ الألفاظِ الغريبةِ، وكشفتُ عن معانيها، وبيّنتُ بعض مرادفاتِها، وعلّقتُ على ما أراه بحاجةٍ إلى تعليقٍ، أو استدراكٍ أو تنبيهٍ.

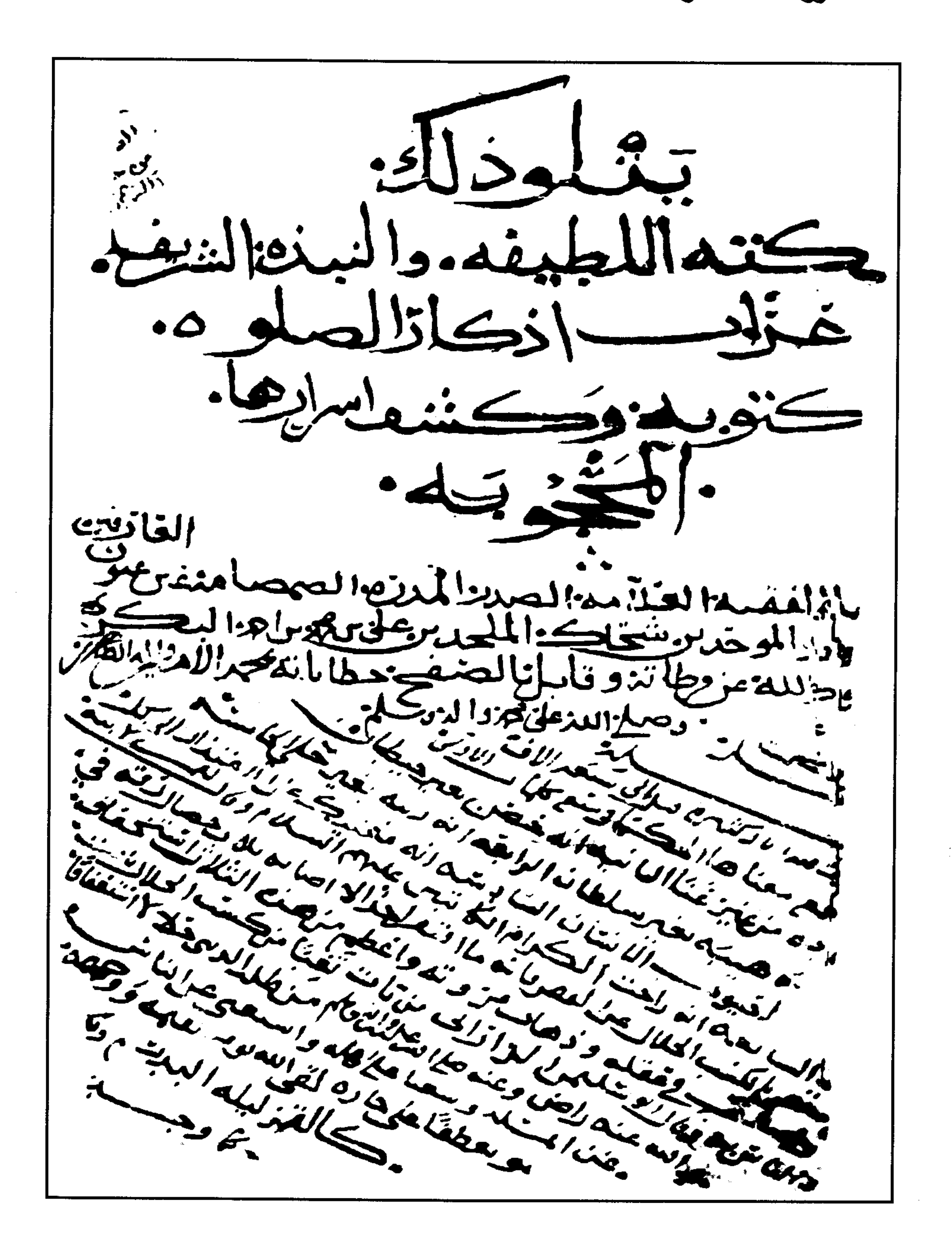
• وضعتُ بعض الزّيادات المناسبة الّتي يحتاجها النّصّ ليستقيم المعنى، وجعلتُه بين قوسين معكوفين [...].

• أشرتُ إلى بداياتِ صفحاتِ المخطوط، ورمزتُ لوجه الورقة بالحرف (أ)، ولظهرها بالحرف (ب)، ووضعتُ ذلك بين قوسين معكوفين، كما في الشّكل الآتي: [١٥/ أ]، و[١٥/ ب].

• صنعتُ في آخر الكتابِ فهارسَ متنوّعةً؛ تكشف عمّا يتضمّنه الكتاب، فتفتح للقارئِ فوائدَه، وتُقرِّبُ إليهِ شواردَه.

وأخيرًا فهذا هو منهجي في تحقيق هذا السفر القيّم الّذي يعدّ باكورة أعمال البكريّ الّذي خرج للنُّورِ، بعد أن نفضتُ الغبارَ عنه، وأسأله تعالى أن يُهيّئ لكُتُبه الأخرى مَن يقومُ على خدمتها، فيظهرها إلى النّور، وأن يقبل عملي هذا خالصًا لوجهه الكريم، والصّلاة والسّلام على سيّدنا محمّدٍ ﷺ وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله ربّ العالمين.

* مصوّرات المخطوط:


بتلو ذلك.
نكته اللطيفه. والنبذة الشريفه.
في إعراب أذكار الصلوه.
المكتوبه وكشف اسرارها.
المحجوبه.

صفحة الغلاف

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم

الحمد لله حمدا يليق بعظيم جلاله والصلوة والسلام الأكملان على سيدنا محمد وآله

وبعد فهذه تكملة لطيفة ونبذة شريفة في إعراب أذكار الصلوة المكتوبة

[illegible] جمعتها فضلا [illegible] من طالبي ذلك من الأخدان ورجاء التنويه

والانتفاع من طالعها من الإخوان وقدمت التعوذ إذ هو أول المندوبات المنبئات

وبه [illegible] المكلف عند [illegible] له [illegible] المصرح به وصوره

الإمام الهادي عليهم هكذا أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان

الرجيم جمعا بين قوله تعالى فاستعذ بالله إنه هو السميع العليم وبين قوله تعالى فاستعذ بالله

من الشيطان الرجيم فأعوذ فعل مضارع وفاعله [illegible] مستتر وجوبا وعلامة

المضارعة الهمزة في أوله وهو هنا مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه

وهو فعل معتل لأن عين الفعل فيه واو والأصل أعوذ على وزن أفعل [illegible]

الضمة على الواو [illegible] إلى العين [illegible] أعوذ ومثله أقول [illegible]

وما أشبه ذلك وجملة علامات المضارعة أربع الهمزة والنون والتاء والياء

[illegible] للمتكلم المفرد مذكرا كان أو مؤنثا نحو أنا أعوذ والنون للمتكلم مع

غيره مذكرا كان أو مؤنثا مثنى أو مجموعا ومثاله نحو نعوذ وكذا تأتي النون للمعظم

نفسه ومنه قوله تعالى إنا نحن نزلنا الذكر والتاء للمخاطب مطلقا وللمؤنثة

وللمؤنثتين الغائبتين مثالها تعوذ يا زيد [illegible] [illegible] وأنتما تعوذان

يا زيدان أو يا هندان وأنتم تعوذون يا زيدون وأنتن تعذن يا [illegible] وهند

والهندان تعوذان [illegible] والياء للغائب المذكر [illegible] ذلك والغائبة

غير المؤنثة والمؤنثتين نحو زيد يعوذ والزيدان يعوذان والزيدون [illegible]

والهندات يعذن وهذه العلامات كلها مفتوحة إلا في الفعل الرباعي فإنها

مضمومة نحو أعيذ [illegible] نعيذ [illegible] وأنت أو هو ونحو ذلك وتقول

أنا أعيذ [illegible] نعيذه [illegible] تعيذه والله يعيذه من كيد [illegible]

الفعل يقال عاذ يعوذ عوذا [illegible] فهو عائذ [illegible] فعل [illegible] وهو [illegible]

[illegible] للحال والاستقبال [illegible] الاستقبال [illegible]

ابن عباس ومنهم من يقول ابرهم بغير الف قال عبد المطلب نحن آل الله في كعبته

لم يزل ذاك على عهد ابرهم [illegible] وذلك ان ابرهيم اسم عجمي فاذا عربته العرب فانها تخالف

بين الالفاظ قال ابن خالويه في القران تسعة وستون موضعا ذكر فيه ابرهيم عليه السلام

ثلاثة وثلاثون موضعا بالياء وستة وثلاثون بغير يا والفعلان اللذان هما صليت

وباركت متنازعان للجار والمجرور بعدهما والعامل منهما هو الثاني كما كان البصريون

اذ لو كان العامل هو الاول لكان [illegible] لاضمر المجرور في الثاني اختيارا

فيقال كما صليت وباركت عليه على ابرهيم [illegible] ثم تقول إنك حميد

اي محمود على كل نعمة حاصلة في الدنيا والاخرة فانك المحقق المتفضل بها اذ

بعضها متعلقة ببعضها [illegible] مجيد اي مكثر من فعل العطا

لعباده [illegible] الوصف بالمجد وهو الكرم [illegible] واسم ان الضمير

المتصل بها وحميد خبرها ومجيد خبر آخر ثم بعد الفراغ من ذلك تريد الخروج

من تلك العبادة بالتسليم على من امر بالتسليم عليه من الملائكة والمسلمين

الداخلين معه في صلاة الجماعة ان كانت والا فعلى الملائكة [illegible] فتقول منحرفا

عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله ثم كذلك على يساره

قال في البحر والسلام ان كان من اسمائه تعالى فالمعنى [illegible] وان كان [illegible]

السلامة فالمعنى سلامة الله عليكم [illegible] والمعنى

[illegible] السلام [illegible] التسليم [illegible] انتهى والسلام مرفوع

بالابتداء وعليكم خبره ورحمة الله معطوف بالواو [illegible] على المفرد ان لم يقدر

للمعطوف خبر آخر [illegible] المبتدا الاول الذي هو السلام [illegible] عطف الجملة على الجملة

ان قدر له خبر آخر واسم الله تعالى مجرور لفظا باضافة رحمة اليه والله اعلم بالصواب

واليه المرجع والمآب هذا منتهى ما اردت جمعه في اعراب اذكار الصلاة المكتوبة وكشف اسرارها

المحجوبة واسأل المسؤول ان ينفع به من قراه من المسترشدين وان يجعلنا واياه من عباده

المخلصين بمحمد الامين واله الاكرمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم وكان الفراغ من جمعه

[illegible]

هكذا [illegible]

[illegible]

الصفحة الأخيرة

القسـم الثاني

(النّص المحقّق)



إعرابُ
أذكارِ الصّلاةِ المكتوبةِ
وكَشفُ أسرارِها المَحجوبةِ

علي بن محمّد بن أحمد البكري
(ت ٨٨٢ هـ)



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

وَبِهِ نَسْتَعِينُ، وَصَلَوَاتُهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ، وَآلِهِ وَسَلامُهُ

الحَمْدُ للهِ حَمْدًا يَلِيقُ بِعَظِيمِ جَلالِهِ، وَالصَّلاةُ وَالسَّلامُ الأكْمَلانِ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ، وَآلِهِ، وبعد:

فهذهِ نُكْتَةٌ[1] لَطيفةٌ، ونُبذَةٌ شَريفةٌ في إعرابِ أذكارِ الصّلاةِ المكتوبةِ، وكَشفِ أسرارِها المَحجوبةِ، جَمعتُهَا قضاءً لحقٍّ من طالَبني بذلكَ مِنَ الأخدانِ، ورجاءً لثوابِ اللهِ بجنَّتِهِ، وانتفاعِ مَن طالعَهَا مِن الإخوانِ، وقَدَّمتُ التّعَوُّذَ، إذ هُوَ أوّلُ المُقَدَّماتِ المبدوءةِ، وبهِ يعتَصِمُ المُكلفُ من عَدوِّهِ المُلازِمِ لَهُ في الأوقاتِ المَضروبةِ[2].

[الكَلامُ عَلَى التَّعوُّذِ وَإعرَابُهُ]

وصُورةُ التَّعوّذ عند الإمام الهاديّ[3] عليه السلام هكذا: أعُوذُ باللهِ السَّميعِ العَليمِ مِنَ الشّيطَانِ الرَّجيم، جَمعًا بينَ قَولِهِ تعالَى: ﴿فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ﴾ [فصّلت:٣٦]، وبين قولِهِ تعالَى: ﴿فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾ [النحل:٩٨].

فـ(أعُوذُ) فعلٌ مضارعٌ، وفاعِلُهُ ضميرٌ واجبُ الاسْتِتَارِ، وعلامةُ مُضارَعَتِهِ الهَمزَةُ الّتي في أوَّلِهِ، وهو هنا مرفوعٌ لتَجَرُّدِهِ عن النَّاصبِ والجازمِ، وعلامَةُ رَفعهِ ضَمُّ آخرِهِ، وهو فِعلٌ مُعتَلٌّ؛ لأنَّ عَينَ الفعلِ فيهِ وَاوٌ، والأصْلُ (أَعْوُذُ) على وَزنِ (أَفْعُلُ)، فاسْتَثقَلوا الضَّمَّةَ على الوَاوِ فَنُقِلَت إلى العَينِ فَصارَ (أعُوْذُ)، ومِثلُهُ: أقُولُ وأَزُولُ، وما شابَهَ ذَلِكَ.

١- (تكملةٌ) في المخطوط، والصَّوابُ ما أُثْبِت. ينظرُ: صَفحة الغلاف من المخطوط.

٢- والعدو الملازم للإنسان لا يُفارقه هوَ الشّيطانُ الرَّجيمُ الّذي يوسوس له في كلّ وقتٍ وحينٍ؛ لذلك كان التّعوذ باللهِ حصنًا من وَساوسه.

٣- الهادي بن يحيى بن المرتضى، إمام متكلّم، وعالم نحوي، وفقيه زيديّ (ت نحو٧٨٦هـ). ينظر: البدر الطالع: ٢/ ٣٢٠-٣٢١، وأئمّة اليمن: ٢٧٩، ومصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن: ١١٦. وينظر قوله في: البحر الزّخار: ٢/ ٢٣٦.

وجملةُ عَلاماتِ المُضارَعةِ أربعٌ: الهَمزةُ والنّونُ والتّاءُ والياءُ، فالهَمزةُ للمُتكلِّمِ المُفرَدِ، مُذكّرًا كان أو مؤنّثًا، نحوُ: أنا أعُوذُ، والنّونُ للمُتكلِّم معَ غَيرِه مُذكَّرًا كان أو مُؤنّثًا، [مُفرَدًا][1] كان أو مجموعًا، ومثالُهُ نحوُ: نَعُوذُ، وكذا تأتي النّونُ أيضًا للواحِدِ المُعظّمِ، ومنه قولُهُ تعالى: ﴿إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ﴾[الحجر: ٩]. والتّاءُ للمُخاطَبِ مُطلقًا، وللمُؤنّثةِ الغائبةِ، وللمُؤنّثتَينِ الغَائبتَينِ، مثل: أنتَ تعُوذُ يا زَيدُ، وأنتِ تَعُوذينَ يا هِندُ، وأنتُما تَعُوذانِ يا زَيدَانِ، أو يا هِندَانِ، وأنتُم تَعُوذُونَ يا زَيدُونَ، وأنتُنَّ تَعُذْنَ يا نِساءُ، وَهِندُ تَعُوذُ، والهِندَانِ تَعُوذانِ، قال اللهُ تعالى: ﴿وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمۡرَأَتَيۡنِ تَذُودَانِۖ﴾[القصص: ٢٣]. واليَاءُ للغَائبِ غَيرِ المُؤنّثةِ والمُؤنّثتَينِ، نحوُ: زَيدٌ يَعُوذُ، والزّيدانِ يَعُوذانِ، والزّيدُونَ يَعُوذُونَ، والهِندَاتُ يَعُذْنَ، وهذهِ العَلاماتُ كُلّها مَفتُوحةٌ، إلا في الفِعلِ الرُّباعيّ فإنّها فيهِ مَضمُومةٌ، تَقُولُ: أعُوذُ، ونَعُوذُ نَحنُ، وتَعُوذُ أنتَ، أو هُوَ، ونحو ذَلكَ، وتَقُولُ في الرُّباعيّ: أنا أُعيذُ زَيدًا، ونَحنُ نُعيذُهُ من كَذَا، وأنتَ تُعيذُهُ، واللهُ يُعيذُهُ من كَذا. وإذَا صَرَّفتَ الفِعلَ قُلتَ: عَاذَ يَعُوذُ عَوذًا فَهُوَ عَائذٌ، فـ(عَاذَ) فِعلٌ ماضٍ، و(يَعُوذُ) مُضارِعٌ يَصلُحُ لِلزَّمانَينِ: الحالِ والاستقبالِ، ويَتَعيَّنُ للاستِقبَالِ بدُخُولِ السّينِ أو سَوفَ، [٢/ أ] و(عَوذًا) مَصدَر، و(عَائذٌ) اسمُ الفاعِلِ، وإن شئتَ قُلتَ: عَاذَ معاذًا وعِياذًا أو عَوذَةً، واسم المَفعُولِ مَعُوذٌ بِهِ، والأمرُ عُذْ لِلمُذَكَّرِ، وعُوذي لِلمُؤنّثةِ، وعُوذَا للاثنَينِ، وعُوذُوا لِلرّجالِ، وعُذْنَ يا نِسوَةُ، ومَعنَى أعُوذُ باللهِ: أعتَصِمُ باللهِ، وأمتَنِعُ باللهِ من الشَّيطانِ الرَّجيمِ.

وعن الفَرَّاءِ[2] أنَّ العَربَ تَقُولُ: أعُوذُ باللهِ من طِئةِ الذّلِّ، أي: أعُوذُ باللهِ أن يَطَأني ذَليلٌ، ويُقالُ: مَعاذَ اللهِ مِن ذِلكَ، ومَعاذَةَ اللهِ مِن ذِلكَ، وعَائذٌ باللهِ مِن ذِلكَ، وعَوذًا

١- زيادة يقتَضيهَا السِّيَاقُ.

٢- أبو زكريّا يَحيى بن زياد بن عبدالله، من نحاة الكوفة المشهورين، (ت٢٠٧هـ). ينظر: طبقات النحويّين واللّغويّين: ١٣١، وتاريخ العلماء النحويّين: ١٨٧، وإنباه الرّواة: ٤/ ١. ونُسبَ القولُ إلى ابنِ الأعرابيّ في: أمالي اليزيدي: ٥٨، ولسان العرب: ١/ ١٩٣ (وطأ)، وتاج العروس: ١/ ٤٩٣ (وطأ).

بِاللهِ مِن ذلِكَ، وعِياذًا باللهِ مِن ذلِكَ، مَعناهُ كُلُّهُ: أعُوذُ باللهِ مِن ذلِكَ.

وقَولُهُ: (باللهِ) جارٌّ ومَجرُورٌ، فالجَارُّ البَاءُ، والمَجرُورُ اسمُ اللهِ تعالى، وعلامةُ جَرِّهِ كَسرُ الهاءِ.

وحُرُوفُ الجَرِّ الواقِعَة في صُدورِ الأسماءِ مُتَّصلة بها البَاءُ والكَافُ واللامُ، نحوُ: مَرَرْتُ بزَيدٍ، وعَمرٌو كزَيدٍ، والمَالُ لِبَكرٍ، فالباءُ للاتِّصالِ واللصُوقِ، والكَافُ للتَّشبيهِ، واللامُ للمِلكِ، وكَافُ التَّشبيهِ مفتُوحة ليسَ إلا، وهوَ الأصْلُ، والباءُ الإلصاقِيَّةُ مَكسُورَةٌ مُطلَقًا، وأمَّا اللامُ الجَارَّةُ فإنَّها تُكسَرُ معَ غَيرِ المُضمَرِ وتُفتَحُ مَعَهُ غالبًا.

قال نَجمُ الدِّين[1]: وكَسرُها معَ المُضمَرِ خُزاعِيَّةٌ، قالَ: ورُبَّما فُتِحتْ قَبلَ (أنْ) المُضْمَرَة، نحو: لَيَعلَمَ[2]، بِفَتحِ الميمِ، قالَ: ويَقِلُّ فَتحُها مع المُظهَرِ مُطلَقًا.

وإنّما قُلنا: إنَّ الفَتحَ هو الأصلُ؛ لأنّها على حَرفٍ واحدٍ، وكُلُّ كلمةٍ على حَرفٍ واحدٍ كالوَاوِ والفاءِ ولامِ الابتداءِ فحَقُّها الفَتحُ؛ لِثقَلِ الضَّمَّةِ والكَسرةِ في الكَلمةِ الّتي هي في غايَةِ الخِفَّةِ؛ لِكَونِها على حَرفٍ، كذا ذكَرَهُ نَجمُ الدِّين.

قالَ: وإنَّما كُسِرَت بَاءُ الجَرِّ ولامُه لِموافقةِ معمُولَيْهِما[3]، ولم تُكسَرْ كافُ التَّشبيهِ؛ لأنَّها تكونُ اسمًا أيضًا، فجرُّها إذن ليسَ بالأصالةِ، بل لِتضمنِ الحُروفِ، وإنَّما أُبْقِيَ لامُ الجَرِّ مع المُضمَرِ على فَتحِهِ إلحاقًا لَهُ بسائرِ اللاماتِ، كلامِ الابتداءِ، ولامِ جَوابِ (لَو)، وغَيرِ ذلكَ.

وإنَّما خصّ الإلحاقَ بحالِ دُخُولِها في المُضمَرِ؛ لأنَّها [لا][4] تَلتَبِسُ إذن بغيرِها من لامِ الابتِداءِ؛ لأنَّ المُضمَرَ المَجرورَ غيرُ المَرفوعِ، ولو فُتِحَت في غَيرِ الضَّميرِ لالتَبَسَتْ بِلامِ الابتِداءِ، والفَرقُ بِالإعرابِ رُبَّما لا يَتمُّ، إمَّا لِلوقفِ، أو لِلبناءِ.

١- محمّد بن الحَسَن الإستراباذي السّمنائي أو السَّمناكي النّجفي المعروف بالرَّضيّ، وبالشّارح، وبنجم الأئمّة، ونجم الملّة والدِّين (ت٦٨٦هـ)، وقيل: غير ذلك. ينظر: بغية الوعاة: ١/ ٥٤٧، وشذرات الذّهب: ٧/ ٦٩١، وهَديّة العارفينَ: ٢/ ١٣٤. وينظر قوله في: شرح الرضيّ لكافية ابن الحاجب: ٤/ ١١٦٨.

٢- أي: بفتح اللام الجارّة التي هي للتعليل، قبل (أن) المضمرة الناصبة للفعل بعدها.

٣- (مَعمُولِها) في المخطُوطِ، والصَّوابُ ما أُثبت.

٤- زيادة يقتَضِيهَا السِّيَاقُ.

ومَوضِعُ الباءِ معَ مجرورِهِ في (بِاللهِ) نَصبٌ؛ لأنَّهُ قد حَل مَحل مفعولٍ بِهِ[١]، ولِذا يَجُوزُ أن يكون الجرّ على اللفظِ، والنَّصبُ على المحلِّ، والأصلُ بالإِلَهِ، فَحذفوا الهَمزةَ بعدَ نقلِ حركتِها، وأدغَموا اللامَ في اللامِ، والتّشديدُ من أجلِ ذَلِكَ.

قال في الكَشَّافِ[٢]: والإلهُ من أسماءِ الأجناسِ كالرَّجُلِ والفَرَسِ، اسمٌ يقعُ على كُلِّ مَعبودٍ بحقٍّ أو بَاطِلٍ، ثُمَّ غلبَ على المَعبودِ بحقٍّ، كما أنَّ النَّجمَ اسمٌ لِكلِّ كَوكَبٍ، ثُمَّ غَلبَ على الثُّرَيّا[٣].

وكذلكَ السَّنَة على عَامِ القَحطِ[٤]، والبَيتُ على الكَعبةِ[٥]، والكِتابُ على كِتابِ سِيبَوَيهِ[٦].

وأمّا (الله) [٢/ ب] بحذفِ الهمزة فمُختَصٌّ بالمعبودِ بالحَقِّ، لَم يُطلَقْ على غَيرِهِ.

وقِيلَ في قولِهِ تعالى: ﴿هَلۡ تَعۡلَمُ لَهُۥ سَمِيّٗا﴾ [مريم:٦٥]، أي: هلْ تَعرِفُ في السَّهْلِ والجَبلِ والبَرِّ والبَحرِ والمَشرِقِ والمَغرِبِ أحدًا اسمُهُ اللهُ غَيرُ اللهِ؟.

١- ينظر: إعراب ثلاثين سورة: ٥.

٢- الكَشَّاف: ١/ ١٠٨.

٣- قال المرزوقي: (وأمّا الثّريّا فهي النّجمُ، لا يتكلّمونَ بها مُكَبّرةً، وهي تصغيرُ (ثَرْوَى)، مشتقًّا من الثّروة، وكأنّه تأنيثُ (ثَرْوان)، والنّجمُ كالعَلَمِ لَهُ، يُقالُ: طَلَعَ النّجمُ، وغابَ النّجمُ...). الأزمنة والأمكنة: ١/ ١٦٧. وينظر: الكتاب: ١/ ٢٦٧.

٤- قال الزّبيديّ: (وغلبت السنة على عام القحط فإذا أطلقت تبادر منها ذلك). تاج العروس: ٣٨/ ٣١٧ (سني). وينظر: الأزمنة والأمكنة: ١/ ٢١٨.

٥- ينظر: تاج العروس: ٤/ ٤٥٩ (بيت).

٦- أبو بشرٍ عَمرو بن عثمان بن قنبر، من نحاةِ البصرةِ المشهورين، لزم الخليل ونقل آراءه في الكتاب، (ت١٨٠هـ). ينظر:

المعارف: ٢٣٧، ومراتب النّحويّين: ٧٣، وتاريخ العلماء النحويّين: ٩٠.

وقال ابن عقيل: (من أقسام الألف واللاّم أنّها تكونُ للغلبة، نحو: (المدينة)، و(الكتاب)، فإنّ حقّهُما الصّدق على كلِّ مدينةٍ وكلّ كتاب، لكن غلَبَتْ (المدينة) على مدينة الرّسول ﷺ و(الكتاب) على كتاب سِيبَوَيهِ رَحِمَهُ اللهُ تعالى، حتّى إنّهما إذا أُطلقَا لم يَتَبادَرْ إلى الفَهمِ غيرُهُما). شرح ابن عقيل: ١/ ١٧٥.

وقولُهُ: (السَّميع العَليم) صفتان مجرورتان على اسم اللهِ تعالى، لِمُجرَّد الثَّناء، ومعناهُما أنّهُ يَسمعُ كل مَسمُوعٍ، ويَعلَمُ كل معلُوم، فلا يَخفَى عليهِ شَيءٌ مِمَّا يَشتَمِلُ عليهِ المَلَوانِ[1]، واختصَّتَا من بينِ الصِّفاتِ لِمُطابقَةِ ذكرِهما للمقَام، فإن قالَ قائلٌ: لِمَ شُدِّدَت السِّينُ في (السَّميع)؟ فقُلْ: أُدغِمَت فيها اللامُ بعدَ قَلبها سِينًا[2].

واللامُ تُدغَمُ في أربعَةَ عَشَرَ حَرفًا، في التَّاء، والثَّاء، والدَّال، والذَّال، والرَّاء، والزَّاي، والسِّين، والشِّين، والصَّاد، والضَّاد، والطَّاء، والظَّاء، والنُّون، واللام. قِيلَ: وإنَّما صارتْ تُدغَمُ في أربعَةَ عَشَرَ حَرفًا، وهي نِصفُ حُرُوفِ المُعجَم؛ لأنَّها أوسَعُ الحُروفِ مَخرَجًا، وهي تَخرُجُ من حافَّةِ اللِّسان، من أدناهُ إلى مُنتهى طَرَفِ اللِّسانِ، وفُوَيقَ الضَّاحِكِ والنَّاب والرُّباعيّة والثّنيّة، فلمَّا اتَّسَعَت في الفَم، وقَرُبَت من هذهِ الحُروفِ أُدخِلَت فِيها، وحَافَّةُ اللِّسانِ طَرَفُهُ.

و(مِنْ) في قولِه: (مِن الشَّيطانِ) حرفُ جَرٍّ، وهي في مثل ذلكَ لابتداء الغايَةِ في المكانِ، كَما أنَّ (إلى) لانتهاءِ الغايَة، ويُعرَفُ الابتداءُ بِما يَكُونُ لَهُ انتهاءٌ وغايَةٌ في الغالب، فإذا قُلتَ: لِزَيدٍ مِن الحَائط إلى الحَائِط، فقد بيَّنتَ به طَرَفَي ما لَهُ؛ لأنَّك ابتدأت بـ(مِنْ) وانتَهيتَ بـ(إلى)، وكذَلكَ: خَرَجتُ مِنَ العِراقِ إلى مَكَّةَ، ورُوِيَ عن ثَعلَب[3] أنَّهُ قال: إذا قالَ الرَّجُلُ: لِزَيدٍ عَلَيَّ مِن واحِدٍ إلى عَشَرَةٍ، فجائِزٌ أن يكُونَ عَلَيهِ ثَمانِيَةٌ إذا أخرَجتَ الحَدَّين، وأن يكُونَ عَلَيهِ عَشَرَةٌ إذا أدخَلتَ الحَدَّين، وأن يكُونَ عَلَيهِ تِسعَةٌ إذا أدخَلتَ حَدًّا وأخرَجتَ حَدًّا.

١- المَلَوان: طَرفا النهار، واحدهما مَلاً مقصور، ويقال: لا أَفعله ما اختلف المَلَوان. ينظر: مفردات ألفاظ القرآن: ٧٧٧ (ملا)، ولسان العرب: ٦/ ٤٢٧٣ (ملا)، وتاج العروس: ٢/ ٣٩٠ (دأب).

٢- ولا بدَّ من هذا القلب؛ لأنّ الحرف لا يُدغم إلاّ في جنسه (مثله)، قال ابن الطّحّان: (والإدغام عبارة عن خلط الحرفين وتصييرهما حرفًا واحدًا مُشدّدًا، وكيفيّته: أَنَ يصيرَ الحرفُ الّذي يُرادُ إدغامُهُ حرفًا على صورة الحرفِ الّذي يُدغَمُ فِيه، فإذا تصيّر مثلَهُ حصلَ حينَئذٍ مِثلانِ، وإذا حصلَ مِثلانِ وَجَبَ الإدغامُ حُكمًا إجماعيًّا). مرشد القارئ: ٦٥-٦٦.

٣ - أبو العبّاس أحمد بن يحيى بن زيد الشّيباني، المعروف بـ(ثعلب) من أئمّة الكوفة في النحو واللغة، (ت٢٩١هـ). ينظر: تاريخ العلماء النحويّين: ١٨١، والبلغة: ٨٦، وبغية الوعاة: ١/ ٣٨٠. ولم أقف على قوله.

قال ابنُ الحَاجِبِ[١]: وقد تأتي (مِن) مُفيدةً معنَى الابتداءِ، مع استبعادِ معنَى الانتهاءِ لِعَدَمِ القَصدِ إليهِ، كَما في قولِه: (أعُوذُ باللهِ مِنَ الشَّيطَانِ الرَّجيم)، إذ الغاية في ذلكَ غَيرُ مَقصُودةٍ، فعَلى هَذَا لا تَكُونُ (مِن) المَذكُورةُ في التَّعَوُّذِ لازِمَةً لِمعنَى الانتهاءِ، ونُونُ (مِنْ) واجبَةُ البناءِ على السُّكونِ، نحوُ: مِنْ زَيدٍ، وهو الأصلُ في جميعِ المَبنيَّاتِ، وإنَّما حُرِّكَت هُنَا لِمُلاقَاتِها السَّاكِنَ، وهو لامُ (الشَّيطانِ)؛ لأنَّ همزَتَهُ تَسقُطُ في الوَصْلِ، وخُصَّت بالفَتحِ طَلبًا للتَّخفيفِ فَفُتِحَت النُّونُ في قولِك: مِنَ الشَّيطَانِ، وكُسِرَت النُّونِ في قولِكَ: عَنِ الشَّيطَانِ، [غَيرَ أنَّهم اختارُوا][٢] الفَتح في (مِنَ) لانكِسارِ المِيم، واختاروا الكَسرَ في (عَنِ)؛ [لانفتاحِ العَينِ، فأمَّا قولهم:][٣] إنِ اللهُ أمكَنَنِي مِن كَذَا، فإنَّما كَسَروا النُّونَ معَ الهمزةِ لِقِلّةِ استعمالهم إيّاه.

(الشَّيطانِ) مجرورٌ بِـ(مِن)، وعلامَةُ جَرِّهِ كَسرَةُ النُّونِ، والوَجهُ في تَشديدِ الشِّين [٣/ أ] إدغامُ اللامِ فيها بعدَ قلبها[٤] شينًا كَما قَدَّمْنَا.

قال ابنُ خَالَوَيْهِ[٥]: والشَّيطانُ يكُونُ (فَعْلان) مِن أَشَاطَ يُشِيطُ، وشَاطَ يَشِيطُ: إذا أهلَكَهُ، ومِن شَاطَ بقَلبِهِ، أي: مَالَ بِقَلبِ ابْنِ آدَمَ.

ويكُونُ (فَيْعَالا) مِن شَطَنَ، أي: بَعُدَ، كأنَّهُ بَعُدَ عَنِ الخَيرِ[٦]، كَمَا أنَّهُ سُمِّيَ إبليسُ

١- عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الدّوني المصريّ، (ت٦٤٦هـ). ينظر: وفيات الأعيان: ٣/ ٢٤٨ - ٢٥٠، والبلغة: ١٩٦ - ١٩٧، وتحفة الأديب: ١/ ٢١٦. وينظر قوله في: الإيضاح في شرح المفصّل: ٢/ ١٣٥.

٢- من: إعراب ثلاثين سورة: ٧.

٣- من: إعراب ثلاثين سورة: ٧.

٤- (قبلها) في المخطوط، والصّواب ما أثبت.

٥- أبو عبد الله الحُسين بن أحمد بن خالَوَيْه الهمذاني النّحويّ الشّافعيّ (ت٣٧٠هـ). ينظر: تاريخ العلماء النّحويّين: ٢٢٧-٢٢٨، ونزهة الألبّاء: ٢٧٠، وتحفة الأديب: ١/ ٢٩٣-٣٠١. وينظر قوله في: إعراب ثلاثين سورة: ٧.

٦- قال ابن الأنباري: (في الشّيطان قولان، أحدهما: أن يكونَ سُمّيَ شَيْطانًا لِتبَاعدِهِ من الخَيرِ، أُخِذَ من قَولِ العَرَب: دَارٌ شَطُونٌ، ونَوًى شَطُونٌ، أي: بَعيدةٌ، قال نابِغةُ بَني شَيْبَان:

فَأَضْحَتْ بَعْدَمَا وَصَلَتْ بِدَارٍ ... شَطُونٍ لا تُعَادُ وَلا تَعُودُ

=

إبلِيسَ؛ لأنّهُ أبْلَسَ مِن رَحمَةِ الله، وكانَ اسمُهُ عَزَازِيلَ، وكلُّ مُتمرِّدٍ من النّاسِ وغيرِهم يُقالُ لَهُ: شَيطَانٌ، قال اللهُ تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَوۡاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمۡ﴾ [البقرة:١٤]، أي: إلى رُؤسَاءِ المنافقينَ واليهودِ، وأمَّا قولُهُ: ﴿كَأَنَّهُۥ رُءُوسُ ٱلشَّيَٰطِينِ﴾ [الصّافّات:٦٥]، فقِيلَ: الحَيَّاتُ[١]، وقِيلَ: الجِنُّ.

ولفظُ (الرَّجيم) مجرورٌ صفةٌ جاريةٌ على الشَّيطانِ لِمُجرَّدِ الذَّمِّ، وعلامةُ جَرِّهِ كسرةُ المِيم، ولم يُنَوَّن لِدخُولِ الألفِ واللام، وشُدِّدت الرَّاءُ لإدغام اللام فيها بعدَ قلبها[٢] راءً. وهو رَجيمٌ بمعنى مَرجُوم، كَجَريح بِمعنى مَجرُوح، وصَريع بمعنى مَصرُوع، وكما يُقالُ: كَفٌّ خَضيبٌ، ولِحيَةٌ دَهِينٌ، أي: مَخضُوبةٌ، ومَدهُونةٌ، والمَرجُومُ في اللّغةِ المَلعُونُ، والمَلعُونُ المَطرُودُ[٣]، قالَ الشَّمَّاخُ[٤]: [الوافر]

وَمـاءٍ قَـدْ وَرَدتُ لِوَصْـلِ أَرْوَى ... عَلَيهِ الطَيرُ كَـالـوَرَقِ اللُّـجَينِ

ذَعَـرتُ بِــهِ القَـطَـا وَنَفَيتُ عَنهُ ... مَقامَ الذِئـبِ كَـالرَّجُـلِ اللعِـينِ

= والقَولُ الثّاني: أنْ يَكونَ الشَّيْطَانُ سُمِّيَ شَيطَانًا لِغيِّهِ وَهَلاكِهِ، أُخِذَ من قَوْلِ العَرَبِ: قَدْ شَاطَ الرَّجُلُ يَشِيطُ إذَا هَلَكَ، قالَ الأَعْشَى:

قَــدْ نَطْعَنُ العِيْرَ فِي مَكْنُونِ فَائِـلِه ... وَقَــدْ يَشِيْطُ عَـلَى أَرْمَاحِنَا البَطَلُ

أَرَادَ: وَقَد يَهلِكُ على أرماحنا). الزّاهر: ١/ ١٥١.

١- قال مكيّ: (وقِيل: بل مُثِّلَ لهم الطَّلْعُ بما يَعرفون، وذلك أنّ ضَربًا من الحيَّات قِباح الصُّور والمَناظر يُقالُ لها: شَيطان، فشُبّهت لهم الطَّلعُ بذلكَ). الهَداية إلى بلوغ النّهاية: ٩/ ٦١١٣. وينظَر: معاني القرآن للفرّاء: ٢/ ٣٨٧، ومعاني القرآن وإعرابه: ٤/ ٣٠٦، والجامع لأحكام القرآن: ١٨/ ٤٤.

٢- (قبلها) في المخطوط، والصّواب ما أثبت.

٣- قال ابن الأنباري: (والرَّجيمُ فيه ثَلاثةُ أقوال، أحَدهنَّ: أنْ يكُونَ مَعناهُ المَرجُومَ بالنّجُوم، فَصُرِفَ عن المَرجُوم إلى الرَّجيم ... والوَجْهُ الثّاني: أنْ يكُونَ الرَّجيمُ المَرجُومَ، أي: المَشْتومَ المَسبُوبَ... الوَجْهُ الثّالثُ: أنْ يَكُونَ الرَّجِيمُ المَلعُونَ، هُوَ مذهَبُ أهلِ التّفسِير. والمَلعُونُ عندَ العَرَبِ المَطْرُودُ). الزّاهر: ١/ ١٥١-١٥٢.

٤- معقل بن ضرار الغطفانيّ، ولقبه الشَّمَّاخُ، من الشّعراء المخضرمين، أدرك الجاهلية والإسلام، وله صحبة، (ت٢٢هـ). ينظر: طبقات فحول الشّعراء: ١/ ١٣٢، والشعر والشّعراء: ١/ ٣١٥، وخزانة الأدب: ٣/ ١٩٦-١٩٧.

والبيتان في ديوانِهِ: ٣٢١.

قـال ابـنُ خالَويهِ[١]: واللعينُ نَعتٌ لِلذِّئبِ في قَـولِ سَلَمَةَ[٢]، فإذا قِيلَ: لَعَنَهُ اللهُ فـالمعنَى طَرَدَهُ وأبْعَدَهُ من رَحمَتِهِ، والرَّجمُ أيضًا القَتلُ، كقَولِهِ عزَّ وجَـل: ﴿لَنَرۡجُمَنَّكُمۡ﴾ [يس:١٨]، والرَّجمُ الشَّتمُ، والرَّجمُ بِالحِجارَةِ، ومنه رَجمُ المُحصَنِينَ والمُحصَنات إذا زَنَوا، قالَ رَسُولُ اللهِ صلى اللهُ عليه وآلِهِ وسَلمَ: «مَا مِن نَفْسٍ مَنْفُوسَةٍ تُولَدُ إلا والشَّيطَانُ يَنَالُ مِنها تلكَ الطَّعنَةَ، وَبِها يَستَهِلُّ الصَّبيُّ صَارِخًا، إلا مَـا كَانَ مِن مَريَمَ ابـنَـةِ عِمـرَانَ، فَـإنَّـهَا لَمَّـا وَضَعَتْهَا [أُمُّـهَـا][٣] قَـالَـتْ: رَبِّ ﴿وَإِنِّيٓ أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾ [آل عمران:٣٦]، فَضُربَ دُونَها حِجَابٌ، فَطَعَن فِيهِ، وإنَّ المَسيحَ(عليه السلام) لَمّا وُلِدَ حَفَّتْ بِهِ المَلائكَةُ فَلَم يَنْهَزْهُ إبليسُ، وصارَت الشَّياطِينُ إلَيهِ فقالُوا: قَد نَكَسَتِ الأصنَامُ رُؤُوسَها، فقالَ: قَد حَدَثَ أمرٌ عَظِيمٌ، فَضَرَبَ خافِقَي الأرضِ، وأتَى البِحارَ فَلَم يَجِدْ شَيئًا، ثُمَّ وَجَدَ المَسِيحَ عليه السلام قَد وُلِدَ»[٤].

١- إعراب ثلاثين سورة: ٨-٩.

٢- أبو محمّد سلمة بن عاصم النحوي، صاحب الفَرّاءِ ورَاويتُهُ، من أهل الكوفة، كَانَ عالمًا بالعربية ثقةً حافظاً، (ت بعد ٢٧٠هـ). ينظر: طبقات النّحويّين واللغويّين: ١٣٧، ونزهة الألباء: ١٣٠، وغاية النّهاية: ١/ ٣١١.

٣- زيادة يقتَضيها السّياق.

٤- رواه قريبًا من هذا اللفظ ابن جرير الطّبريّ في جامع البيان: ٦/ ٣٣٦، والحاكم في المستدرك: ٤/ ٥، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا، وقال: (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه).

وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، قال: سَمعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ بَنِي آدَمَ مَوْلُودٌ إلاَّ يَمَسُّهُ الشَّيْطَانُ حِينَ يُولَدُ، فَيَسْتَهِلُّ صَارِخًا مِنْ مَسِّ الشَّيْطَانِ، غَيْرَ مَرْيَمَ وَابْنِهَا». ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ: ﴿وَإِنِّي أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾. البخاري، كتاب الأنبياء / باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا﴾، ومسلم، كتاب الفضائل / باب فضائل عيسى عليه السلام.

ومن رواية الصحيحين يظهر أن الاستشهاد بالآية مدرج من كلام أبي هريرة رضي الله عنه،وليس مرفوعًا إلى النّبيّ ﷺ، خلافًا لرواية الطّبريّ والحاكم.

[الكَلامُ عَلَى دُعَاءِ التَّوَجُّهِ وإعْرَابُهُ]

فإذا فَرَغَ المُكَلفُ قَدَّمَ على نِيَّةِ الصَّلاةِ والدُّخُولِ فِيها مُقَدِّمَةً، يُنَبِّهُ بها نَفسَهُ على عَظَمَةِ مَن يُرِيدُ مُخَاطَبَتَهُ والتَّقرُّبَ إليهِ؛ لِيَدخُلَ فِيها، وقَد استَجمَعَ خَاطِرَهُ، فقالَ مُنَبِّهًا لِنَفسِهِ:

«وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ والأرضَ»[1]، أي: صَرَفتُ وَجهِيَ إلى الجِهَةِ التِي أُمِرْتُ بالتَّوَجُّهِ إلَيها حال أَدَاءِ هذهِ العِبادة، وجَعَلتُ تَوَجُّهِي إليها تَعَبُّدًا لِلذي ابتَدَعَ خَلقَ السَّمَاوَاتِ والأرضَ، فَرفعَ سَمكَ السَّمَاوَاتِ كَما أرَى، وسَطَحَ الأرضَ فرَأى الوَرَى، وفَعَلتُ هَذا التَّوَجُّهَ في حالِ كَوني (حَنِيفًا)، أي: مَائِلاً بِنَفسي عن كُلِّ دِينٍ سِوَى هَذا الدِّينِ، وحَالَ كَوني (مُسْلِمًا)، أي: مُسْتَسْلِمًا مُنقادًا لأمرِ رَبِّ العالَمِينَ، فهَذِهِ المَعَاني يَنبَغِي [٣/ ب] أن يَقصُدَها العَبدُ عندَ نُطقِهِ بِهَذِهِ الألفاظِ.

و(وَجَّهْتُ) فعلٌ ماضٍ وفاعلٌ، فالفعلُ وَجَّهَ، والفاعلُ التَّاءُ، وإنَّما سَكَّنَ آخرَ الفعلِ الماضي هُنا وهُوَ الهَاءُ؛ لأنَّ ذلكَ هو الوَاجِبُ في الفِعلِ الماضي عندَ اتِّصالِ الضَّميرِ المَرفُوعِ المُتَحَرِّكِ بِهِ، نحوُ: ضَرَبْتُ، وقَتَلْتُ؛ هَرَبًا من اجتِماعِ أَربَعِ حَرَكاتٍ لَوَازِم[2].

و(وَجهِيَ) مفعُولٌ بِهِ،وإنَّما لَم يَظهَرْ عَلَيهِ النَّصبُ؛ لاشتِغَالِ مَحَلِّ الإعرَابِ وهو الهاءُ بِالكَسرَةِ التي تَقتَضِيها ياءُ المُتَكَلِّمِ.

١- روى مسلم في صحيحه، كتاب المسافرين / باب الدُّعَاءِ فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ وَقِيَامِهِ، من حديث عَلِيّ ابْنِ أَبِي طَالِب رضي الله عنه عَنْ رَسُولِ الله ﷺ أَنَّهُ كَانَ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ قَالَ «وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا...»، الحديث.

٢- قال سيبويه: (كَرِهُوا أن يَتوالَى في كَلَامِهِم في كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ أَرْبَعُ مُتَحَرّكاتٍ، أو خَمسٌ ليسَ فِيهِنَّ سَاكِنٌ، نَحو: ضَرَبَكُنَّ، وَيَذْكُنَّ). الكتاب: ٢/ ٢٩٧. وينظر: أوضح المسالك: ١/ ٣٦، وشرح ابن عقيل: ١/ ٤٣٩، وحاشية الصّبّان على شرح الأشموني: ١/ ٩٥.

وأمَّا ياءُ المُتَكَلِّم نَفسُها فيَجوزُ فَتحُها وسُكونُها، وهل الأصلُ الفَتحُ أو السُّكونُ؟ اختارَ ابنُ الحاجِبِ الأوَّلَ[1]، ونَجمُ الدِّينِ الثَّاني[2]، وقُرِئَ في ياءِ (وَجهيَ) بالوَجهَين[3].

و(لِلذي) جارٌّ ومَجرُورٌ، فالجَارُّ اللامُ المَكسُورةُ، والمَجرُورُ لا يَظهَرُ عَلَيهِ الجَرُّ؛ لأنَّهُ مَبنِيٌّ، إذ هو اسمٌ مَوصُولٌ لا بُدَّ لَهُ من صِلَةٍ وعَائِدٍ، وصِلَتُهُ هُنا جُملَةٌ فعلِيَّةٌ، وهي قَولُهُ: (فَطَرَ) مع الضَّميرِ المُستَكِنِّ فيهِ، وهو عائِدُ المَوصُولِ، وإنَّما حكمها بالجَرِّ على مَحلِّ (الذي)؛ لأنَّ من حَقِّ الإعرابِ أنْ يَدورَ على المَوصُولِ، إذ هُوَ المَقصُودُ بالكَلامِ، وإنّما جيءَ بالصِّلَةِ لِتوضحَهُ، والدَّليلُ ظُهورُ الإعرابِ في (أيّ) الموصُولِ، نَحوُ: جاءَني أيُّهُم ضَرَبتَهُ، وَمَرَرْتُ بأيِّهِم ضَرَبتَهُ، وكَذَا في (اللّذَانِ وَاللّتَانِ) عِند مَن قَالَ بإعرابِهما. وأمّا الصِّلَةُ فقَالَ بَعضُهُم: إنَّها مُعرَبَةٌ بإعرابِ المَوصُولِ اعتقادًا منهُ أنّها صِفَةُ المَوصُولِ لِتَبيينها لَهُ، كَما في الجُمَلِ الوَاقِعةِ صِفَةً لِلنَّكِرَاتِ، قالَ نَجمُ الدِّينِ[4]: وَلَيسَ بِشَيءٍ؛ لأنَّ المَوصُولاتِ مَعَارِفُ اتِّفاقًا منهُم، والجُمَلُ لا تَقَعُ صِفَةً لِلمَعَارِفِ، والجُمهُورُ على أنَّهُ لا مَحل لِلصِّلَةِ من الإعرَابِ؛ لأنَّ الجُمَلَ إنَّما يُقَدَّرُ لها إعرَابٌ إذا صَحَّ وُقوعُ المُفرَدِ مَقامَهَا، كالوَصفِ وَخَبَرِ المُبتدَأ وَالحَالِ والمُضَافِ إلَيه، وذَلكَ لأنَّ المُعرَباتِ من الأسماءِ يَصحُّ جَميعُهَا أن تَكُونَ مُفرَدَةً، وَالصِّلَةُ لا يَصحُّ كَونُها مُفرَدَةً.

١- أي: الفتح. ينظر: شرح الرّضيّ: ١/ ٤٦٥.

٢- أي: السّكون. ينظر: شرح الرّضيّ: ١/ ٤٦٥.

٣- قرأ نافع وابن عامر وحفص عن عاصم من السبعة، وأبو جعفر من العشرة (وَجهِيَ) بفتح الياء، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر عن عاصم وحمزة والكسائي من السّبعة، ويعقوب وخلف من العشرة (وَجهِيْ) بإسكان الياء. ينظر: التيسير: ٢١٧-٢١٨، والكنز: ١/ ٣٧٢، وإتحاف فضلاء البشر: ١٥٠.

٤- شرح الرّضيّ: ٣/ ٢١٠.

وأصلُ (الذي) عِندَ البَصرِيِّينَ (لذ)[1] على وزنِ (عَم) و(شَج)[2]، أرادوا الوصفَ بها من بينِ الأسماء الموصولةِ؛ لكونها على وزن الصّفات المُشَبّهةِ، نحو: (فَرِح)، بخلاف (مَا) و(مَنْ) فأدخَلوا اللاّمَ الزّائدةَ عليها تحسينًا لِلَّفظِ حتّى لا تكونَ كالمعرفةِ الموصُوفِ بالنّكرةِ، وإنّما حَكَموا بكَونِ اللام زائدةً بناءً لما [مَرَّ][3] من أنّ الموصولاتِ معارِفُ وضعًا، بدليلِ كَونِ (مَا) و(مَن) معرفتَين بغيرِ اللامِ، وإنّما ألزَمُوها اللامَ الزَّائدةَ؛ لأنّها لَو نُزِعتْ تارة وأدخِلت أخرى لأوهَمَ كونها للتَّعريفِ كما في نحوِ الرَّجُلِ ورَجُل.

قال الكوفيُّون: أَصلُ (الَذي) الذَّالُ السّاكنةُ، ثمَّ لَمَّا أرادوا إدخالَ اللام عليها زادوا قبلها لامًا مُتحَرِّكةً؛ لِئلا يجمعُوا بينَ الذَّالِ السَّاكنةِ ولام التَّعريفِ السَّاكِنة، ثُمَّ حرَّكُوا الذَّالَ بالكسرِ، وأشبَعُوا الكَسرَةَ، فتَولدت ياءٌ، كما حُرِّكت ذالُ (ذَا) بالفتح، وأُشبعَ فتَولدت ألِفٌ.

قالَ نجمُ الدِّين[4]: [٤/ أ] وكلٌّ قريبٌ من دعوى علم الغَيب.

(السَّماوَاتِ) منصُوبةٌ بـ(فطَرَ)، لكنّ نصبه بالكسرةِ على التَّاءِ من باب جَمعِ المُؤنَّثِ السَّالِم، نحوُ: المُسلِمات والزَّينبَات، ومُفردُهُ سَماءٌ، قُلِبَت الهَمزةُ في الجمعِ واوًا رَدًّا لَهَا إلى أصلِهَا، وزيدَ ألِفٌ وتاءٌ لِلجَمعِ، وليسَ هذا الجَمعُ في نحوِ سَماءٍ بِقِياسٍ، بل لا يجيءُ في أسماءِ الأجناسِ المُؤَنَّثةِ الخالِيةِ من العلامَةِ إلاَّ سَماعًا كسَماوَاتٍ، وشِمالاتٍ، وكَاسَاتٍ، فلا يُقالُ في شَمْسٍ شَمسَات، ولا في دَلْوٍ

١- هذه مسألة خلافيّة بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٥٣٥، مسألة (٩٨)، واللباب في علل البناء والإعراب: ٢/ ١١٤، والصّفوة الصّفيّة: ٣/ ٦٤١، وشرح التّسهيل: ١/ ١٨٩.

٢- قال ابن يعيش: (وأصل الّذي (لَذ) كـ(عَم) و(شَج)، فاللام فاء الكلمة، والذّال عينها، والياء لامها، هذا مذهب البصريّين). شرح المفَصّل لابن يعيشّ: ٣/ ١٣٩. وينظر: الإبانة والتّفهيم: ٤٣.

٣- من: شرح الرّضيّ: ٣/ ٢١١.

٤- شرح الرّضيّ: ٣/ ٢١٢.

دَلَوَات؛ لخفاءِ أمرِ هذا التَّأنيثِ.

و(السَّماوَاتِ) سبعٌ كما هُوَ مُقرَّرٌ عندَ أهلِ الشَّريعةِ، والمُتَمسِّكينَ بالأدلةِ النَّقليّة.

و(الأَرْضَ) منصُوبةٌ بالعَطفِ على (السَّماوَاتِ).

ومَعنَى (فَطَرَ) ابتَدَأَ وابْتَدَعَ، وهُوَ فعلٌ ماض مبنِيٌّ آخِرُهُ على الفَتحِ، ولا يُقالُ: لِمَ بُنِيَ؟ لأنَّ أصلَ الأفعَالِ البناءُ، بل يُقالُ: لِمَ بُنِيَ عَلَى حَرَكةٍ؟ ولِمَ خُصَّ بالفَتحَةِ؟ وجَوابُهُما واضِحٌ.

وعَن ابنِ عَبّاس[1]: مَا عَرَفتُ مَا (فَاطِرُ السَّماوَاتِ والأرضِ) حتَّى أتاني أعرابيّانِ يختَصِمانِ في بئرٍ، فقالَ أحدُهُما: أنا فطَرتُها، أي: ابتَدَأتُها.

و(حَنيفًا) و(مُسْلِمًا) حالانِ من فاعِلِ (وَجَّهتُ)، إذ لا مَانعَ على الأصَحِّ مِن أن يَجيءَ للشَّيءِ الواحِدِ أحْوَالٌ مُخالِفةٌ، مُتَضادَّةً كانت، نحوُ: اشْتَرَيتُ الرُّمَّانَ حُلوًا حَامِضًا، أو غَيرَ مُتَضادَّةٍ كقَولِهِ تعالى: ﴿ٱخْرُجْ مِنْهَا مَذْءُومًا مَّدْحُورًا﴾ [الأعراف:١٨]، كَمَا يَجيئانِ في خَبَرِ المُبتَدَأِ، ومَنَعَ بَعضُهُم ذَلِكَ في الحَالِ، مُتَضادَّةً كانت أو لا، قِياسًا على الزَّمانِ والمَكانِ، فَجَعَلَ نَحوَ (مَدْحُورًا) حالاً من ضَميرِ (مَذْءُومًا)، واستَنْكَرَ مِثلَهُ في المُتَضادَّةِ فَمَنَعَها مُطلَقًا، ولا وَجهَ لِلقِياسِ، وذَلِكَ لأَنَّ وُقُوعَ الفِعلِ الوَاحِدِ في زَمَانَيْنِ ومَكَانَينِ مُختَلِفَينِ مُحَالٌ، نَحوُ: جَلَستُ خَلفَكَ أمَامَكَ، وضَرَبْتُ اليَومَ أمْسِ، بِخِلافِ تَقييدِهِ بِحالَينِ مُختَلِفَينِ فَلا مَحذُورَ فِيهِ.

ثُمَّ يَقُولُ: «وَمَا أَنَا مِنَ المُشْرِكِينَ» أي: ولَستُ في عِبادَتي الّتي أُريدُ أن أُؤَدِّيَهَا مُشرِكًا فِيهَا[2] أحَدًا غَيرَ فَاطِرِ السَّماوَاتِ والأرضِ كَمَا أشرَكَ الكَافِرونَ غيره، فأَنَا أبرَأُ مِن ذَلِكَ.

١- عبدالله بن عبّاس بن عبدالمطّلب بن هاشم، ابن عمّ رسول الله ﷺ (ت٦٨هـ). ينظر: الاستيعاب: ٣/ ٩٣٣، ومعرفة القراء الكبار: ١/ ٤٥، وطبقات المفسّرين للداودي: ١/ ٢٣٩. وينظر قوله في: جامع البيان: ٩/ ١٧٥، والجامع لأحكام القرآن: ١٧/ ٣٤٠، وتفسير القرآن العظيم: ١١/ ٣٠٤.

٢- في المخطوط: (فِيهَا فِيهَا)، تكرار للفظ، والصّواب ما أثبت.

فـ(مَا) حرفُ نَفيٍ بِمعنَى (ليسَ)، وعَمَلُهَا رَفعُ الاسمِ ونَصبُ الخَبَرِ عندَ أهلِ الحِجازِ كـ(ليسَ).

ومَحَلُّ (أنَا) الرَّفعُ؛ لِكَونِه اسمَ (مَا)، ومِن حُكْمِ هَذَا الضَّمِيرِ حَذفُ أَلِفِهِ في الوَصلِ في غَيرِ لُغةِ تَمِيمٍ، تقُولُ: أنَا فَعَلتُ، بِحَذفِ الأَلِفِ، وفي لُغَةِ تَمِيمٍ بإِثْبَاتِهَا، وبِهَا قَرَأَ نافعٌ[1] في: ﴿أَنَا أُحْيِـي﴾ [البقرة:٢٥٨]. ومَحَلُّ الجارِّ والمَجرُورِ مَعًا النَّصبُ، إذ هُما في موضِعِ خَبَرِها[2]، وحَرفُ الجَرِّ مُتعَلِّقٌ بمحذُوفٍ؛ إذا وَقَعَ خَبَرًا، أو حالاً، أو صِلةً، أو صِفةً، ومَا عَدَا ذَلكَ فإنَّه يَتَعَلقُ بمَوجُودٍ، أو بما هُوَ في حُكمِ المَوجُودِ.

وَمِمَّا تَوالَت فيهِ حُرُوفُ الجَرِّ ونَحوُهَا مِمَّا تعلُّقها بِمَحذُوفٍ لِوُقوعِها في أكثرِ المَوَاضِعِ المَذكُورةِ قَولُهُ تعالَى: ﴿يَـٰنُوحُ ٱهۡبِطۡ بِسَلَـٰمٖ مِّنَّا وَبَرَكَـٰتٍ عَلَيۡكَ وَعَلَىٰٓ أُمَمٖ مِّمَّن مَّعَكَ﴾[3] [هود:٤٨]، فالباءُ في قولِهِ: (بِسَلامٍ) مُتعَلِّقةٌ بمحذوفٍ؛ لأنّها في موضعِ الحالِ، أي: اهبطْ كائنًا بسلامٍ، و(مِنَّا) في موضعِ جرٍّ، مُتعلّق بمحذوفٍ؛ لأنَّه نعتٌ لـ(سَلامٍ)، و(عَلَيْكَ) في موضعِ جرٍّ، مُتعلّق بمحذوفٍ؛ لأنَّه نَعتٌ لـ(بَرَكَاتٍ)[4]، و(عَلَى أُمَمٍ) مُتَعَلِّقٌ بما تعلقَ بِهِ (عَلَيْكَ)[5]، وأُعيدَ الحَرفُ [٤/ ب] لأجلِ العطفِ على الكافِ مِن (عَلَيْكَ)، و(مِن) في قولِهِ: (مِمَّن) مُتعَلِّقةٌ بِمحذوفٍ؛ لأنَّه في موضعِ جَرٍّ نعتًا لـ(أُمَمٍ)، و(مَعَكَ) مُتعلّق بِفِعلٍ محذوفٍ؛ لأنَّه صِلةٌ لـ(مَنْ)، أي: مِمَّن استَقَرَّ مَعَك، فافْهَمْ ذَلكَ.

١- نافع بن عبد الرّحمن بن أبي نعيم، أحد القرّاء السّبعة، (ت١٦٩هـ). ينظر: تهذيب الكمال: ٢٩/ ٢٨١، ومعرفة القرّاء الكبار: ١/ ٨٨، وغاية النّهاية: ٢/ ٣٣٠. وينظر قراءته في: الرّوضة: ٢/ ٥٧٣، ومفردة نافع: ٣٦، والمستنير: ٢/ ٦٢.

٢- أي: في موضع خبر (ما) الحجازية العاملة عمل (ليس).

٣- ومن اللطائف في قوله تعالى: ﴿وَعَلَى أُمَمٍ مِّمَّن مَّعَكَ﴾ أنّه جاءت ثماني ميماتٍ متواليات، منها الظاهر ومنها المُدغم، من غير أن تمجّها الأذن، أو أن تستنكرها.

٤- في المخطوط: (للبَرَكَات)، والصّواب ما أثبت.

٥- أي: مُتعلّق بِمحذوفٍ؛ لأنّه نعتٌ لـ(بَرَكَاتٍ).

(المُشْرِكِينَ) جَمعُ مُشرِكٍ، اسمُ فاعِلٍ، وهو مجرورٌ بـ(مِن)، وعلامةُ جرِّهِ الياءُ، ونُونُهُ مَفتُوحةٌ؛ لأَنَّها نُونُ جَمعٍ.

ثُمَّ يَقولُ: «إنَّ صَلاتِي»، أيّ: عِبادَتِي هَذِهِ الّتي أُريدُ الدُّخُولَ فِيها، وكلّ عبادَةٍ تَصدُرُ مِنّي.

«و» كذَلِكَ «نُسُكِي»، أي: كُلّ ما أتقرّبُ بِهِ وأتَعَبَّدُ.

«وَمحْيَايَ»، أي: خُروجِي من الجَمادِيّةِ إلى الحَيَوانِيّةِ.

«وَمَماتِي»، أي: خُروجِي بعدَ الحَياةِ إلى المَوتِ، فإنَّ كُل ذَلِكَ

«لله رَبِّ العَالَمِينَ»، أي: صَلاتِي ونُسُكِي حاصِلاً بالقُدرَةِ الّتي خَلَقَها اللهُ فِيّ، ومَحْيَايَ ومَماتِي حاصِلانِ بِقُدرتِهِ، فكُلُّها حِينَئِذٍ لله، أي: حاصِلة بأقدارِهِ واقْتِدارِه.

«لا شَرِيكَ لَهُ» في ذَلِكَ الأقدارِ والاقْتِدارِ والعلم بِأنّهُ المُختَصُّ بذَلِكَ دُونَ غَيرِهِ، أُمِرتُ وتَعَبّدتُ.

«وَأَنَا مِنَ المُسْلِمِينَ»، أي: المُستَسْلِمِينَ المُنقَادِينَ لِذَلِكَ الأمرِ غيرِ المُخالِفِينَ بما أُمِرُوا بِهِ، هَكذَا ذَكرَهُ الإمامُ المَهدِيّ[١] حينَ بَيّنَ ما يَنبَغِي لِمَنْ أرادَ الدُّخُولَ في الصَّلاةِ أن يَقصِدَهُ عندَ النّطقِ بتلكَ الألفاظِ، وذَكَرَ في الكَشَّافِ[٢] أنَّ المَعنى في مَحْيَايَ ومَماتِي ومَا آتِيهِ في حَياتِي وأمُوتُ عَلَيهِ من الإيمانِ والعَمَلِ الصَّالِحِ لله رَبِّ العَالَمِينَ خالِصةً لِوجهِهِ، وبذَلِكَ مِن الإخلاصِ أُمِرتُ[٣].

و(إنَّ) في قَولِهِ: (إنَّ صَلاتِي) من الحُرُوفِ المُشَبَّهَةِ بالفِعلِ النّاصِبَةِ للاسمِ[٤] الرَّافِعةِ لِلخَبَرِ، وكُسرت همزَتُها لِوقُوعِها في ابتداءِ الكلامِ، وهو من مواقعِ

١- حياة القلوب: الورقة ٣٢٣/ أ.

٢- الكشّاف: ٢/ ٤١٩.

٣- أي: وبذَلِكَ أُمِرتُ وَأَنَا مِنَ المُسْلِمِينَ.

٤- في المَخطوط: (من المَحْرُوفِ المُشَبَّهَةِ بِالفِعلِ النّاصِبَةِ بِالفِعلِ النّاصِبَةِ للاسمِ)، والصّوابُ ما أثبت.

كَسرِها، واسمُها (صَلاتي)، ولم يظهَرْ علَيهِ النَّصبُ لاشتغالِ مَحلِّ الإعرابِ وهو التّاءُ بالكَسرَةِ الّتي تقتَضيها ياءُ المُتكلِّمِ، و(نُسُكِي) مَعطُوفٌ علَيهِ[1]، وحُكمُهُما واحِدٌ، وياءُ المُتَكلِّمِ فيهِما سُمعَت ساكِنَةً فقط، و(مَحْيَايَ) [ساكِنَةٌ في قِراءَةِ نافع[2]، مَفتُوحَةٌ في قِراءَةِ غَيرِه[3]، والفَتحُ هو الوَجْهُ، و(مَمَاتِي) مَعطُوفٌ ثالِثٌ، وياؤُهُ مَفتُوحَةٌ في قِراءَةِ نافع، ساكِنَةٌ في قِراءةِ غَيرِه[4].

وقولُهُ: (للهِ) في موضِعِ خَبرِ (إنَّ)، فمحَلُّهُ الرَّفعُ، واللامُ الجارَّةُ فِيهِ مُتَعلِّقَةٌ بِمَحذوفٍ كَما تَقدَّمَ، وفيهِ ثَلاثُ لاماتٍ: لامُ الجَرِّ، ولامُ التَّعرِيفِ، واللامُ الّتي هي أوّلُ الاسم الدّاخِلِ عليهِ حَرفُ التَّعريفِ.

و(رَبِّ) صِفَةٌ مَجرورَةٌ جارِيَةٌ على اسمِ اللهِ تعالى لِمُجرَّدِ الثّناءِ.

و(العَالَمِينَ) مَجرورٌ بإضافةِ (رَبِّ) إليهِ، وعلامةُ جَرِّه دخُولُ الياءِ، وهو جَمعُ عَالَمٍ، والعَالَمُ اسمٌ لِذَوي العِلمِ من الملائكةِ والثَّقَلَينِ.

و(لا) في (لا شَرِيكَ لَهُ) هيَ (لا) التَّبرئة، وهي نصٌّ في استِغراقِ النَّفي.

و(شَرِيكَ) مَبنِيٌّ على الفَتحِ، وإنَّما بُنِيَ لِتَضَمّنِه (مِن) الاستِغراقِيّة، إذ التَّقديرُ: لا مِن شَرِيك، وبُنِيَ على حَرَكَةٍ تَنْبِيهًا على أنَّ أصلَهُ الإعرابُ، وأنَّ البناءَ فيهِ عارِضٌ، وخُصَّ بالفَتحةِ طَلَبًا للتَّخفيفِ.

و(لَهُ) في مَوضِعِ الخَبَرِ، ومَحَلُّهُ الرَّفعُ اتِّفاقًا بينَ النُّحاةِ، واختَلَفُوا في رَافِعِه، فذَهَبَ سِيبَوَيْهِ[5] إلى أنَّ رافِعَهُ الابتِداءُ الّذي هو الأصلُ فِيهِ [٥/ أ] ولا أثَرَ لـ(لا)

١- أي: معطوف على (صَلاتي).

٢- زيادة يقتضيها السّياق من: التّهذيب: ٢٨، والاكتفاء: ١٣١، والمفتاح: ١٧١، والمستنير: ٢/ ١٤٤.

٣- هذا هو المشهور عند جمهور القُرّاء، ولكن ثَبَتَ في رواية ورش عن نافع أنّه قَرَأ ﴿وَمَحْيَايَ﴾ [الأنعام:١٦٢] بالفتح والإسكان للياء. ينظر: مفردة نافع: ٥٧، والاكتفاء: ١٣١، والمفتاح: ١٧١، وإتحاف فضلاء البشر: ١٥١.

٤- ينظر: التّهذيب: ٢٨، والاكتفاء: ١٣١، والمستنير: ٢/ ١٤٤.

٥- ينظر: الكتاب: ١/ ٣٤٥.

فِيهِ عند كَونِها اسماً مَبنِيًّا، وعندَ غَيرِهِ من البَصرِيّينَ[1] أَنَّهُ مرفُوعٌ بـ(لا) كَما كان معَ اسمِها المَنصُوبِ بِها.

والبَاءُ [مِن][2] (وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ) حَرفُ جَرٍّ مُتَعَلِّقٌ بالفعلِ الوَاقعِ بَعدَهُ.

و(ذَا) اسمُ إِشَارَةٍ مَوضُوعٌ لِلمُفرَدِ المُذَكَّرِ، وهو مَجرُورُ المَحَلِّ بالبَاءِ، واللامُ دخَلَتْ لِلدَّلالةِ على بُعدِ المُشارِ إليهِ، وكُسِرَتْ لالتقاءِ السَّاكِنَينِ، وهُما: أَلِفُ (ذَا)، واللامُ، والكَافُ حَرفٌ يُستَعمَلُ معَ اسمِ الإشارَةِ حالَ كَونِهِ مَفتُوحًا في خِطَابِ المُفرَدِ المُذَكَّرِ. و(أُمِرْتُ) فِعلٌ ماضٍ مَبنِيٌّ لِما لَم يُسَمَّ فَاعِلُهُ، والتَّاءُ فِيهِ ضَميرٌ لِلمُتَكَلِّمِ قائِمٌ مقامَ الفاعِلِ، وإِنَّما حُذِفَ فاعِلُهُ الحقِيقِيُّ لِلعِلمِ بِهِ إذ لا لَبْسَ في أَنَّ الآمِرَ هو اللهُ سُبحانَهُ وتعالى.

و(أَنَا) مُبتَدأٌ.

و(مِنَ المُسْلِمِينَ) خَبَرُهُ، و(المُسْلِمينَ) جَمعُ مُسلِمٍ اسمُ فاعِلٍ.

فإذا فرغَ العَبدُ من التَّوَجّهِ بالكَبيرِ أَخَذَ في التَّوَجّهِ بالصَّغيرِ وهو التّحميدُ للهِ تعالى الّذي هَداهُ لِذلِكَ وأَقدَرَهُ علَيهِ، وتَنزِيهه عن مَقالَةِ النَّصارَى الّذينَ جَعَلوا لَهُ وَلَدًا، والمُشركينَ الّذينَ جَعَلوا لَهُ شَريكًا فقالَ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا﴾ [الإسراء: ١١١]، كَما زَعَمت النَّصارَى، ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ﴾ [الإسراء: ١١١]، كَما زَعَم المُشركونَ، والشَّريكُ المُشَارِكُ في الأمرِ، ﴿يَكُن لَّهُۥ وَلِىٌّ﴾ [الإسراء: ١١١]، أي: نَاصِرٌ يَحتاجُ إِلَيهِ لِيَتَحَصَّنَ بِهِ ﴿مِّنَ ٱلذُّلِّ﴾ [الإسراء: ١١١]، بل هو القاهِرُ لِكُلِّ قَاهِرٍ، القَادِرُ على كُلِّ قَادرٍ، الغَنِيُّ الّذي لا يَحتاجُ إلى سِواهُ، فَيَنبَغي من العَبدِ أن يُحضِرَ قَلبَهُ لِقَصدِ هذهِ المعاني عند النُّطقِ بِهَذِهِ الألفاظِ، إذ لَم يُؤمَرْ بِها إلا المُستَحضِرُ مَعَانِيَهَا، ذَكَرَهُ الإمامُ المَهدِيُّ قَدَّسَ اللهُ رُوحَهُ[3].

١- ينظر: اللباب: ١/ ٢٣٤، وشرح المفصّل: ٢/ ١٠٠، وشرح الرّضيّ: ١/ ٣٣٦.

٢- زيادة يقتَضيها السّياق.

٣- حياة القلوب: الورقة (٣٢٣/ أ).

وبيَانُ الإعرابِ في ذَلِكَ أن يَقولَ: (الحَمدُ) مُبتَدَأٌ، و(للهِ) جَارٌّ ومَجرُورٌ مَحَلُّهما الرَّفعُ؛ لِكَونِهما في مَوضِعِ خَبَرِ المُبتَدأِ، وحَرفُ[1] الجَرِّ الّذي فيهِ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ كَما تَكَرَّرَ غيرَ مرَّةٍ.

وقَولُهُ: (الذِي لَمْ يَتَّخِذْ) صفةٌ لاسمِ اللهِ تعالَى مَحلُّها الجَرُّ، وإن كانت الصِّلَةُ وَحدَها لا محل لها مِن الإعرابِ على الأَصَحِّ كما تَقَدَّمَ.

و(لَمْ) حَرفٌ جازِمٌ مِن شَأنِهِ قَلبُ المُضَارِعِ إلى الماضِي ونَفيُهِ، وعلامةُ الجَزمِ سُكُونُ الذَّالِ مِن الفِعلِ المُضَارِعِ وهو (يَتَّخِذْ).

و(وَلَدًا) مَفعُولٌ به.

(وَلَم يَكُن) مَعطُوفٌ عَلَى الصِّلةِ، وهي (لَمْ يَتَّخِذْ)، وأصلُ (يَكُنْ): (يَكْوُنُ) بِضَمِّ الوَاوِ ورَفعِ النُّونِ، فاسْتَثقَلُوا الضَّمَّةَ على الوَاوِ فنُقِلَتْ إلى الكَافِ السَّاكِنَةِ، فلَمّا دخَلَ عليها الجازِمُ حذفَ حركة النّونِ فالتَقَى ساكِنانِ: النُّونُ والوَاوُ، فحُذِفَت الوَاوُ لالتِقاءِ السَّاكِنَينِ.

و(لَهُ) جَارٌّ ومَجرُورٌ خَبَرٌ لِـ(يَكُنْ) مُقَدَّمٌ على اسمِها وهو (شَرِيكٌ)، فمَحَلُّهُ أعنِي (لَهُ) النَّصبُ؛ لأنَّ (كانَ) وأخَواتِها ترفَعُ الاسمَ، وتَنصِبُ الخَبَرَ، واللامُ فِيهِ مُتَعَلِّقَةٌ بِمَحذُوفٍ.

و(فِي المُلْكِ) جَارٌّ ومَجرُورٌ، وحَرفُ الجَرِّ أعنِي (فِي) مُتَعَلِّقٌ بمَوجُودٍ [٥/ ب] وهو(شَرِيكٌ)، ومِثلُ هذَا الكلامِ يأتِي في قَولِهِ: (وَلَمْ يَكُن لَهُ وَلِيٌّ مِنَ الذُّلِّ)، فقِسْ علَيهِ تُصِبْ إن شاءَ اللهُ.

فإذَا فَرَغَ العَبدُ مِن التَّوَجُّهَينِ نَوَى الصَّلاةَ الّتِي يُرِيدُهَا بقَلبِهِ، ويَقصِدُ بِفعلِها تَعْظِيمَ اللهِ سُبحانَهُ، والتَّقَرُّبَ إليهِ بِامتِثالِ أمرِهِ، واتِّباعَ نَبِيِّهِ؛ لِما فِي ذَلِكَ مِن المصلَحةِ فِي الدِّينِ الّتِي اقتَضَت وجوبها عليهِ، والمَرجِعُ بِالنِّيَّةِ إلى إرادَةٍ تُوجَدُ في

[1] - (وحروف) في المخطوطِ، والصَّوابُ ما أُثبت.

القَلبِ، يُقارِنُ وُجودها وُجودَ الفِعلِ، وقد تَتَقَدَّمُهُ، ولا تُسَمَّى الإرادَةُ نِيَّةً إلا إذا كانت هي والمَنوِيُّ من فاعِلٍ واحِدٍ، ويَجِبُ أن يَكونَ الفِعلُ بها يَقَعُ على وَجهٍ دُونَ وَجهٍ، فإنَّ ما يَتَعَلقُ بمُجرَّدِ الحُدوثِ لا يُسَمَّى نِيَّةً، وهي أيضًا مُقيدةٌ لِلضَّميرِ، فلاَ يُوصَفُ اللهُ بأنَّ لَهُ نِيَّةً.

فإذا نَوَى العَبدُ ما ذَكرناهُ أوَّلاً افتَتَحَ الصَّلاَةَ بأن يَقُولَ:

«اللهُ أكبَرُ»، أي: لاَ إلَهَ إلا الذي فَطَرَ السَّماوَاتِ والأرضَ أكبرُ مِن كُلِّ شَيءٍ، يَكبُرُ قَدرُهُ في النُّفُوسِ، فالتَّعبُّدُ لَهُ أفضَلُ مِن كُلِّ عَمَلٍ يُرجَى نَفعُهُ، ويُريدُ في حالِ التَّكبيرِ الإحرام، وهو تَحريمُ كُلِّ قَولٍ وفِعلٍ بَعدَ الإحرام بالتَّكبيرِ سِوَى تأدِيَةِ ما أُمِرَ بِهِ مِن الأذكارِ والأركانِ، ويَستَحضِرُ عِندَ الإحرام عَظَمَةَ مَن يُحرِمُ لِمُخاطَبَتِهِ، والتَّعبُّدَ لَهُ، ويُوَطِّنُ نَفسَهُ بِعَزمٍ صادِقٍ على استِيفاءِ جميعِ الأذكارِ والأركانِ، على الوَجهِ الذي أُمِرَ بِهِ، وهو تأدِيَةُ الذِّكرِ قاصِدًا معانِيَ ألفاظِهِ غيرَ مُستعجِلٍ، وتأدِيةِ الرُّكنِ كاملاً.

واسمُ اللهِ مَرفُوعٌ بِالابتِداءِ، وأفعَلُ التَّفضِيلِ خَبَرُهُ، عَلَيهِ مَحذُوفٌ لِلعِلمِ بِهِ، وتَقدِيرُهُ: ما تَقَدَّمَ.

[الكلامُ عَلَى الفَاتِحَةِ وَإِعرَابُهَا]

ثُمَ يَبتَدِئ بِقِراءَةِ الفاتِحَةِ فيَقُولُ: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١].
والتَّسمِيةُ آيَةٌ من الفاتحِةِ، ومِن كُلِّ سُورَةٍ[1] عند قُرَّاءِ مَكَّةَ[2]، والكُوفَةِ[3] وفُقَهائِها، وعَلَيهِ الشَّافعيُّ[4] رضي الله عنه وأصحابُهُ، ولِذلِكَ يَجهَرُونَ بها في الصَّلاَةِ، وقالوا: قد أثبَتَها السَّلَفُ في المُصحَفِ، معَ تَوصِيَتِهِم بتَجرِيدِ القُرآنِ، ولِذَلِكَ لَم يُثبِتُوا (آمِينَ)، فلَولاَ أَنَّهَا مِن القُرآنِ لَمَا أَثْبَتُوهَا.

١- قال ابن البَنَّاءِ الدّمياطيّ: (لا خِلاف أَنّها بعضُ آيةٍ من النّمل، واختُلِفَ فيها أوّلَ الفاتحة، فذَهبَ إمامُنَا الشّافعيّ رضيَ اللهُ تعالى عنه إلى أنّها آيةٌ مُستقِلّةٌ من أوّلِ الفاتحَةِ بلا خلاف عندَهُ، ولا عندَ أصحابِه؛ لحديثِ أمّ سَلَمةَ رضيَ الله تعالى عنها المَرويّ في البَيهَقيّ وصَحيح ابن خُزَيمةَ أنّ رسُولَ الله ﷺ قرَأ بسم الله الرَّحمَن الرَّحيم في أوّلِ الفاتحَةِ في الصّلاة، وعَدَّها آيةً، وأيضًا فهي آيةٌ مُستقِلّةٌ منها في أحد الحُرُوف السّبعة المُتّفَق على تَواتُرِها، وعَلَيهِ ثَلاثةٌ من القُرّاء السّبع: ابن كَثِير، وعاصم، والكِسائيّ، فيعتَقِدُونها آيةً منها، بل ومن القُرآنِ أوّلَ كلّ سُورَة، وأمّا غيرُ الفاتحة ففيها ثَلاثةُ أقوال: **أوّلُها**: أنّها ليسَتْ بآيَة تامّة من كلّ سُورَة، بل بعض آيةٍ. **ثانيها**: أنّها ليسَتْ بقُرآنٍ في أوائلِ السُّوَر، خلا الفاتحَةَ. **ثالثها**: أنها آيةٌ تامّةٌ من أوّل كلِّ سُورَة، سِوَى بَرَاءة. وليُعلَم: أنّه لا خلافَ بينهُم في إثباتها أوّلَ الفاتحَة، سواءٌ وُصِلَت بالنّاس، أو ابتُدِئَ بها؛ لأنّها وإنْ وُصِلَت لَفظًا فإنّها مُبتَدَأٌ بها حُكمًا). إتحاف فضلاء البشر: ١٥٩-١٦٠.

٢- المقصود بذلك: عبدالله بن كثير المكّيّ، أحد القرّاء السّبعة (ت١٢٠هـ). ينظر: معرفة القرّاء الكبار: ١/ ٨٦، وغاية النّهاية: ١/ ٤٤٣، وشذرات الذّهب: ٢/ ٨٩.

٣- المقصود بذلك: قُرّاء الكوفة الثّلاثة وهم:
- عاصم بن بهدلة بن أبي النّجود الأسديّ الكوفيّ، أحد القرّاء السّبعة (ت١٢٧هـ). ينظر: ذكر أسماء التّابعين ومن بعدهم: ١/ ٢٧٤، ومعرفة القرّاء الكبار: ١/ ٨٨، وغاية النّهاية: ١/ ٣٤٦.
- وحمزة بن حبيب الزّيّات، أحد القرّاء السّبعة (ت١٥٦هـ). ينظر: الطّبقات الكبرى: ٦/ ٣٨٥، ومعرفة القرّاء الكبار: ١/ ١١١، وغاية النّهاية: ١/ ٢٦١.
- وعلي بن حمزة الكسائيّ الكوفيّ النّحويّ، أحد القرّاء السّبعة (ت١٨٩هـ). ينظر: نزهة الألبّاء: ٦٦، ومعرفة القرّاء الكبار: ١/ ١٢٠، وغاية النّهاية: ١/ ٥٣٥.

٤- أبو عبد الله مُحَمّدُ بنُ إدريس الشّافعيّ الهاشميّ القُرَشيّ، إمامُ المَذهَب، (ت٢٠٤هـ). ينظر: تهذيب الأسماء واللّغات: ١/ ١٥٥-٢٠٣، وطبقات الشّافعيّة: ١/ ١٨، وغاية النّهاية: ٢/ ٩٥-٩٦. وينظر رأيه في: المجموع: ٢٨٨.

وعَن ابنِ عبَّاسٍ - رضِيَ اللهُ عَنهُما -: مَن تَركَهَا فَقَد تَركَ مِئَةً وأربَعَ عَشْرَةَ آيَةً مِن كِتابِ اللهِ[١].

وعندَ قُرَّاءِ المَدِينَةِ[٢] والبَصرَةِ[٣] والشَّامِ[٤] وفُقَهائِها أنَّها ليسَت بآيَةٍ من الفاتِحَةِ، ولاَ من غَيرِها من السُّوَرِ، وإنَّما كُتِبَتْ لِلفَصْلِ والتَّبرُّكِ، كَما بُدِئَ بذِكرِها في كُلِّ أمرٍ ذِي بَالٍ[٥]، وهو مَذهَبُ أبي حنِيفَةَ[٦] ﷺ، ومَن تَابَعَهُ، ولِذَلِكَ لاَ يُجهَرُ بِهَا عِندَهُم في الصَّلاَةِ.

فإن قِيلَ: مَا مَوضِعُ الباءِ مِن (بِسْمِ اللهِ)؟ فقُلْ: فِيهِ ثَلاثَةُ أقوالٍ:

قال الكِسَائِيُّ[٧]: لاَ مَوضِعَ لَهَا؛ لأَنَّها زائِدَةٌ.

وقال الفَرَّاءُ[٨]: موضعُ الباءِ نَصبٌ، على تَقدِيرِ: أَقُولُ بِسْمِ الله. [٦/ أ]

وقالَ البَصرِيُّونَ[٩]: موضعُ الباءِ رَفعٌ بالابتِداءِ، أو بِخَبَرِ الابتِداءِ، فكأنَ التَّقدير: أوَّلُ كَلاَمي بِسْمِ اللهِ، أو بِسْمِ اللهِ أوَّلُ كَلاَمي.

١- ينظر: الكشّاف: ١/ ٩٩. وأخرجه البيهقيّ من طَريق شهر بن حوشب عن ابن عبّاس رضي الله عنهما بلفظ: (مَنْ تَرَكَ بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ فَقَدْ تَرَكَ آيَةً من كِتَابِ اللهِ ﷻ). الجامع لشعب الإيمان: ٤/ ٤١٧، رقم (٢١٣٥).

٢- المقصود بذلك: نافع بن عبدالرّحمن بن أبي نعيم، أحد القرّاء السّبعة، (ت١٦٩هـ).

٣- المقصود بذلك: أبو عمرو بن العلاء النّحويّ البصريّ، أحدُ القُرّاء السّبعة (ت١٥٤هـ). ينظر: معرفة القُرّاء الكبار: ١/ ١٠٠، وطبقات القرّاء السّبعة: ٧٧، وغاية النّهاية: ١/ ٢٨٨.

٤- المقصود بذلك: عبدالله بن عامر بن يزيد اليحصبي، تابعيّ وأحد القرّاء السّبعة (ت١١٨هـ). ينظر: الطّبقات الكبرى: ٧/ ٤٤٩، ومعرفة القرّاء الكبار: ١/ ٨٢، وغاية النّهاية: ١/ ٤٢٣.

٥- رَوَى الإمام أحمد عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «كُلُّ كَلام، أَوْ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لا يُفْتَحُ بِذِكْرِ اللهِ، فَهُوَ أَبْتَرُ، أَوْ قَالَ: أَقْطَعُ». مسند الإمام أحمد: ١٤/ ٣٢٩، رقم: (٨٧١٢).

٦- النّعمان بن ثابت أبو حنيفة الكوفيّ، إمام المذهب، وأحد الأئمّة الأربعة (ت١٥٠هـ). ينظر: الجواهر المضيّة في طبقات الحنفيّة: ١/ ٤٩، وتقريب التّهذيب: ١٠٠٤، والأعلام: ٨/ ٣٦.

٧- ينظر قوله في: إعراب ثلاثين سورة: ٩.

٨- ينظر قوله في: إعراب ثلاثين سورة: ٩.

٩- ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١/ ١٠٤، والبيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ٣١-٣٢.

قالَ الشَّاعِرُ[1]: [الرّجز]

يَسـألانـي عَـن بَـعْـلِـهَـا أَيُّ فَـتَـى
خِـبٌّ جَـبَـانٌ وَإِذَا جَـاعَ بَـكَـى

أي: هو خِبٌّ جَبانٌ، وأيُّ فتًى، قال تعالى وهو أصدَقُ قَائِلٍ:
﴿بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ ۗ ٱلنَّارُ﴾ [الحج:٧٢]، أي: هي النَّارُ، هَكَذا حَكاهُ بَعضُ النَّحْوِيِّين.

قالَ الزَّمخشَريُّ[2] رَحِمَهُ اللهُ: موضعُ الباءِ نَصبٌ، والفعلُ النَّاصبُ له مُقَدَّرٌ بعدَهُ، والتّقدير: بسم الله أقرأُ أو أتلُو، على معنَى: مُتَبَرِّكًا باسم الله أقرأُ أو أتلُو. قال: ونَظِيرُهُ في حذفِ مُتعلَّقِ الجَارِّ قَولُهُ عزَّ وجَل: ﴿فِي تِسْعِ ءَايَٰتٍ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِۦٓ﴾ [النّمل:١٢]، أي: اذهبْ في تِسْعِ آيَاتٍ، فقال: وإنَّما قَدَّرتُ المحذُوفَ مُتَأخِّرًا؛ لأنَّ الأهمَّ من الفعلِ والمُتعلِّقِ بهِ هُوَ المُتعلقُ بِهِ؛ لأَنَّهم كانوا يبدؤُون بأسماءِ آلِهَتِهِم، فيقُولُونَ: بسم اللاتِ، بِسمِ العُزَّى، فوَجَبَ أن يقصِدَ المُوحدُ معَ اختِصاصِ اسمِ اللهِ بالابتِداءِ، وذلكَ بتقديمِهِ وتأخِيرِ الفِعلِ، كما فعلَ في قَولِهِ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة:٥]، حَيثُ صَرَّحَ بتقديم الاسمِ إرادةَ الاختِصاصِ، قال: والدَّليلُ عليهِ قَولُهُ: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرَىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ﴾ [هود:٤١].

فإن قِيلَ: فقد قال: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ﴾ [العلق:١]، فقدَّمَ الفعلَ؟ قُلنَا: هناكَ تقديمُ الفعلِ أوقَعُ؛ لأنَّها أوَّلُ سُورَةٍ نَزَلَتْ، فكان الأمرُ بالقِراءةِ أهَمَّ.

١- هو الشّمّاخ الذُّبيانيّ. والرّجز في ديوانه: ١٠٧.

٢- أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن محمّد الخوارزمي اللغويّ الحنفي المعتزليّ (ت٥٣٨هـ). ينظر: معجم الأدباء: ٦/ ٢٦٨٧-٢٦٩١، وبغية الوعاة: ٢/ ٢٧٠، وطبقات المفسّرين للداودي: ٢/ ٣١٤. وينظر قوله في: الكشّاف: ١/ ١٠٠-١٠٤.

فإن قِيلَ: فكَيفَ قالَ اللهُ مُتَبَرِّكًا باسم الله اقرأ؟ قُلنا: هَذَا مَقُولٌ على ألسنَةِ العِبادِ، كَما يَقُولُ الرَّجُلُ الشِّعرَ على لِسانِ غَيرِه، وكَذَلكَ قَولُهُ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة:٢]، إلى آخرِه، وكَثيرٌ من القُرآنِ على هَذَا المنهاجِ، ومَعناهُ تَعليمُ عِبادِه كَيفَ يَتَبَرَّكُونَ باسمِه، وكَيفَ يَحمَدُونَهُ ويُمَجِّدونَهُ ويُعَظِّمُونَهُ. هَكَذَا ذَكَرَهُ في الكَشَّافِ.

والاسمُ من الأسماءِ الّتي حُذفَ بعض حُرُوفِها، وهو: إمَّا اللامُ وأصلُهُ سِمْوٌ، أو الفاءُ[1] وأصلُهُ وَسْمٌ، على الخِلافِ بينَ أهلِ البَصرةِ والكُوفةِ[2]. فإنْ قِيلَ: فَلِمَ حُذِفت الألفُ في الخَطِّ، وأُثبِتَتْ في قَولِهِ: ﴿بِٱسْمِ رَبِّكَ﴾ [العلق:١]، قُلنا: قد ابتَغَوا في حَذفِها حُكمَ الدَّرجِ دُونَ الابتداءِ الّذي عليهِ الخَطُّ؛ لِكثرةِ الاستِعمالِ، وقَالُوا: طُوِّلَت الباءُ تَعويضًا من طَرحِ الألفِ.

وعَن عُمَرَ بنِ عبدِ العزيزِ[3] أنّهُ قالَ لِكاتِبِه: طَوِّلِ البَاءَ، وأظهِر السِّيناتِ، ودَوِّرِ الميمَ.

ولَفظُ (الله) مَجرُورٌ بإضافَةِ الاسمِ إليهِ، وأصلُه باسْمِ الإلَهِ، قالَ عبدُ اللهِ بنُ رَوَاحة[4]: [مشطور الرّجز]

بِـاسْمِ الإلَـهِ وَبِـهِ بَـدَيْـنَـا

وَلَـو عَـبَـدْنَـا غَـيْرَهُ شَقِـيْنَـا

وَحَـبَّ ذَا رَبًّـا وَحَـبَّ دِيْـنَـا

١- (والفاءُ) في المخطوط، والصَّوابُ ما أُثْبت.

٢- ينظر: الإنصاف: ٤، مسألة رقم (١)، والتّبيان في إعراب القرآن: ١/ ٣، وشرح المفصّل: ١/ ٢٣.

٣- أبو حفص عُمَر بن عبد العزيز بن مروان الأمويّ القُرشيّ الخليفة العادل (ت١٠١هـ). ينظر: حلية الأولياء: ٥/ ٢٥٣-٣٥٢، وسير أعلام النّبلاء: ٥/ ١١٤، والأعلام: ٥/ ٥٠. وينظر قوله في: الكشّاف: ١/ ١٠٧، ومدارك التّنزيل: ١/ ١٧، وروح المعاني: ١/ ٥٤.

٤- أبو محمّد عبدُ الله بنُ رَوَاحة بن ثعلبة الخزرجي الأنصاري، أحد الأمراء في غزوة مؤتة، وأحد الشعراء المحسنين قتل يوم مؤتة شهيداً (٨هـ). ينظر: الاستيعاب: ٣/ ٨٩٨، وأسد الغابة: ٢/ ٥٩٢، والإصابة: ٤/ ٨٢. ورواية الديوان: (فَحَبَّذَا). ينظر ديوانه: ١٤٢.

فحُذِفت الهمزةُ اختصارًا بعدَ ثِقَلِ حَرَكَتِها، ثُمَّ أُدغِمَت [٦/ ب] اللامُ في اللامِ بالتَّشديدِ من أجلِ ذَلك كَما تقدَّمَ.

وفيهِ قَولٌ آخرُ جَوَّزَهُ سِيبَوَيه[١] وهو أنَّ أصلَهُ (ليهٌ)، من لاَهَ ليهًا: اسْتَتَرَ، فقُلبت الياءُ ألِفًا لِتَحرُّكِها وانفِتَاحِ ما قَبلَها، فصار لاَه، ثُمَّ أدخَلُوا الألفَ واللامَ عَليهِ، وأدغِمَت اللامُ في اللامِ فصَارَ (الله)، ولم يُطلَق بعدَ الإدغامِ على غيرِ المَعبُودِ بالحَقِّ، لاَ في جاهِليّةٍ، ولاَ في إسلاَم كما تَقدَّمَ.

قالَ جارُ اللهِ العلامةُ رَحِمَهُ اللهُ[٢]: وهو اسمٌ غير صفةٍ، بدَليلِ أَنَّكَ تَصفُهُ، ولاَ تَصفُ به، لاَ تَقُولُ: شيءٌ إلَهٌ، كَما لا تَقُولُ: شيءٌ رَجُلٌ،وتَقُولُ: إلَهٌ وَاحِدٌ صَمَدٌ، كَمَا تَقُولُ: رَجُلٌ كَريمٌ خيرٌ، قال: وأيضًا فإنَّ صِفاتِه لاَ بُدَّ لها من مَوصُوفٍ تجري عليه، فلَو جعلتَها كُلها صِفاتٍ بقيَتْ غيرَ جاريَةٍ على اسمٍ مَوصُوفٍ بِها، وهَذا محال انتهى.

قِيل: والظَّاهرُ من كلاَم كثيرٍ من أهلِ العربيّةِ أنّه عَلَمٌ لِلقَديم تعالى، واستَدَلُّوا على ذلك بأنَّهُ لَو لَم يَكُن عَلَمًا لَمَا صَحَّ الاستثناءُ في ﴿لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد:١٩]، إذ لاَ يُستَثنَى الشَيءُ من نَفسه، ولأَنَّهُ لو لَم يَكن عَلَمًا لَمَا كَانَ ﴿لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ صَريحًا في التَّوحِيدِ؛ لأَنَّهُ لَو لَم يَكُن عَلَمًا لَمْ يَكُن يصوّرُ معنَاهُ مانعًا من وُقُوعِ الشَّركَة، فلاَ يَكُونُ الاستثناءُ صَريحًا في التَّوحِيدِ، والجَوَابُ [أنَّ][٣] المُسلمينَ اتَّفَقُوا على أنّهُ لاَ يَجُوزُ إجراء اللقبِ على اللهِ تعالى، والأعلاَم كالألقاب.

وأمَّا مَا احْتَجُّوا بِهِ فَغَيرُ وَاضحٍ؛ لأنَّ الألفَ واللامَ فيه لِلعَهدِ، وتَعريفُ العَهدِ جَارٍ مجرَى العَلَمِ؛ لِمَنعِه وقُوعَ الشَّرِكَة فيما دخَلَ عليه، فمعنى لا إِلَهَ إلا اللهُ: لاَ خَلِيقَ بالعِبادَةِ إلا الإلَهُ المَعبُودُ، وهَذَا لاَ إشكَالَ فِيهِ كَما تَرَى.

١- ينظر: الكتاب: ٢/ ١٤٤.

٢- الكشّاف: ١/ ١٠٨.

٣- زيادة يقتضيها السّياق.

قِيلَ: وهُوَ الاسمُ الأعظَمُ.

وقِيلَ: اسمُ اللهِ الأعظَمُ: يا ذَا الجَلاَلِ[١] والإكرَامِ[٢].

وقَد جاءَ في الحَديثِ عنهُ ﷺ: «أَلْظُوا[٣] بيا ذا الجَلاَلِ والإكرامِ»[٤]، والإلظَاظُ هو الإلحاحُ، يُقالُ: أَلَظَّ المَطَرُ إذَا دَامَ.

وقِيلَ: يَا حَيُّ يَا قَيُّومُ.

و﴿الرَّحۡمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ صفتانِ مَجرُورَتَانِ جارِيَتَانِ عَلَى اللهِ تَعالَى لِمُجَرَّدِ الثَّنَاءِ، وعلامةُ الجَرِّ فِيهِما كَسرُ النُّونِ والمِيمِ، وشُدِّدَت الرَّاءُ فِيهِما لِقَلبِ اللامِ رَاءً، وإدغَامِ الرَّاءِ في الرَّاءِ كَما تقدَّمَ.

فإنْ قِيلَ: إنَّما أدغِمَت اللامُ في الرَاءِ لِقُربِ المَخرَجَينِ، فهَل يَجُوزُ إدغامُ الرَاءِ في اللامِ؟ قُلنَا: سِيبَوَيهِ والبَصرِيُّونَ لا يُجيزُونَ إدغَامَ الرَاءِ في اللامِ[٥]، نحو: ﴿ٱغۡفِرۡ لِي﴾ [الأعراف:١٥١]؛ وذلِكَ لأنَّ الرَّاءَ تَكرِيرٌ، أو كَأنَّهُ إذَا أُدْغِمَ فقَد أُدغِمَ حَرفٌ مُشَدَّدٌ، نَحوُ: ﴿مَسَّ سَقَرَ﴾ [القمر:٤٨]، و﴿أُحِلَّ لَكُمۡ﴾ [البقرة:١٨٧]،

١- قال أبو حاتم الرّازيّ: (فالجَليلُ من الجلالَة، والجَلالُ هو العَظَمَةُ، فكأنّ الخَلقَ لَمَّا عَرَفُوا جَلالَهُ وعَظَمَتَهُ، ولَمْ يَقدِروا على بُلوغ صفته، واعترَفوا بالعَجز، تذَلّلُوا بالخُضُوع فقالوا: يَا ذَا الجَلالِ والعَظَمَة). الزّينة في الكلمات الإسلاميّة والعربيّة: ٢٨٢. وينظر: الزّاهر: ١/ ٥٥٩، والأسنى: ٣١٧-٣١٨، ولسان العرب: ١/ ٦٦٢ (جلل).

٢- الإكْرَامُ مصدرُ أكْرَمَ يُكْرِمُ إكْرَامًا، ويَحتملُ اللفظُ معنيَين:
الأوَّل: أنّه يُكرِمُ أولياءَه وأصفيَاءَهُ، ويرفعُ من درجاتهم في الجنان.
والثّاني: أنّ اللهَ سبحانه يَستَحقُّ أن يُجَل ويُكرَمَ، ولا يُجحَدَ ولا يُكفَرَ.
ينظر: زاد المسير: ٨/ ١١٤، والأسنى: ٣١٧.

٣- (لظّ بالمكان، وألَظَّ به، وألَظَّ عَليه: أقَامَ به، وألَظَّ بالكلمة: لَزِمَهَا، والإلظَاظُ: لُزُومُ الشّيءِ والمُثابَرةُ عَلَيه... أَلْظُوا أي: الزَمُوا هَذَا واثبُتُوا عَليه، وأكثِرُوا من قَولِه). لسان العرب: ٥/ ٤٠٣٨ (لظظ).

٤- رواه الإمام أحمد عن ربيعة بن عامر في مسنده: ٢٩/ ١٣٨، رقم (١٧٥٩٦)، والتّرمذي في سننه، كتاب الدّعوات / باب (٩٢)، والنّسائي في السّنن الكبرى، كتاب التّعبير / باب: ذو الجلال والإكرام، وكتاب التّفسير/ باب: سورة الرّحمن.

٥- قال سِيبَوَيهِ: (الرَاءِ لا تُدغم في اللام ولا في النّون؛ لأنّها مُكرّرة، وهي تفشّى إذا كان معها غيرها، فكرهوا أن يُجحفوا بها فتدغم مع ما ليس يتفشّى في الفم مثلها، ولا يكرّر). الكتاب: ٢/ ٤١٢. وينظر: اللاّمات: ١٧٠.

وإدغامُ المُشَدَّدِ فيما بَعدَهُ خَطَأٌ بالإجماع.

قالَ ابنُ خالَوَيه[1]: وأمّا ما رَواهُ اليَزيدي[2] عن أبي عَمرو ﴿وَٱسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ﴾ [آل عمران:١٥٩]، ﴿وَٱصۡطَبِرۡ لِعِبَٰدَتِهِۦ﴾ [مريم:٦٥]، ونَحو ذلك، فكانَ ابنُ مُجاهد[3] يُضَعِّفُهُ لِرداءته في العربيّة، ولأنَّ الرِّوايةَ الصَّحيحةَ عن أبي عَمرو الإظهارُ[4]، وهو رأسُ البَصريّينَ، ولَم يَكُن لِيُجمِعَ أهلُ البَصرَةِ على شَيءٍ وسَيِّدُهُم [٧/أ] ضِدُّهُ،قالَ: وإن كانَ الفَرَّاءُ يُجيزُ إدغامَ الرَاءِ في اللام، كما يُجيزُ إدغامَ اللامِ في الرَاء[5].

و﴿الرَّحۡمَٰنِ﴾ (فَعْلان) من رَحِمَ، كَغَضبان وسَكَران من غَضِبَ وسَكِرَ، وكذلكَ ﴿الرَّحِيمِ﴾ (فَعيل) منه كَمَريض وسَقيم من مَرِضَ وسَقِمَ، وفي ﴿الرَّحۡمَٰنِ﴾ من المُبالَغَةِ ما لَيسَ في ﴿الرَّحِيمِ﴾ ولذَلكَ قالُوا: رَحمَنُ الدُّنيَا والآخِرَةِ، ورَحِيمُ الدُّنيَا. قال جارُ الله رحمَهُ الله[6]: ويَقُولُونَ: إنَّ الزِّيادَةَ في البِناءِ لزِيادةِ المَعنَى، قال: وهو من الصِّفاتِ الغَالبةِ كـ(الدَّبَرَان[7] والعَيُّوق[8] والصَّعِق[9]، لَم تُستعملْ في غَيرِ الله ﷻ، كما أنَّ اللهَ مِنَ الأسماءِ الغالبة.

١- البديع: ٣١٦.

٢- هو أبو محمّد يحيى بن المبارك بن المُغيرة العدَويّ المُقرئ النّحويّ، المعروف باليزيديّ (ت٢٠٢هـ). ينظر: تاريخ مدينة السّلام: ١٦/ ٢٢٠، ووفياتَ الأعيان: ٦/ ١٨٣، وغاية النّهاية: ٢/ ٣٧٥.

٣- هو أبو بكر أحمد بن موسى بن العبّاس بن مُجاهد البغداديّ (ت٣٢٤هـ). ينظر: الفهرست: ٣٤، والمنتظم: ٦/ ٢٨٢، ومعرفة القرّاء الكبار: ١/ ٢٦٩. وينظر رأيه في: السبعة في القراءات: ١٢١.

٤ - رُوِيَ عن أبي عمرو الإدغام والإظهار، والإدغام عنده هو الاختيار. ينظر: السبعة في القراءات: ١٢١، ومفردة أبي عمرو بن العلاء البصري: ١٦٣، وجامع البيان في القراءات السّبع: ١/ ٤٥٣، والمفتاح: ٣٣-٣٤.

٥- معاني القرآن: ٢/ ٣٥٤.

٦- الكشاف: ١/ ١٠٩.

٧- قال المرزوقيّ: (وأمّا الدَّبَرَانُ فالكوكب الأحمر الّذي على أثر الثُّرَيَّا، بين يديه كواكب كثيرة مجتمعة، من أدناها إليه كوكبان صغيران يلتصقان ... ويُسمّى دَبَرانًا لدُبُور الثّريّا ... وقولهم: الدّبَرانُ، ممّا اختُصَّ وجَرَى مجرَى العَلَم). الأزمنة والأمكنة: ١/ ١٦٧-١٦٨. وينظرَ: لسان العرب: ٢/ ١٣٢٠ (دبر).

٨- قال المرزوقيّ: (العَيُّوق: وهو كوكب عظيم نَيِّر في حاشيةِ المَجَرَّة التي تَلي الشّمالَ يُقالُ له: عَيُّوقُ الثّريّا...). الأزمنة والأمكنة: ٢/ ٣٤٤. وينظر: تاج العروس: ٢٦/ ٢٢٨-٢٢٩ (عوق).

٩- قال ابن فارس: ((صعق) الصاد والعين والقاف أصلٌ واحدٌ يدلُّ على صَلْقَة وشدَّة صَوت. من ذلك الصَّعْق، وهو الصَّوت الشَّديد... ويقال إنَّ الصُّعاق الصَّوت الشديد. ومنه قولهم: صَعِق، إذا ماتَ، كأنَّه أصابته صاعقةٌ). مقاييس اللغة: ٣/ ٢٨٥ (صعق). وينظر: تاج العروس: ٢٦/ ٢١-٢٥ (صعق).

وأمّا قَولُ بَني حَنِيفةَ في مُسَيلمةَ: رَحمانُ اليمامَةِ، وقول شاعرهم[١]:

.... وَأنتَ غَيْثُ الوَرَى لا زِلْتَ رَحْمَانَا

فبَابٌ من تَعَنّتِهم في كُفرِهم.

فإن قِيلَ: ما معنَى وصف اللهِ بالرَّحمةِ، ومعناها العطفُ والحنوّ؟ قُلنا: هو مجاز عن إنعامه على عباده. والرحمنُ من المجازِ الّذي لم يُستعمَل في حقيقتهِ، ذكره ابنُ الحَاجِب[٢].

فإن قِيلَ: لمَ قدّمَ مَا هُوَ أبلغُ من الوَصفَينِ على مَا هُوَ دُونَهُ، والقِياسُ التَّرَقِّي من الأدنَى إلى الأعلَى، كَقَولِهِم: فُلانٌ عالمٌ نحريرٌ، وشُجاعٌ باسِلٌ،وجَوادٌ فيّاضٌ؟ قُلنا: لَمَّا قالَ: ﴿الرَّحمَن﴾ فتناولَ جَلائِلَ النِّعم وعظائمَهَا وأصُولَهَا أردَفَهُ ﴿الرَّحيم﴾ كالتَّتمَّةِ والرَّديفِ لِيَتناوَلَ مَا دَقَّ مِنهَا ولَطُفَ، كَذَا ذَكَرَهُ في الكَشَّاف[٣]. وقِيلَ: إنّما قَدَّمَ ﴿الرَّحمَن﴾ لأنَّه اسمٌ خَاصٌّ للهِ ﷻ، و﴿الرَّحيم﴾ اسمٌ مُشتَرَكٌ، يُقالُ: رَجُلٌ رَحِيمٌ، ولا يُقالُ: رَجُلٌ رَحمَنٌ، قَدَّمَ الخَاصَّ على العَامِّ.

قالَ ابنُ خَالَوَيْهِ[٤]: ليس في كلام العَرَب اسمٌ جاءَ على رَحيم ورَحمَنَ ورَاحِمٍ إلا سَلِيمٌ وسَلمَانُ وسَالمٌ، ونَديمٌ ونَدمَانٌ ونَادِمٌ، وحَميدٌ وحَمدَانُ وحَامِدٌ.

﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]،أي: الثَّناءُ الحَسَنُ، والوَصفُ الجَميلُ يختَصُّ بِهِ اللهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ، فـ﴿الْحَمْدُ﴾ مرفُوعٌ بالابتِدَاءِ، وخَبَرُهُ الجَارُّ

١- عجز بيت لرجل من بني حنيفة، وتمام البيت:

سَمَوْتَ بالمَجْدِ يَا ابْنَ الاكْرَمين أبًا وَأنتَ غَيْثُ الوَرَى لا زِلْتَ رَحْمَانَا

وهو من شواهد: الزّينة في الكلمات الإسلامية: ١٩١، والكشاف: ١/ ١٠٩، والكتاب الفريد: ١/ ٦٤، والدّرّ المصُون: ١/ ٣٤، ورُوح المعاني: ١/ ٥٩.

٢- ينظر: مختصر منتهى السّؤل والأمل: ١/ ٢٣٨-٢٣٩.

٣- الكشاف: ١/ ١١٠-١١١.

٤- لم أقف على قوله في كتابه (ليس في كلام العرب)، ولعلّه ممّا فُقِدَ من هذا الكتاب، وقد نقله عنه السّيوطي في: المزهر في علوم اللغة وأنواعها: ٢/ ٩٠.

والمَجرُورُ الَذِي هوَ (لله)، وفِيهِ ثَلاثُ لامَات، فاللامُ الأُولى المَكسُورَة هي لامُ الجَرِّ، وهِيَ مُتعلِّقَةٌ بمَحذُوفٍ، واللامُ الثَّانيةُ السَّاكِنَةُ هي لامُ التَّعرِيفِ، واللامُ الثَّالثةُ المَفتُوحَةُ هي أَوَّلُ الاسم الدَّاخِلِ عَليهِ حَرفُ التَّعرِيفِ، وهَل هي عَينٌ والفَاءُ مَحذُوفَةٌ أو هي فَاءٌ؟ اختُلِفَ فِيهِ كَما تَقَدَّمَت الإشَارَةُ إلَيه.

وأصلُ ﴿الحَمْدُ﴾ النَّصبُ الذي هو قِراءَةُ بَعضِهِم[1] بإضمارِ فِعلِهِ على أَنَّهُ من المَصَادِرِ الّتي تَنصِبُهَا العَرَبُ بأفعَالٍ مُضمَرَةٍ في مَعنَى الإخبَارِ، كَقَولِهِم: شُكرًا وكُفرًا وعَجَبًا، وما أشبهَ ذَلكَ، والعَدلُ بها عنِ النَّصبِ إلى الرَّفعِ على الابتِداءِ لِلدَّلالَةِ على ثَباتِ المَعنَى واستِقرَارِهِ،ومنهُ قَولُهُ تعالى: ﴿قَالُواْ سَلامًا قَالَ سَلامٌ﴾ [هود:٦٩]، رَفَعَ السَّلامَ الثَّاني للدَّلالَةِ على أنَّ إبرَاهِيمَ، صَلَواتُ الله عَلَيهِ، حَيَّاهُم بتَحِيَّةٍ أحسَنَ من تَحِيَّتِهِم؛ لأنَّ الرَّفعَ دَالٌّ على مَعنَى ثَبَاتِ السَّلامِ لَهُم، دُونَ تَجَدُّدِهِ وحُدُوثِهِ، [٧/ ب] والمعنَى: نَحمَدُ اللهَ حَمدًا، ولِذلكَ قِيلَ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة:٥]؛ لأَنَّهُ بَيانٌ بحَمدِهِم لَهُ، كَأَنَّهُ قِيلَ: كَيفَ تَحمَدُونَ؟ فقِيلَ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾. هَكَذَا ذَكَرَهُ الزَّمَخشَرِيُّ في الكَشَّافِ[2].

قالَ: والتَّعرِيفُ فِيهِ نَحوُ التَّعرِيفِ في: [الوافر]

أَرْسَلَهَا العِرَاكَ.................. ....[3]

١- أي: (الحَمدَ) بنصب الدَّال، ورُويَت عن الحَسَن البصريِّ، وهارُونَ العَتكيِّ، ورُؤبَةَ بن العجَّاج، وسُفيانَ بن عُيَينَة، «وَوَجهُهَا أَنَّهُ مَنصُوبٌ على المَصدَر، على طَريقَة المَصدَر المَنصُوب بفعلٍ لا يَظهَر، أي: أَحمَدُ اللهَ الحَمدَ، وقِيلَ: إِنَّهُ منصُوبٌ بفعلٍ من غَيرِ لفظ الحَمد، أي: اقرَأ الحَمدَ لله، فلا يَكُونُ هَذا مَصدَرًا، والأوّلُ أصَحُّ». تحفة الأقران: ٦٦. ويُنظَر: إعراب ثلاثين سورةً: ١٩، ومفاتيح الأغاني: ٩٥.

٢- الكشاف: ١/ ١١٢.

٣- بعض صدر بيتٍ للبيدِ بن رَبيعةَ ﷺ وتمام البيت:

فَأَرْسَلَهَا العِرَاكَ وَلَمْ يَذُدْهَا ... وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَغَصِ الدِّخَالِ

ديوانه: ١٠٨.

وهو تعريفُ الجنسِ، ومعناهُ الإشارَةُ إلى ما يعرفه كلّ أحدٍ من أنّ الحَمدَ مَا هُوَ؟ والعِرَاكَ مَا هُوَ؟ من بينِ أجنَاسِ الأفعَالِ. والاستغراقُ الّذي يَتوهَّمُهُ كثيرٌ من النَّاسِ وَهْمٌ منهُم. انتهى.

واعلم أنَّ لامَ التَّعريفِ الحَرفيّةَ قَد تكونُ لتَعريفِ الجنس، مثل: الرَّجُلُ خَيرٌ من المَرْأة، ولاستغرَاقِه، كَقَولِه تعالى: ﴿كَمَآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ رَسُولٗا﴾ [المزمل:١٥]، بعدَ قَولِه: ﴿فَعَصَىٰ فِرۡعَوۡنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المزمل:١٦]، أو ذهنيًّا، كقَولِكَ: ادخل السّوقَ، لِمَن ليسَ بينَكَ وبينَهُ تسوقٌ معهود، ولا حظَّ للهمزَةِ في إفادَةِ التَّعريفِ عند سِيبَوَيْهِ[١]، بل المقتضى لَهُ هي اللامُ وحدَهَا، والهَمزَةُ لِلوَصلِ، فُتِحَت مَعَ أَنَّ أصلَ هَمزَاتِ الوَصلِ الكَسرُ؛ لِكثرَةِ استعمالِ لامِ التَّعريفِ.

وقالَ الخَليلُ[٢]: (أل) بكَمالِه (أل) التّعريفِ، نحو: هَلْ.

وذَكَرَ المُبَرِّدُ[٣] في كتابِ (الشَّافي)[٤] أنَّ حَرفَ التَّعريفِ الهَمزَةُ المَفتُوحةُ وحدَها، وإنَّما ضمّ اللامِ إليها؛ لئلا يَشتَبِهَ التَّعريفُ بالاستفهَامِ، ولِكُلٍّ حجَّةٌ ليسَ هَذَا موضعَ ذِكرِهَا.

قال في الكَشَّافِ[٥]: وقَرَأَ الحَسَنُ البَصريُّ[٦] ﴿الحَمْدِ للهِ﴾ بكَسرِ الدَّالِ لإتباعِهَا اللامَ، وقرأَ إبراهيمُ بنُ أبي عَبلَةَ[٧] ﴿الحَمْدُ لُلّهِ﴾ بضمِّ اللامِ لإتباعِهَا الدَّالَ.

١- الظاهر من كلام سيبويه أنّ أداة التّعريف هي الهمزة واللاّم (ال)، وليست اللاّم بمفردها، وهذا ما نصّ عليه في موضعين من كتابه. ينظر: الكتاب: ٢/ ٦٤، و ٢/ ٢٧٢.

٢- الخليل بن أحمد الفراهيدي، مبتكر أوّل معجم في العربيّة، وواضع علم العروض، (ت١٧٠هـ). ينظر: أخبار النّحويّين البصريّين: ٣٠، وطبقات النّحويّين واللغويّين: ٤٧، ونور القبس: ٥٦. وينظر قوله في: الكتاب: ٢/ ٦٤، والمقتضب: ١/ ٢٢١، وشرح الرّضي: ٣/ ٤٩٩

٣- أبو العباس محمّد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزديّ، من نحاة البصرة (ت٢٨٥هـ). ينظر: الفهرست: ٦٤-٦٥، ونزهة الألباء: ١٩٣-٢٠١، وإنباه الرّواة: ٣/ ٢٤١.

٤- الكتاب مفقود، وينظر قوله في: شرح الرّضي: ٣/ ٥٠٠، والأشباه والنّظائر: ٥/ ٩.

٥- الكشاف: ١/ ١١٣.

٦- أبو سعيد الحسن بن يسار البصريّ، تابعيّ جليل وأحد القُرّاء الأربعة عشر (ت١١٠هـ). ينظر: ذكر أخبار أصبهان: ١/ ٢٥٤، وسير أعلام النّبلاء: ٤/ ٥٦٣، وغاية النّهاية: ١/ ٢٣٥. وينظر قراءته في: مفاتيح الأغاني: ٩٤، ومصطلح الإشارات: ١٣١، وإتحاف فضلاء البشر: ١٦٢.

٧- أبو العبّاس إبراهيمُ بنُ أبي عَبلَةَ الشّامي، تابعيّ ثقة (ت١٥١هـ). ينظر: حلية الأولياء: ٢٤٢-٢٥٠، وغاية النّهاية: ١/ ١٩، وتهذيب التّهذيب: ١/ ١٤٢. وينظر قراءته في: القراءات الشّاذّة: ٩، والمحتسب: ١/ ٣٧، ومفاتيح الأغاني: ٩٤.

و﴿رَبِّ﴾ مجرور صفة جارية على اللهِ تعالى، مضافة إلى العالمين، ومعناها مالِك، تقُولُ: ربَّهُ يَرُبُّهُ فهو رَبٌّ، ويجوز أن يكون وصفًا بالمصدر للمبالغة كما وصف بالعدل. ذكَرَهُ الزَّمخشَرِيُّ[1]، قال: ولَمْ[2] يُطلِقُوا الرَّبَّ إلا في اللهِ وَحدَهُ، وهو في غَيرِه على التقييد بالإضافةِ كقولِهم: رَبُّ الدَّارِ ورَبُّ النَّاقَةِ، وقولِه تعالى: ﴿ٱرْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ﴾ [يوسف:٥٠]، ﴿إِنَّهُۥ رَبِّيٓ أَحْسَنَ مَثْوَايَ﴾ [يوسف:٢٣]، قِيلَ: وقد جاءَ مُستعملاً بالألفِ واللام في حَقِّ غَيرِ اللهِ تعالى، وذَلِكَ في قَولِ الشَّاعِرِ[3]: [الخفيف]

وَهُــوَ الـرَّبُّ وَالشَهيدُ عَـلى يَـوْ م الحِيَارَيــنِ وَالــبَــلاءُ بَــلاءُ

وقَرَأ زَيدُ بنُ عَلِيٍّ[4] رضي الله عنه ﴿رَبَّ العَالَمِينَ﴾ بالنَّصبِ على المَدْحِ، وقِيلَ: بما دَلَّ عليهِ ﴿الحَمدُ للهِ﴾ كَأَنَّهُ قِيلَ: نَحمَدُ اللهَ رَبَّ العَالَمِينَ.

و﴿العَالَمِينَ﴾ جَمعُ عَالَمٍ وهو مَجرورٌ بالإضافَةِ،وعلامَةُ جَرِّهِ اليَاءُ الّتي قَبلَ النُّونِ، قِيلَ: وفي اليَاءِ ثَلاثُ عَلاماتٍ: عَلامَةُ الجَرِّ، وعَلامَةُ الجَمعِ، وعَلامَةُ التَّذكِيرِ، وحُرِّكَت النُّونُ بالتِقَاءِ السَّاكِنَينِ، وهو النُّونُ واليَاءُ، وخُصَّت بالفَتحِ فَرقًا بينَها وبينَ نُونِ المُثَنَّى. قالَ في الكَشَّافِ[5]: والعَالَمُ اسمٌ لِذَوِي العِلمِ من الملائكَةِ والثَّقَلَينِ، وقِيلَ: كُلُّ مَا عُلِمَ بِهِ الخَالِقُ منَ الأَجْسَامِ والأعرَاضِ، وإنَّمَا جُمِعَ ليشملَ كُل جنسٍ مِمَّا سُمِّيَ بِهِ. فإن قِيلَ: فهو اسمٌ غيرُ صِفةٍ، وإنَّمَا تُجمَعُ بالواوِ والنُّونِ صِفاتُ العُقَلاءِ، أو مَا في حُكمِهَا [٨/ أ] من الأعلام. قُلنَا: إنَّمَا جَازَ ذلك؛ لأنَّ فِيهِ مَعنَى الوَصفِيَّةِ، وهي الدَّلالَةُ على مَعنَى العَلَمِ، وفِيهِ مَن يَعقِلُ.

١- الكشاف: ١/ ١١٤.

٢- في المخطوط: (ولو لم)، والصّواب ما أثبت. ينظر: الكشّاف: ١/ ١١٤.

٣- البيت من معلّقة الحارث بن حلزّة، ينظر: شرح المعلّقات السّبع: ٢٤٥، والمعلّقات العشر: ١٤٤.

٤- أبو الحسين زَيدُ بنُ عَليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب، أحد أئمّة أهل البيت (ت١٢٢هـ). ينظر: وفيات الأعيان: ٦/ ١١٠، وسير أعلام النّبلاء: ٥/ ٣٨٩، والبداية والنّهاية: ١٣/ ١٠٦. وينظر قراءته في: الكشّاف: ١/ ١١٤، والبحر المحيط: ١/ ١٣١، وتحفة الأقران: ١٨.

٥- الكشاف: ١/ ١١٤-١١٥.

﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة:٣]، أي: المُحسنُ على عِبادِهِ في الدُّنيَا والآخِرَة، وهُمَا صِفَتانِ للهِ تعالى، وقَد تَقَدَّمَ مَا يَتَعلقُ بِهِمَا من الكَلام. فإنْ قِيلَ: إذَا جُعِلَت ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ﴾ آيةً من الفَاتِحَة، فَمَا وَجهُ التَّكرِيرِ؟ قُلنَا: إنَّ الآيَةَ إذَا ذُكِرَت معَ زِيادَةِ فَائِدَةٍ لَمْ تُسَمَّ تكرَارًا.

﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة:٤]، أي: المَالكَ للأمرِ يومَ الجَزاءِ، وهو صِفةُ ذاتٍ عِندَنَا بِمعنَى القَادر.

وقالَ البَلخيّ[1]: إنّه صِفةُ فِعلٍ بمعنَى المُتصَرّف، وتَفصِيلُ الكلامِ في ذَلِكَ، وبَيانُ الحَقِّ فِيهِ مَذكُورٌ في مَواضِعِهِ من كُتُبِ الكَلام.

و﴿مَلِكِ﴾ مَجرورٌ صِفةٌ لله تعالى.

و﴿يَوْمِ﴾ مَجْرُورٌ بإضافةِ (مَلِكِ﴾) إليه.

و﴿الدِّيْنِ﴾ مَجْرُورٌ بإضافة ﴿يَوْمِ﴾ إليه.

وقُرِئَ أيضًا ﴿مَالِكِ﴾ و﴿مَلْكِ﴾ بتَخفِيفِ اللام، وقَرَأَ أبو حَنِيفَةَ[2] ﴿مَلَكَ يَوْمَ الدِّينِ﴾ بلفظِ الفِعلِ ونَصْبِ اليَوم، وقَرَأَ أبو هُرَيرَةَ[3] ﴿مَالِكَ﴾ بالنَّصب، وقَرَأَ غَيرُهُ ﴿مَلِكَ﴾ وهو نَصبٌ على المَدح، ومنهُم مَن قَرَأَ ﴿مَالِكُ﴾ بالرَّفع، هَكَذَا ذَكَرَهُ في الكَشَّافِ، قالَ: و﴿مَلِكِ﴾[4] هو الاختِيارُ؛ لأَنَّهُ قِراءَةُ أهلِ الحَرَمَين،

١- أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبيّ البلخيّ الخُراسانيّ، من أئمّة أهل الكلام، وأئمّة المعتزلة، ورأس طائفة منهم تسمّى: الكعبيّة (ت٣١٩هـ). ينظر: تاريخ مدينة السّلام: ١١/ ٢٥، ووفيات الأعيان: ٣/ ٤٥، وسير أعلام النّبلاء: ١٤/ ٣١٣. ولم أقف على قوله.

٢- البحر المحيط: ١/ ١٣٤.

٣- عبد الرّحمن بن صخر الدَّوْسيّ، صحابيّ جليل (ت٥٧هـ)، على خلاف في اسمه، واسم أبيهِ ووفاته. ينظر: الطّبقات لابن خيّاط: ١١٤، وصفة الصّفوة: ١/ ٦٨٥، ومعرفة القُرّاءِ الكِبارِ: ١/ ٤٣. وينظر قراءته في: القراءات الشّاذّة: ٩، والكشّاف: ١/ ١١٥.

٤- (مَالِك) في المخطوط، والصّواب ما أثبت؛ لأنّ قراءةَ أهل الحَرَمَين (مَلِك) بغير ألف على وزنِ (سَمِع). ينظر: التيسير: ١٢٦، والمفتاح: ١١٠، وإتحاف فضلاء البشر: ١٦٢-١٦٣.

ولِقَولِه: ﴿لِّمَنِ ٱلۡمُلۡكُ ٱلۡيَوۡمَ﴾ [غافر:١٦]، ولِقَولِه: ﴿مَلِكِ ٱلنَّاسِ﴾ [الناس:٢]، ولأنَّ المُلْكَ يَعُمُّ، والمِلْكَ يَخُصُّ.

و﴿يَوْم الدِّينِ﴾ يومُ الجَزاءِ، ومنهُ قَولُهُم: «كما تدين تدان»[1]، أي: كَمَا تفعَلُ يُفْعَلُ بكَ، قال الشَّاعِرُ[2]: [الكامل]

وَاعْلَـمْ وَأَيْقِنْ أَنَّ مُلْكَكَ زَائِلٌ ... وَاعْلَـمْ بِـأَنَّ كَمَا تَـدِينُ تُـدَانُ

وأَرَادَ باليَوم الوَقتَ؛ لأنّه لا شَمسَ، ولا لَيلَ في الآخِرَةِ، ولـ﴿الدِّينِ﴾ مَعَانٍ أُخَرُ ليسَ هَذَا مَوضعَ ذِكرِهَا.

فإن قِيلَ: ما هي هذه الإضافةُ في ﴿مَلِكِ يَوْم الدِّينِ﴾ ؟

قُلنَا: هي إضافةُ اسم الفاعِلِ إلى الظَّرفِ على طَرِيقِ الاتِّسَاعِ، مُجرًى مجرى المفعول به، كقولهم: يا سارقَ الليلة أهلَ الدار، والمعنى على الظرفية. ومعناه: مالكُ الأمرِ كلِّهِ في يوم الدِّينِ، كقوله: ﴿لِّمَنِ ٱلۡمُلۡكُ ٱلۡيَوۡمَ﴾ [غافر:١٦].

فإن قلتَ: فإضافةُ اسم الفَاعِلِ غَيرُ حَقِيقيّةٍ فَلا تكونُ مُعطِيةً مَعنَى التَّعريفِ، فكيفَ سَاغَ وُقُوعُهُ صِفةً لِلمَعرِفَةِ؟

قُلتُ: إنَّما تكونُ غيرَ حَقيقيّةٍ إذَا أُريدَ باسم الفَاعِلِ الحَالُ والاستقبالُ، فكان في تَقديرِ الانفِصَالِ، كقولِكَ: مَالكُ السَّاعَةَ، أَو غَدًا. فأمّا إذا قُصِدَ معنَى الماضي، كقولِكَ: هُوَ مَالِكُ عَبدِهِ أمْسِ، أو زَمانٍ مُستَمِرٍّ[3]، كقولِكَ: زيدٌ مَالِكُ العبيدِ، كانت

١- رواه البخاري مُعَلَّقًا في كتاب التّفسير / باب مَا جَاءَ في فَاتِحَة الْكِتَاب، ورواه ابن عديّ موصولاً في: الكامل في ضعفاء الرّجال: ٦/ ٢١٦٨، وأخرجه البيهقي في: الأسماء والصّفات: ١/ ١٩٧، والزهد الكبير: ٢٩٦-٢٩٧، عن أبي قلابة، مرسلاً.

٢- البيت ليزيد بن الصّعق بن خُوَيلد بن نَوفَل الكلابيّ، وقد يُروى لجدّه خُوَيلد. ينظر: مجاز القرآن: ١/ ٢٣، والكامل للمبرّد: ١/ ٤٢٦، وجمهرة اللغة: ٢/ ٦٨٨ (دني)، والمخصّص: ١٧/ ١٥٥، ولسان العرب: ٢/ ١٤٦٨ (دين)، وتاج العروس: ٣٥/ ٥٢ (دين).

٣- أي: قصد مَعَنى زَمانٍ مُستَمرٍّ.

الإضَافَةُ حَقيقيّةً، كقولك: مَولَى العَبيدِ. وهَذَا هُوَ المَعنَى في ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ . ذَكَرَهُ جَار الله العلاَّمةُ في الكَشَّافِ(1).

قال: ويجوزُ أن يَكونَ المَعنَى: مَلكَ الأمُورَ يومَ الدِّينِ، كَقَولِه: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ﴾ [الأعراف:٤٤]، ﴿وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلۡأَعۡرَافِ﴾ [الأعراف:٤٨]، والدليل عليه قراءة أبي حنيفة: ﴿مَلَكَ يومَ الدِّينِ﴾ [٨/ ب].

قالَ نَجمُ الدِّينِ(2): وقِيلَ: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ نكرة جرت على الله على وجه البدل والأوّل أولى. انتهى.

فإن قيل: على هذا القول كيف يصحُّ أن تُبدلَ النّكرةُ من المعرفةِ؟

[قُلنَا:](3) إذا استفيد من البَدَلِ ما لَيسَ في المُبْدَلِ منه، كقوله تعالى: ﴿بِٱلۡوَادِ ٱلۡمُقَدَّسِ طُوًى﴾ [طه:١٢]، إذا لم يُجْعَل (طُوَى) اسمَ الوادي، بل كان مثل: حُطَم(4) وخُتَع(5) من الطي؛ لأنه قُدّس مرتين، فكأنّه طُوِيَ بالتقديس.

وكقولِ الشاعر(6): [البسيط]

إنــا وجـدنــا بني جِلان كُلَّهُمُ   كَسَاعِدِ الضَّبِّ لا طُولٍ وَلا قِصَرِ

١- الكشاف: ١/ ١١٥-١١٧.

٢- شرح الرّضي: ٢/ ٨٩٤.

٣- زيادة يقتضيها السّياق.

٤- الحُطَمُ: الّذي يحطِمُ الشّيءَ: يَكسرُهُ. والحُطَمُ: السّوّاق يعنفُ، يحطم بعض الإبل ببعض. وسُمّيت النّارُ الحُطَمَةَ؛ لِحَطْمِها ما تَلْقَى. ينظر: العين: ٣/ ١٧٥ (حطم)، ومقاييس اللغة: ٢/ ٧٨ (حطم)، وتهذيب الألفاظ: ٥٥٤.

٥- الختع من أسماء الضبع ويستعمل بمعنى الرجل الحاذق البصير بالأمور. ينظر: العين: ١/ ١١٦ (ختع)، ومقاييس اللغة: ٢/ ٢٤٤ (ختع)، وتاج العروس: ٢٠/ ٤٧٨ (ختع).

٦- البيت مجهول القائل، وهو من شواهد:
الحيوان: ٦/ ١١٢، برواية (لا طول ولا عِظَمُ)، والحجة للقرّاء السّبعة: ١/ ١٤٩، وشرح الرّضي: ٢/ ١٠٨٣، وخزانة الأدب: ٥/ ١٨٣.

أي: لا ذي طولٍ ولا ذي قِصرٍ. وقولِهِ[١]: [الوافر]

فَـلا وَأَبيك خَـيرٍ مِنـكَ...... ....

البيت.

ورجّح نجمُ الدِّين[٢] ما ذهب إليه أبو علي[٣] قال: فإن لم تُفِد النكرة إلا ما أفاد الأوّل لم يجز؛ لأنّه يكون إبهامًا بعد التفسير، نحو: بزيدٍ رَجُلٍ.

فإن قيل: إنَّ الله سبحانه ملك الأملاك، وملك الدنيا والآخرة، فَلِمَ خَصَّ فقال: (مَلِكِ يَومِ الدِّينِ)؟ قلنا: إنَّ الدنيا قد ملكها الله ﷻ ويملكها غيره مجازًا، لا على جهة الحقيقة، والآخرة لا يملكها إلا الله ﷻ ولا ملكَ في ذلك اليوم غيره لا حقيقةً ولا مجازًا فخصَّ ذلك.

وقد قيل: إنَّ الدنيا مَلكها أربعة: مؤمنان وكافران، فالمؤمنان: (سليمان) ﷺ و(ذو القرنين)، والكافران: (نمرود) و(بخت نصر).

فإذا فرغ العبد من حمد الله تعالى وتعظيمه أقبل على خطابه فقال:

﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة:٥]، أي: لا نعبدُ غيرَكَ لما عرفت أنه لا عظيمَ مثلُك، ولا يُدانيك، وهذا أعني العدولَ عن لفظ الغَيبَةِ إلى لفظِ الخطاب، يسمَّى التفاتًا عند علماء المعاني[٤]، مأخوذ من التفات الإنسان عن يمينه إلى شماله، وبالعكس، وهو أنواع:

١- بعض صدر بيتٍ لشُمَير بن الحارث الضّبّي، وتمامه:

فَـلا وَأَبِـيك خَـيرٍ مِـنـكَ إنّي لَـيُـؤْذِيـنِي التَّحَمْحُمُ والصَّهِيلُ

وهو من شواهد: النّوادر في اللغة: ٣٨٢، والحجة للقرّاء السّبعة: ١/ ١٥٠، برواية (ليؤذنني) والمقرّب: ١/ ٢٤٥، وخزانة الأدب: ٥/ ١٧٩، ١٨٢، ١٨٤.

٢- شرح الرّضي: ٢/ ١٠٨٣-١٠٨٤.

٣- الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ النّحويّ (ت٣٧٧هـ). ينظر: الفهرست: ٦٩، ونزهة الألباء: ٢٧٤، وغاية النّهاية: ١/ ٢٠٦. وينظر قوله في: الحجة للقرّاء السّبعة: ١/ ١٤٩-١٥٠.

٤- الالتفاتُ: نَقْلُ الكَلامِ مِن أُسْلُوبِ التّكلم، أو الخِطابِ، أو الغَيْبَةِ إلى أسْلُوبٍ آخر. ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ١٥٧، وَشرح الكافيَة البديعيّة: ٧٨.

١- من المتكلم إلى الخطاب، مثل: ﴿وَمَا لِيَ لَآ أَعۡبُدُ ٱلَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ﴾ [يس:٢٢]، مكان ارجع.

٢- وإلى الغيبةِ، مثل: ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ ۝١ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنۡحَرۡ﴾ [الكوثر:١-٢]، مكان لنا.

٣- ومن الخطاب إلى المتكلم، مثل قول الشاعر(١): [الطويل]

طَحا بكَ قَلبٌ في الحِسان طَرُوبُ بُعَيدَ الشَباب عَصرَ حانَ مَشيبُ
يُكَلِّفُني لَيلى وَقَد شَطَّ وَليُها وَعادَت عَوادٍ بَينَنا وَخُطوبُ

ففي قوله: (يُكَلِّفُني لَيلى) التفات من الخطاب في (طَحا بكَ) إلى المتكلم حيث لم [يقُلْ:](٢) يكلفك، وفاعل (يُكَلِّفُني) ضمير القلب، و(لَيْلَى): مفعولهُ الثاني، أي: يُكَلِّفُني ذلك القلب (لَيْلَى)، ويطالبني وَصلها، ويروى بالتاء الفوقانية على أنّه مسندٌ إلى ليلى، والمفعول محذوف، أي: شدائد فراقها، أو على أنه خطاب للقلب، ففيه التفات آخر من الغيبة إلى الخطاب.

٤- وإلى الغيبة: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمۡ فِي ٱلۡفُلۡكِ وَجَرَيۡنَ بِهِم﴾ [يونس:٢٢]، مكان بكم.

٥- ومن الغيبة إلى المتكلم، نحو: ﴿وَٱللَّهُ ٱلَّذِيٓ [٩/ أ]أَرۡسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابٗا﴾ [فاطر:٩]، مكان فَسَاقَهُ.

٦- وإلى الخطاب، نحو: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝٤ إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾ [الفاتحة:٤-٥]، مكان إيَّاه نعبد.

وَوَجْهُ حُسْنِ الالتفاتِ على الإطلاقِ أنَّ الكلام إذا نقل من أسلوب إلى أسلوب كان أحسنَ تطرِيَةً(٣) لنشاط السامع، وأكثر إيقاظًا للإصغاءِ إليه. وقد تَختصّ مواقعه بلطائفِ شواهدِ الوجه العام كما في هذا الالتفات الواقع في سورة الفاتحة، فإنّ العبدَ إذا

١- علقمة بن عبدة الفحل. ينظر: شرح ديوان علقمة: ١٧.
٢- زيادة يقتضيها سياق النّصّ.
٣- قال الجوهري: (شيءٌ طَرِيٌّ، أي غضٌّ بيّنُ الطَراوَةِ). الصحاح: ٦/ ٢٤١٢ (طرا).

ذكر الحقيقَ بالحمدِ عن قلب حاضر يجد من نفسه محركًا للإقبال عليه، وكلما أجرى عليه صفةً من تلكَ الصّفاتِ العظام قَوِيَ ذلك المحركُ إلى أنْ يَؤُول الأمر إلى خاتمتها المفيدة، أنّه مالكُ الأمرِ كلِّه في يوم الجزاء، فحينئذٍ يوجب الإقبال عليه، والخطاب بتَخصيصه بغاية الخُضوعِ والاستعانةِ في المهمّاتِ. هكذا ذكرَ القَزْوِيني[١] في التلخيص تابعًا لطريقة صاحب المفتاحَ[٢]، وطريقة صاحب الكشاف[٣]: هو أنه لما ذكر الحقيق بالحمدِ وأجرى عليه تلك الصّفاتِ العظام تعلق العلم بمعلوم عظيم الشَّأنِ حقيق بالثناءِ والعبادةِ التي هي غاية الخضوع فالتفت إليه، وخُوطِبَ ذلكَ المعلَومُ المتميّز بتلك الصّفاتِ، فقيل: إياك يا من هذه صفاته نَخُصُّ بالعبادة[٤] والاستقامة؛ ليكون الخطاب أدل على أنّ العبادة له لأجل ذلك التميّز الذي لا تحقّ العبادة إلا به؛ لأنَّ المخاطبَ أَدخَلُ في التميّز وأعرفُ فيه، فكأنَّ تعليقَ العبادة به تعليقٌ بلفظ التميّز ليشعر بالعلية.

وقد اختلف النحاة في (إيّاكَ) وأخواتِه على أقوال:

الأول: قول سيبويه[٥] والخليل[٦] والأخفش[٧] والمازني[٨] وأبي علي[٩]: إن الاسم

١- جلال الدّين محمّد بن عبد الرحمن بن عمر بن أحمد بن محمّد القَزْوِيني الشّافعي (ت٧٣٩هـ). ينظر: الدّرر الكامنة: ٤/ ٣، وبغية الوعاة: ١/ ١٤٦، والأعلام: ٦/ ١٩٢. وينظر رأيه في: الإيضاح في علوم البلاغة: ١٧٠-١٧١.

٢- أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمّد بن علي السّكّاكيّ الخوارزميّ الحنفيّ، عالم بالعربيّة والأدب، وعلم الكلام، (ت٦٢٦هـ). ينظر: الجواهر المضيّة: ٣/ ٦٢٢، شذرات الذّهب: ٧/ ٢١٥ والأعلام: ٨/ ٢٢٢. وينظر رأيه في: مفتاح العلوم: ٣٩٥.

٣- ينظر: الكشاف: ١/ ١٢٠.

٤- (العبادة) في المخطوط، والصّواب ما أثبت. ينظر: الكشاف: ١/ ١٢٠.

٥- الكتاب: ١/ ٣٨٠.

٦- ينظر: شرح التّسهيل: ١/ ١٤٥، وشرح الرّضيّ: ٣/ ١٣٧.

٧- أبو الحسن سعيد بن مسعدة (الأخفش الأوسط)، أحد أعمدة المدرسة النّحويّة البصريّة (ت٢١٥هـ). ينظر: أخبار النّحويين البصريّين: ٥٠، وطبقات النّحويّين واللغويّين: ٧٢، وإنباه الرّواة: ٢/ ١٥٧. وينظر رأيه في: شرح المفصّل: ٣/ ٩٨، وشرح الرّضيّ: ٣/ ١٣٧.

٨- أبو عثمان بكر بن محمّد بن بقيّة المازنيّ، من أهل البصرة، كان إمام عصره في النّحو والآداب (ت٢٤٨هـ)، وقيل غير ذلك. ينظر: تاريخ العلماء النّحويّين: ٦٥، ونزهة الألبّاء: ١٦٢، وتحفة الأديب: ٢/ ٦٩٥. وينظر رأيه في: شرح التّسهيل: ١/ ١٤٥، وشرح الرّضيّ: ٣/ ١٣٧، والمقاصد الشّافية: ١/ ٢٨٦.

٩- ينظر قوله في: شرح التّسهيل: ١/ ١٤٤-١٤٥، والجنى الدّاني: ٥٣٦، وشرح الرّضيّ: ٣/ ١٣٧.

المضمر هـو (إيَّـا)، ثم اختلف هؤلاء، فقال سيبويه[1]: ما يتصل به يُعَدُّ حرفًا يَدُلُّ على أحوال المرفوع إلـيـه من التكلم والغيبة والخطاب لمـا كـان (إيَّا) مشتركًا، كما هو مذهب البصريّين في التاء التي بعد (أَنْ) في (أنـتَ، وأنـتِ، وأنتُما، وأنـتُـم، وأنتُنّ).

وقال الخليل[2] والأخفش[3] والمازني[4]: ما يتصل به أسماء أضيف (إيَّا) إليها؛ لقولهم: (فإيَّاهُ وإيَّا الشَّوَابِّ)[5]، وهو ضعيف؛ لأن الضمائِرَ لا تضاف.

القول الثاني: للزجاج[6] والسّيرافيّ[7] أن (إيَّا) اسم ظاهر مضاف إلى المضمرات. فإنَّ إيَّاك بمعنى نفسك. فعلى هذا المذهب يكون المضمر أربعة أنواعٍ لا غير، فالمرفوع مُتَّصلٌ ومُنفصِلٌ، والمنصوب والمجرور[8] متصلان، والجر والضمير المجرور إمّا بحرف الجرِّ، نحو: (بِهِ) و(لَهُ)، وإمّا بإضافة اسم إليه. والمنجرّ بالاسم إمَّا أَن ينجرّ باسم خاصٍّ وهو (إيَّا) فقط وإمَّا باسم عامٍّ وهو سائر الأسماء الظاهرة [٩/ ب] نحو: ثوبه وغلامه ودارِه، ونحو ذلك...

١- الكتاب: ١/ ٣٨٠.

٢- ينظر قوله في: شرح التّسهيل: ١/ ١٤٤-١٤٥، وشرح الرّضيّ: ٣/ ١٣٨، والتّصريح: ١/ ٣٢٦.

٣- ينظر قوله في: شرح التّسهيل: ١/ ١٤٤-١٤٥، وشرح الرّضيّ: ٣/ ١٣٨.

٤- ينظر قوله في: شرح التّسهيل: ١/ ١٤٤-١٤٥، وشرح الرّضيّ: ٣/ ١٣٨.

٥- من كلام العرب: (إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب)، والشواب جمع شابة، وهي المرأة الصغيرة، وروي فإياه وإيا السوءات: جمع سوأه وهي الخصلة القبيحة. وهو من شواهد: الكتاب: ١/ ١٤١، والتّبصرة والتّذكرة: ١/ ٥٠٣، والإنصاف: ٥٥٦ (مسألة: ١٠١)، وشرح المفصّل: ٣/ ١٠٠، شرح الرّضيّ: ٣/ ١٣٨، والتّصريح: ٤/ ١٣٦.

٦- أبو إسحاق إبراهيم بن السّريّ بن سهل الزّجاج النّحويّ (ت٣١١هـ). ينظر: أخبار النّحويّين البصريّين: ١٠٨، وطبقات النّحويّين واللغويّين: ١٢١، والفهرست: ٦٦. وينظر قوله في: معاني القرآن وإعرابه: ١/ ١١، والإنصاف: ٥٥٥-٥٥٦ (مسألة ١٠١).

٧- هو أبو سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان السّيرافيّ، كان عالمًا بالنّحو واللغة والشّعر والعروض... وله شرح على كتاب سيبويه (ت٣٦٨هـ). ينظر: تاريخ العلماء النّحويّين: ٢٨، وبغية الوعاة: ١/ ٤٨٨. وينظر قوله في: شرح الرّضيّ: ٣/ ١٣٨.

٨- (ومنصوب ومجرور) في المخطوط، والصّواب ما أثبت.

القول الثالث: لقوم من الكوفيين[١] وهو أنَّ إيَّاكَ وإيَّاهُ وإيَّايَ أسماءٌ بكمالها، وهو ضعيفٌ؛ إذ ليس في الأَسماء الظاهرة والمُضمَرةِ كافٌ وهاءٌ وياءٌ[٢].

القول الرابع: لبعض الكوفيين[٣] وابن كيسان[٤] من البصريّين أن الضمائر هي اللاحقة بـ(إيَّا)، و(إيَّا) دعامة لها لتصير بسببها منفصلةً.

قال نجم الدين[٥]: وليس هذا القول ببعيد من الصواب، وإنَّما ساغَ انفصالُ الضَّميرِ في ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ لأجل تقدّمِهِ على عاملِهِ، إذ لو تأخَّرَ قلتَ: نعبُدكَ، ولا يجوز نعبدُ إيَّاكَ؛ لإمكانِ الاتّصال حينئذٍ.

وأمَّا قولُهُ[٦]: [الرجز]

أتــتـكَ عَنْـسٌ تَقْطَـعُ الأَرَاكَــا
إلَــيْــكَ حَتَّــى بَلَغَـتْ إيَّـاكَــا

فشاذ، والقياس حتى بَلَغَتْكَ[٧] بالاتصال، وفائدةُ التَّقديم قصدُ الاختِصَاصِ والحصرِ، كأنَّه قال: ما نَعبُدُ إلا إيَّاكَ. وقال ابن الحاجب[٨]: بل الفائدةُ قَصدُ الاهتمامِ

١- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٥٥٥ (مسألة ١٠١).
٢- (كافًا وهاءً وياءً) في المخطوط، والصّواب ما أثبت.
٣- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٥٥٥، مسألة (١٠١).
٤- أبو الحسن محمّد بن أحمد بن كيسان النّحويّ، وكان ممّن يخلط المذهبين؛ لأنه أخذ عن المبرّد البصريّ، وثعلب الكوفيّ (ت٢٩٩هـ). ينظر:
تاريخ العلماء النّحويّين: ٥١، ونزهة الألبّاء: ٢٠٨، وبغية الوعاة: ١/ ١٦.
٥- شرح الرّضيّ: ٣/ ١٣٨.
٦- الرّجز لحمَيد الأرقط، وهو من شواهد:
الكتاب: ١/ ٣٨٣، وشرح المفصّل لابن يعيش: ٣/ ١٠٢، وخزانة الأدب: ٥/ ٢٨٠-٢٨١، وورد بلا نسبةٍ في: الخصائص: ١/ ٣٠٧، و٢/ ١٩٤، وأمالي ابن الشّجريّ: ١/ ٥٨، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٥٥٩، والإيضاح في شرح المفصّل: ١/ ٤٤١.
٧- (تغلبك) في المخطوط، والصّواب ما أثبت.
٨- الإيضاح في شرح المفصّل: ١/ ١.

بشأنِ المَعبُودِ سبحانه وتعالى. قال في شرح المفصّل(١): ولا دليل على أنه قَدَّم لإفادةِ الحصرِ؛ لأنه قد ورد (فاعبد الله)، وفيه نظر.

قال في الكشاف(٢): ويروى (إِيَاكَ) بتخفيف الياء، و(أَيَّاكَ) بفتح الهمزة والتشديد، و(هَيَّاكَ) بقلب الهمزة هَاءً.

قال طُفيل الغَنَويّ(٣): [الطّويل]

فَهِيَّاكَ وَالأمرَ الذِي إِنْ تَراحَبَتْ مَوَارِدُهُ ضَاقَتْ عَلَيْكَ مَصَادِرُهْ

و﴿نَعْبُدُ﴾ فعل مضارع، علامة المضارعة فيه النون، وعلامة الرفع ضمُّ آخرِه، فإذا صَرَّفتَه قلتَ: عَبَدَ يَعبُدُ عِبادَةً فهو عابدٌ، والله ﷻ معبود. والعبادةُ في اللغة: التذلل والخضوع، يقال: أرضٌ مُعبَّدَةٌ، أي: مُذَلَّلَةٌ، فأمَّا عَبِدَ يَعبَدُ فمعناه: أَنِفَ يَأنَفُ. قال الفرزدق(٤): [الطويل]

.... وَأَعْبَدُ أَنْ يُهْجَى كُلَيْبٌ بِدَارِمِ

١- الإيضاح في شرح المفصّل: ١/ ١.

٢- الكشاف: ١/ ١١٨.

٣- أبو قُرَّان طُفَيلُ بن عَوف بن كعب بن خَلف الغَنَويّ، شاعر جاهليّ فحلٌ، كان من أوصَف العَرَب للخَيل، ورُبّما سُمّيَ طُفَيل الخَيل؛ لكثرة وَصفه إيّاهَا، (ت١٣ قبل هـ). ينظر: الشّعر والشّعراء: ١/ ٤٥٣، والأغاني: ١٥/ ٢٣٧، وخزانة الأدب: ٩/ ٤٦. والبيت في ديوانه: ١٠٢.

٤- هَمَّامُ بن غالب بن صَعْصَعَة بن ناجية، وإنما سُمّي الفرزدق؛ لأنّه شُبِّهَ وَجهُهُ بالخُبزَة، وهي فرزْدَقَة، وعدّه ابن سلاّم في الطبقة الأولى من فُحُول الإسلام، (ت١١٠هـ). ينظر: طبقات فحول الشّعراء: ٢/ ٢٩٨، والشّعر والشّعراء: ١/ ٤٧١، والأغاني: ٢١/ ١٩٣.

وهو عجز بيت وتمامه:

أُولَئِكَ أَخْ،،لاسي، فَجِئْنِي بِمِثْلِهِم وَأَعْبَدُ أَنْ أَهْجُو كُلَيْبًا بِدَارِمِ

لم أقف على البيت في ديوانه، وهو من شواهد: إصلاح المنطق: ٧٦، وتأويل مشكل القرآن: ٣٥٩، ٣٨٤، والمحتسب: ٢/ ٢٥٨، والصّحاح: ٢/ ٥٠٣ (عبد)، والإنصاف: ٥٠٧ مسألة (٩٢)، وبلا نسبة في: جمهرة اللغة: ١/ ٢٩٩ (بدع)، والجامع لأحكام القرآن: ١٤/ ٢٦٩، و١٩/ ٩٠، ولسان العرب: ٤/ ٢٧٧٩ (عبد)، والبحر المحيط: ٨/ ٢٨. على خلاف في الروايات بين كتابٍ وآخر.

وقال الله عَزَّلَ: ﴿قُلْ إن كَانَ لِلرَّحْمَن وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ﴾ [الزخرف: ٨١].

وقال أمير المؤمنين[1]: عَبِدتُ فَصَمَتُّ، أي: أَنِفتُ فَسَكَتُّ.

﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، أي: لا نستعين على تأديةِ عبادتِك إلا بك، يقصد المصلّي هذا المعنى مع قصد تأديةِ التلاوة المفروضة في الصلاة، لا مجرّدَ الخطابِ، والواو حرف نسق ينسق آخرَ كلامِكَ على أوله، وشركه في إعرابِهِ اسماً على اسم، وفِعلاً على فِعلٍ، وجملةً على جُملةٍ، والكلام في ﴿إِيَّاكَ﴾ المعطوفِ كالكلام في ﴿إِيَّاكَ﴾ المعطوفِ عليه سواء.

و﴿نَسْتَعِينُ﴾ فعلٌ مضارع، وهو فعل معتلٌّ، والأصل (نَسْتَعْوِنُ) عَلَى وزن (نَسْتَفْعِلُ) من العون، فانقلبت الواوُ ياءً لانكسارِ ما قَبلَها؛ لأنهم نقلوا[2] كسرةَ الواو إلى العينِ فصارَ ﴿نَسْتَعِينُ﴾ .

وقرئ ﴿نِسْتَعِينُ﴾ بكسر النون[3]، ومعنى استعنتُ اللهَ: سألتُه أن يُعِينَنِي على عبادته، وإنما قُرِنَت الاستعانة بالعبادة ليجمع بين ما يتقرب [١٠/ أ] به العباد إلى ربهم وبَيْنَ ما يطلبونه ويحتاجون إليه من جهته، وقُدمت العبادة على الاستعانة؛ لأن تقديمَ الوسيلةِ قبلَ طَلبِ الحَاجَةِ لِيَستَوجِبُوا الإِجَابَةَ إِلَيهَا.

قيل: وأُطلِقَت الاستعانةُ لِتتناوَلَ كُل مُستَعانٍ فيه.

قال صاحب الكشاف[4] رحمه الله: والأحسنُ أن تُرادَ الاستعانَةُ به وبتَوفِيقِه على أَدَاءِ العِبادةِ، ويكونُ قولُه: ﴿اهْدِنَا﴾ بيانًا للمطلوب من المعونَةِ، كَأَنَّه قِيلَ: كيف أُعِينُكم؟

١- أبو الحسن علي بن أبي طالبٍ بن عبد المطّلب بن هاشم، ابن عمّ رسول الله ﷺ، وأحد الخلفاء الرّاشدين (ت٤٠هـ). ينظر: الاستيعاب: ٣/ ١٠٨٩، وصفة الصّفوة: ١/ ٣٠٨، والإصابة: ٢/ ٥٠٧. وينظر قوله في: العين: ٢/ ٥٠ (عبد)، والاشتقاق: ١١، ولسان العرب: ٤/ ٢٧٧٩ (عبد).

٢- (نقولوا) في المخطوط، والصّواب ما أثبت.

٣- أي: بكسر حرف المضارعة، وهي قراءة ابن حُبَيش والمطوعي. ينظر: الكشّاف: ١/ ١٢٠، وإتحاف فضلاء البشر: ١٦٣.

٤- الكشّاف: ١/ ١٢٠

فقالوا: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾ [الفاتحة:٦].

قال: وإنّما كان أحسنَ لِتلاؤُمِ الكلام، وأَخْذِ بَعضِهِ بحجزةِ بعض.

ثم إذا فرغ العبد من طلب الإعانة على تأديةِ العبادة طلب من ربه الهدايةَ إلى السبيل التي يرضى سلوكها، فقال داعيًا له قصد التلاوة المفروضة:

﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾ [الفاتحة:٦]، أي: أرشدنا بالألطافِ التي تدعو إلى طريق رضاك عنَّا، وقرأ عبدُ اللهِ[1] (أَرْشِدْنَا). ولِلهُدَى مَعانٍ أُخَر ليس هَذَا موضعَ ذِكرِهَا.

و(اهْدِ) موقوف[2]؛ لأنه دعاء، وصيغة الأمر والدعاء واحدة؛ لأن كل واحدٍ منهما طلب، وإنما يتفاوتان في الرتبة، فالأمر لِمَن دُونَكَ، والدعاء لمن أنت دونَهُ، ويقال: سألت أخِي، وأمرتُ غُلامِي، ودعوتُ رَبِّي، وطلبتُ الخليفة، وهمزة الوصل في الفعل الثلاثي تكونُ مكسورةً في الأمر، نحو: (اِذْهَبْ، اِضْرِبْ، اِقضِ، اِهْدِ) إلا أن يكونَ ثالثُ الأوّلِ مَضمُومًا فتضُمّ الألفَ كَرَاهَةَ أن تَخرجَ من كسرٍ إلى ضمٍّ، وذلك نحو: (اُعْبُدْ، اُدْخُلْ، اُخْرُجْ) وسقوط الياءِ في (اِهْدِ) للدعاء؛ لأنه يبنى على ما يجزم به[3]، وهو عند الكوفيين مجزومٌ بلامٍ مقدّرةٍ، والأصلُ لِيَهْدِنَا رَبُّنَا. كما قرأَ رسول الله ﷺ ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلۡيَفۡرَحُواْ﴾[4] [يونس:٥٨].

و(النون والألف) ضمير المتكلمين في موضع نصب، ولا علامة فيه؛ لأنه مبنيّ.

و﴿الصراط﴾ منصوب لكونه مفعولاً ثانيًا.

١- هو أبو عبد الرّحمن عبد الله بن مسعود الهُذليّ، صحابيّ جليل، روى عن رسول الله ﷺ كثيرًا من الأحاديث (ت٣٢هـ). ينظر: الثّقات: ٣/ ٢٠٨، وتهذيب الأسماء واللغات: ١/ ٦٦٣-٦٦٨، ومعرفة القُرّاء الكبار: ١/ ٣٢. وينظر قراءته في: القراءات الشّاذّة: ٩، والكشّاف: ١/ ١٢١.

٢- أي: مَبْنِيّ. ينظر: حاشية الصَّبّان: ٤/ ١٤١١.

٣- أي: يُبنَى على ما يُجزَمُ به مُضَارعُهُ.

٤- ينظر: القراءات الشّاذّة: ٦٢، والمحتسب: ١/ ٣١٣، والجامع لأحكام القرآن: ١١/ ١١، والنّشر: ٢٩٧، وإتحاف فضلاء البشر: ٣١٦.

قال في الكشاف[1]: وأصل الهدى أن يتعَدّى بـ(اللام) أو بـ(إلى)، كقولـه تعالى: ﴿إِنَّ هَـٰذَا ٱلۡقُرۡءَانَ يَهۡدِي لِلَّتِي هِيَ أَقۡوَمُ﴾ [الإسراء:٩]، ﴿وَإِنَّكَ لَتَهۡدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾ [الشورى:٥٢]،فعَومل معاملة(اختار)في قوله:﴿وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ﴾[الأعراف:١٥٥]، قال ومعنى طلب الهداية وهم مهتدون: طلب زيادة الهداية بمنح الإلطاف، كقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱهۡتَدَوۡاْ زَادَهُمۡ هُدٗى﴾ [محمد:١٧]، ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَاۚ﴾ [العنكبوت:٦٩].

قال: وعن عليٍّ، وأبيٍّ[2] - رضي الله عنهما - اهدِنا: ثَبِّتنَا[3].

والسِّراط بالسِّين: الجادةُ، من سَرَطَ الشّيءَ إذا ابتلعه؛ لأنه يسترطُ السابلةَ، والصِّرَاط من قلب السِّينِ صادًا لأجل الطَّاءِ، كقولهم: (مُصَيْطِر) في (مُسَيْطِر)، وقد تشمُّ الصَّادُ صوتَ الزَّاي، وقُرِئَ بهِنَّ جميعًا[4].

قال في الكشاف[5]: وفصاحهنّ إخلاص الصَّادِ، وهي لغة قريش[6]، وهي الثابتة في الإمام[7]، قال: ويجمع صُرُطًا[8]، نحو: كِتَاب وكُتُب، ويُذَكّرُ ويُؤَنّثُ[9] [١٠/ ب]، كالطريق والسبيل، والمراد به طريق الحقِ، وهي ملةُ الإسلام. انتهى.

١- الكشّاف: ١/ ١٢١.

٢- أبو المنذر أُبَيّ بن كعب الأنصاريّ، صحابيّ جليل من حملة القرآن (ت٣٠هـ)، وقِيل غير ذلك. ينظر: حلية الأولياء: ١/ ٢٥٠، وصفة الصّفوة: ١/ ٤٧٤، وغاية النّهاية: ١/ ٣١.

٣- القول بلا نسبةٍ في: الهداية إلى بلوغ النهاية: ١/ ١٠٩، وكشف المشكلات: ١/ ١٦٨، والكتاب الفريد: ١/ ٨٥.

٤- قرأ ابن عامر برواية هشام، وابن كثير برواية قنبل بخلاف عنه، وابن عامر برواية ابن ذكوان بخلاف عنه، وعاصم برواية حفص بخلاف عنه بالسّين، وقرأ حمزة برواية خلّاد بخلاف عنه بالإشمام (بين الصّادِ والزّاي)، وقرأ الباقونَ (من العشَرة) بالصَّادِ خالصةً. ينظر: الروضةً: ٢/ ٩٩٠، والتّيسير: ٥١٩، وإتحاف فضلاء البشر: ٥٨١-٥٨٢.

٥- الكشّاف: ١/ ١٢١.

٦- ينظر: البحر المحيط: ١/ ١٤٣.

٧- ينظر: السّبعة في القراءات: ١٠٧، والبحر المحيط: ١/ ١٤٣.

٨- (صراطًا) في المخطوط، والصّواب ما أثبت.

٩- ينظر: المذكر والمؤنّث للسجستاني: ١٤٧، والمذكّر والمؤنّث للمبرّد: ١٠٤.

وقيل: المراد به القرآن، ورُوِيَ مرفوعًا إلى النبيّ ﷺ، وقيل: طريق الجنة في الآخرة.

و﴿المستقيم﴾ نصب على النّعتِ لـ﴿الصِّراط﴾، وذلك أنَّ النّعتِ يتبع المنعوتَ في إعرابِهِ، ولا يُنعتُ معرفــةٌ إلا بِمعرِفَةٍ، ولا نكــرةٌ إلا بنكرَةٍ، فــإن جئتَ بــالنَّكرةِ بـعـد المعرفة نصبتها على الحــال، كقولــك: مرّرتُ بالصِّراطِ مُستَقيمًا، ﴿وَهَٰذَا صِرَٰطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا﴾[الأنعام:١٢٦]، ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ [البقرة: ٩١]، والمُسْتَقِيم (مُسْتَفْعِلٌ) وهذا مُعتَلُّ العَينِ بالوَاوِ، والأصل (مُسْتَقْوِمٌ) فاستثقلوا الكسرةَ على الواوِ فنُقِلَت إلى القاف، وانقلَبَت الواوُ ياءً بانكسارِ مَا قَبلَهَا فصار مُسْتَقِيمًا والمستقيم خلاف المعوَجِّ.

وقوله: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة:٧]، منصوب على البدل من ﴿الصِّرَاط المُستَقِيم﴾، وهو في حُكم تكريرِ العاملِ، كأنَّهُ قِيلَ: اهدِنَا الصِّرَاطَ المُستَقِيمَ، اهدِنَا صِرَاطَ الذينَ أَنعمتَ عَلَيهِمْ، كَما قال: ﴿لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُواْ لِمَنْ ءَامَنَ﴾ [الأعراف:٧٥]، وهو بدلُ كُلٍّ من كُلّ، مَعرفة من مَعرِفة، ظاهرٌ من ظاهر.

فإن قِيلَ: وما فائدةُ البدَلِ؟ وهلاَّ قِيلَ: اهدِنَا صِرَاطَ الذينَ أَنعَمتَ عَلَيهِمْ، قُلنا: ذكر في الكشَّافِ[١]: أنّ فائدتَهُ التّوكيدُ؛ لِما فيه من التَّثنِيَةِ والتَّكريرِ والإشعارِ بأنَّ الصِّراطَ المُستَقيمَ بيانه وتفسيره: صراطُ المسلمينَ؛ لِيكونَ ذلك شهادةً لِطريقِ المُسلِمينَ بالاستِقامةِ على أبلغ وجهٍ وآكَدِهِ، كَما تَقُولُ: هل أدلُّكَ على أكرَمِ النَّاسِ وأفضَلِهِم؟ فُلان. فيكون ذلكَ أبلغَ في وَصفِهِ بالكَرَمِ والفَضلِ، من قولِكَ: هل أدلُّكَ على فُلانِ الأكرَمِ الأفضَلِ؛ لأنّكَ ثنَّيتَ ذكرَهُ مُجملاً أوّلاً، ومُفصَّلاً ثانيًا، وأوقَعتَ فلانًا تفسيرًا وإيضَاحًا للأكرَمِ الأفضَلِ، فجَعَلتَهُ عَلَمًا في الكَرَمِ والفَضلِ، وكأنَّكَ قُلتَ: مَن أرادَ رَجُلاً جامِعًا لِلخَصلَتَينِ فعَلَيهِ بفلانٍ، فهو المُشَخَّصُ المُعيَّنُ؛ لاجتِماعِهِما غير مُدَافَعٍ ولا مُنازَعٍ.

١- الكشّاف: ١/ ١٢١.

قالَ[1]: والّذينَ أنْعَمتَ عَلَيهم هم المؤمنون، وأطلَقَ الإنعامَ لِيشملَ كُل إنعام؛ لأنَّ مَن أنعَمَ اللهُ تعالى عَليه بنِعمَةِ الإسلام لَم تَبقَ نعمةٌ إلا أصابَتهُ، واشتَمَلَت عَليهِ، وعن ابنِ عبَّاس[2]: هم أصحابُ مُوسَى قَبلَ أن يُغَيِّروا، وَقيلَ[3]: هم الأنبياءُ.

وقَرَأ ابنُ مَسعُودٍ[4] رضي الله عنه ﴿صِراطَ مَنْ أنعَمتَ عَليهِمْ﴾.

ومحلُّ ﴿الّذينَ﴾ الجرُّ بإضافَةِ ﴿صِراطَ﴾ إليه، ولا علامَةَ لِلجَرِّ فِيه؛ لأنّهُ اسمٌ مَوصُولٌ يحتَاجُ إلى صِلةٍ وعائدٍ كما تَقَدَّمَ، وكُلُّ ما صَلَحَ أن يكُونَ خبرًا لِلمُبتَدَأ مِن الجُمَلِ جازَ أن يَكُونَ صِلَةً لـ(الذي) وإخوانِه. و﴿أَنْعَمْتَ﴾ جُملَةٌ فِعلِيَّةٌ، من فِعلٍ وفاعِلٍ صِلةٌ لـ﴿الذِينَ﴾، فالفعلُ (أَنْعَمَ)، والفاعلُ التَّاءُ، وهي كِنايَةٌ عن اسم اللهِ تعالى، وكُلُّ تاءٍ خاطَبتَ بها مُفرَدًا غيرَ مُؤَنَّث فهِيَ مَفتُوحَةٌ، وتاءُ خِطاب المُؤَنَّث [١١/ أ] مَكسُورَةٌ، وتاءُ النَّفس[5] مَضمُومَةٌ، والهَمزَةُ في أوَّلِ ﴿أَنْعَمْتَ﴾ ألِفُ قَطْعٍ، وكُلُّ ألِفٍ ثَبَتَتْ في الماضي، وكانَ[6] أوَّلُ المُستَقبَلِ مَضمُومًا، نحو: أكْرَمَ يُكْرِمُ، وأنعَمَ يُنعِمُ فهِيَ مَفتُوحَةٌ في الأمرِ والماضي، مَكسُورَةٌ في المَصدَرِ، فإذا صَرَّفْتَ قُلتَ: أنعَمَ يُنعِمُ إنْعَامًا فهُوَ مُنعِمٌ، ولِلأمرِ أَنْعِمْ بقَطعِ الهَمزَةِ وفَتحِهَا.

وإظهَارُ النُّونِ واجِبٌ في ﴿أَنْعَمْتَ﴾؛ لِسُكُونِها واتِّصالِ العَينِ بها، وهِيَ من حُرُوفِ الإظهَارِ. وتَحقِيقُ ذَلكَ أنَّ للنّونِ السّاكنةِ مع غيرِ الألفِ من الحروفِ خمسةَ أحوالٍ:

أحَدهَا: وُجُوبُ إدغامِها فِيهَا مع ذهابِ الغنّة، لكنّ الأفصحَ بقاءُ الغنّةِ مع إدغامِها في اللاّمِ والرّاءِ، وبقاء الغنّةِ فيها رُوِي.

١- الكشّاف: ١/ ١٢١-١٢٢.

٢- ينظر قوله في: الهداية إلى بلوغ النّهاية: ١/ ١١٣، والمحرّر الوجيز: ١/ ٨٨، والبحر المحيط: ١/ ١٤٧.

٣- هو قول قتادة بن دعامة. ينظر قوله في: الهداية إلى بلوغ النّهاية: ١/ ١١٣، والمحرّر الوجيز: ١/ ٨٨، والبحر المحيط: ١/ ١٤٧.

٤- ينظر: القراءات الشّاذّة: ٩، والبحر المحيط: ١/ ١٤٧.

٥- أي: تاء المتكلّم، نحو: أنعَمْتُ، وأعْطَيْتُ، وأقْرَأْتُ...

٦- (وكلّ) في المخطوط، والصّواب ما أثبت.

والثّالثة[١]: أن تُقلبَ النّونُ ميماً قبل الباءِ؛ لكراهةِ نبرتِها، نحو: (شَمْباء وعَمْبَر)، في (شَنباء وعَنبَر).

والرّابعة: أن تُخفَى النّونُ مع غَيرِ حُروفِ الحَلقِ من باقي الحُروفِ، وهي خَمسةَ عَشَرَ حَرفًا، وهي: (الكافُ، والقافُ، والجيمُ، والسّينُ، والشّينُ، والصّادُ، والضّادُ، والزّايُ، والطّاءُ، والظّاءُ، والدّالُ، والذّالُ، والتّاءُ، والثّاءُ، والفاءُ)، نحو: مَن كَفر، ومَن قتل، ومن جائر.

والخامسة[٢]: أن تَبينَ مع حروفِ الحَلقِ، وهي ستّة: (الهمزة، والعينُ، والهاءُ، والغينُ، والحاءُ، والخاءُ)، نحو: من أجلك، ومن هانئ، ومن عندك، ومن غيرك، ومن حملك، ومن خافك. إلا في لغةِ قوم أخفَوهَا مع الغَينِ والخاءِ، فقالوا: مُنْخُل، ومُنْغُل.

و﴿عَلَيهِمْ﴾ جارٌّ ومَجْرُورٌ، فالجارُّ (عَلَى)، والمَجرُورُ الضّميرُ، وهو عائد الموصُولِ، و(عَلَى) تُكتبُ بالياءِ؛ لأنَّ ألِفَهُ تصيرُ مع الضَّميرِ ياءً في اللفظِ، نحو: عَلَيكَ، وكذلكَ لَدَيكَ وإلَيكَ، وهي مع الظّاهِرِ ألِفاتٌ، أعني: خطًّا لا لَفظًا، كقَولِكَ: عَلَى زَيدٍ، وإلَى زَيدٍ.

ومن العَربِ مَن يقُولُ: جَلَستُ إلاكَ، أي: إلَيْكَ، وعَلاكَ دِرهَمٌ، يُرِيدُ: عَلَيكَ، حكَى ذلكَ أبو زَيْدٍ[٣]. قال الشّاعِرُ[٤]: [الرّجز]

طَـاروا عَـلاهُنّ فَطِرْ عَـلاهَا

وَاشْـدُدْ بِمَثْنَى حَـقَـبٍ حَقوَاها

١- يبدو أن الحال الثانية قد سقطت.

٢- (والخامس) في المخطوط، والصّواب ما أثبت.

٣- سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري، أحدُ أئمّة النّحو واللغة (ت٢١٥هـ). ينظر: مراتب النّحويّين: ٥٥، وطبقات النّحويّين واللغويّينَ: ١٦٥، وإنباهُ الرُّواةَ: ٢/ ٣٠. وينظر قوله في: النّوادر: ٢٥٩.

٤- أنشد هذا الرجز أبو الغول لبعض أهل اليمن، كما في: النوادر في اللغة: ٢٥٨-٢٥٩، و ٤٥٧-٤٥٨، والخصائص: ٢/ ٢٦٩، وشرح المفصل: ٣/ ٣٤.

والأصلُ في ﴿عَلَيهِمْ﴾ بضمِّ الهاء[1]، وهي لغة رسولِ الله ﷺ، وقد قرأ بذلك حمزة[2]، وإنّما كسر الهاءَ مَن كَسَرها لمُجاورةِ الياءِ، فأمّا أهلُ المدينةِ ومكّة فيصلونَ الميمَ بوَاوٍ في اللفظِ، فيقولونَ: (عَلَيْهِمُو)، فالوَاوُ علامةُ الجمعِ، كما كانت الألفُ في (عَلَيْهِمَا) علامةَ التّثنيةِ، ومَن حَذَفَ الوَاوَ فإنّما حَذَفَهَا اختصارًا.

وأجمعَ القُرّاءُ على كسرِ الهاءِ في التّثنيةِ إذا قلت: (عَلَيْهِمَا)، قال الله تعالى: ﴿يَخَافُونَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمَا﴾ [المائدة:٢٣]،إلا يعقوب الحضرميّ[3] فإنّهُ ضمَّ الهاءَ في التّثنيةِ كما ضمَّهَا في الجمع[4]، هكذا حكاهُ ابنُ خالَوَيْهِ[5]. وإن شئتَ أن تقفَ على حقيقةِ الحالِ فاستمعْ لما يُقَالُ: اعلَم أنّ الهاءَ في المُثنّى والجَمعَينِ إن كان قبلَها فتحةٌ أو ضمّةٌ فهيَ مَضمُومَةٌ لا غير، نحو: لَهُمَا، وغُلامُهُم، وإن كان ألفٌ أو وَاوٌ أو ساكنٌ صَحيحٌ فكَذَلك، إلا ما حَكَى أبو عَليٍّ[6] من نحو: (مِنْه، مِنْهَا، مِنْهم، واضْرِبْهَا، [١١/ ب] واضْرِبْهم) للإتباع، وعدّ الحاجزَ غيرَ حَصينٍ لسُكُونه؛ وإن كان قبلها كسرةٌ أو ياءٌ، فَمَن قال في الوَاحِدِ: بِهُو وعَلَيْهُو، وهُم أهلُ الحجاز[7]، قال في المُثنّى والجَمعَين[8] أيضًا بضَمِّ الهاء، نحو: إنّ غُلامِيْهُمَا وغُلامِيْهُم وغُلامِيْهُن، وبغُلامِهُمَا وبغُلامِهُم وبغُلامِهُن. وحَمزةُ يَخُصُّ بالضَّمِّ في جَمعِ المُذَكَّرِ، ثَلاثَ كلماتٍ: عَلَيْهُم، وإلَيْهُم، ولَدَيْهُم[9]، قيل: لو كان الياء بدلاً عن الألفِ فأَعْطِ[10] الياء حكم أصلها، وقد جاء: عَلاهُ، وَإلاهُ، وَلَدَاهُ، على الأصلِ.

١- أي: (عَلَيهُمْ).

٢- وقرأ باقي السبعة: (عَلَيهِمْ) بكسر الهاء. ينظر: الروضة: ٢/ ٥١٩، والتّيسير: ١٢٦، والاكتفاء: ٢٨.

٣- هو أبو محمّد يعقوب بنَ إسحاق الحضرميّ، أحد القُرّاء العشرة (ت٢٠٥هـ). ينظر: معرفة القُرّاء الكبار: ١/ ١٥٧، وغاية النّهاية: ٢/ ٣٨٦، والبُلغَة: ٢٨٧.

٤- ينظر: مفردة يعقوب: ٢٢، والروضة: ٢/ ٥١٩، وإتحاف فضلاء البشر: ٢٥٢.

٥- إعراب ثلاثين سورة: ٣٢.

٦- الحجة للقراء السّبعة: ١/ ٦١.

٧- الحجة للقراء السّبعة: ١/ ٦١.

٨- أي: جمع المُذكّر السّالم، وجمع المُؤنّث السّالم.

٩- ينظر: التّيسير: ١٢٦، والاكتفاء: ٢٨، والمستنير: ٢/ ٩.

١٠- (فأعطى) في المخطوط، والصّواب ما أثبت.

قال نجمُ الدّين[١]: وكان يجب على هذا التّعليل أن يقرأ في الواحدِ والمُثنّى وجمع المُؤنّث (عَلَيْهُ، عَلَيْهُمَا، عَلَيْهُنّ)، ولم يقرأ، قال: ولعل ذلك لاتّباع الأثَر، وغَيرُ أهلِ الحِجَازِ يَكسِرُونَ الهاءَ في المُثنّى والجَمعَينِ كما في الواحِدِ، وهُو الأشهَرُ، هذا كُلُّهُ في حركَةِ الهاءِ على ما ذَكَرَهُ نَجمُ الدِّين.

وأمَّا مِيمُ الجَمع الّتي بَعدَ الهاءِ المَكسُورَةِ فَلا يَخلُو مِنْ أن تَقِفَ عَلَيها، أو لا، فإن وقَفت عَلَيها فَلا بُدَّ من تَسكينِ الميم بعد حَذف صِلَتِها، وكذلك جميع الضّمائِرِ تُحذفُ صِلاتُها في الوقف، نحو: ضَربَه، وبه، وَبكُم، إلا الألف في نحو: ضَرَبتُها، وبها. وإن لَم تَقِفْ عَلَيها فَلا يَخلُو من أن يكُونَ بَعْدَهَا مُتحرِّكٌ أو ساكِنٌ، فإن كان بَعدَها ساكِنٌ فَكَسْرُ[٢] الميم لإتباعِ كَسرِ الهاءِ، ولالتقاءِ السّاكِنين أقيَسُ، نحوُ: ﴿مِن دُونِهِمِ امْرَأَتَيْنِ﴾ [القصص:٢٣]، ﴿عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ﴾ [البقرة:٦١]، على قراءةِ أبي عَمرو، وباقي القُرَّاءِ على ضَمِّ الميم نظرًا إلى الأصل[٣]. وإن كان بعدَها مُتَحَرِّكٌ فَالإسْكانُ أشهَرُ، نحو: ﴿عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة:٧]، وبَعضُهُم يُشبِعُ ضَمَّ المِيمِ، نحو: ﴿عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ﴾ [الفاتحة:٧]، كَقِراءَةِ ابنِ كَثِيرٍ[٤].

قال نجمُ الدّينِ[٥]: وإشبَاعُ الكَسْرِ في مِثلِهِ أقْيَسُ للإتْبَاعِ، فَصَارَ لِلمِيمِ في الوَصلِ بعدَ الهاءِ خَمسَةُ أحوَالٍ[٦]:

حالتانِ قبلَ السّاكِنِ: (الكَسرُ والضَّمُّ)، كِلاهُما باختلاس.

وثَلاث قبلَ المُتَحَرِّكِ: (السُّكُونُ، وإشبَاعُ الضَّمِّ، وإشْبَاعُ الكَسْرِ).

١- شرح الرّضيّ: ٣/ ١٣٥-١٣٦.
٢- (فَكَسْرُ) مبتدأ خَبَرُهُ (أقيَسُ).
٣- ينظر: التّيسير: ١٢٧، والاكتفاء: ٢٨، والكنز: ٢/ ٤٠٢.
٤- ينظر: التّيسير: ١٢٦، والاكتفاء: ٢٩، والمستنير: ٢/ ١٠.
٥- شرح الرّضيّ: ٣/ ١٣٦.
٦- ينظر: إعراب القرآن للنّحاس: ١/ ١٢٤، ١٢٥، ١٤١، والتّبصرة والتّذكرة: ١/ ٥١٠.

قال نجمُ الدّينِ[1]: وكَذَا إن كانَ المِيمُ بَعدَ الهَاءِ المَضْمُومَةِ، على ما هُو مَذهَبُ أهلِ الحِجَازِ في: (بِهُم، وعَلَيْهُم)، وعلى ما هُو المُتَّفَقُ عَلَيهِ في نَحو: (لَهُم، وغُلامهُم، وقَفَاهُم)، وكَذَا (مِنهُم) على الأشْهَرِ. وكذا في (أنتُم، وضَرَبْتُم، وغُلامُكُم)، لَها خَمسَةُ أحوَالٍ:

حالتان قبل السّاكِنِ: الضَّمُّ وهُو الأقيسُ والأشهَرُ للإتباعِ، والنّظرِ إلى الأصلِ. والكَسرُ نظرًا إلى السَّاكِنينِ، قال نجمُ الدّينِ[2]: وهُـو في غـايَـةِ القِلةِ حتّى مَـنَـعَهُ أبو عَليٍّ.

وثلاث قبل المُتَحرِّكِ:

الأولَى: الإسكانُ، وهُو الأشْهَرُ.

الثّانية: ضَمُّهَا وَوَصلُهَا بوَاوٍ.

والثّالِثَةُ: - وهي مُختَصَّةٌ بِمِيمٍ قبلَ هائها كَسرةٌ، أو ياءٌ -: كَسرُ المِيم وَوَصْلُها بياءٍ، نحو: عَلَيْهِمِي، وَبِهِمِي. [١٢/ أ] فكَسرُ المِيم لِمُجانَسَةِ الياءِ، أو الكَسرَةِ قبل الهاءِ، وقلبُ الوَاوِ ياءً لأجلِ كَسرِ المِيمِ، ومَنَعَ هذا الوَجهَ أيضًا أبو عليّ[3]، حكاهُ نجمُ الدّينِ[4] رَحِمَهُ اللهُ تعالى.

وقوله: ﴿غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة:٧]، بدلٌ من ﴿الَّذينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ على معنى أنّ المُنعَمَ عَلَيهِم هُم الّذينَ سَلِموا من غَضَبِ اللهِ والضَّلالِ.

فإن قِيلَ: كيف صَحَّ أن يقعَ ﴿غَيْرِ﴾ صفةً لِلمَعرِفةِ وهُوَ لا يَتَعرّف، وإن أُضِيفَ[5] إلى المعارِفِ؟

١- شرح الرّضيّ: ٣/ ١٣٧.
٢- شرح الرّضيّ: ٣/ ١٣٧.
٣- الحجة للقراء السّبعة: ١/ ٦١-٦٢.
٤- شرح الرّضيّ: ٣/ ١٣٧.
٥- (وُصِفَ) في المخطوط، والصَّواب ما أُثبتَ.

قُلنا: قد أجاب في الكشَّاف[١] عن هَذَا السُّؤَالِ بوجهَين:

أحَدهما: أنّ الّذينَ أنعمتَ عَلَيهِمْ لا توقِيتَ فِيهِ، فَهُوَ كَقَولِهِ[٢]: [الكامل]

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللّئيم يسبُّني ....

وثانيهما: أنّ المَغضوبَ عَلَيهِم والضَّالِّينَ خِلافُ المُنعَم عَلَيهِم، فليس في (غَير) إذن الإبهامُ الّذي يأبى عَلَيهِ أن يَتعرَّفَ، بمَعنَى أنَّ (غَير) إنّما يَكُونُ اسماً غَيْرَ قابلٍ للتَّعريفِ في مِثلِ قَولِكَ: رَأيتُ رجُلاً غَيرَكَ، وأمّا في مثلِ قَولِكَ: الحَرَكَةُ غَيْرُ السُّكُونِ فإنّهُ يَتعرَّفُ؛ لأنّه لا يُزاحِمُهُ غير ضدّه، و﴿غير﴾ [في][٣] الآية الكريمة من هذا القبيلِ؛ لأنّه ليس لِمَن رَضيَ اللهُ عنهُم ضِدٌّ غير المغضُوب عَلَيهِم.

وقِيلَ: هَذا منقُوضٌ بقَولِهِ تعالى: ﴿نَعۡمَلۡ صَٰلِحًا غَيۡرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعۡمَلُۚ﴾ [فاطر:٣٧]، مع أنّ معنَى ﴿غَيْرَ [الذي][٤] كُنَّا نَعْمَلُ﴾ الصَّلاحُ؛ لأنّ عَمَلَهُم كان فَسَادًا. ويَقُولُ الشَّاعِرُ[٥]: [الكامل]

إن قُلتَ خيرًا قال شرًا غيرَهُ ....

قُلنا: قد أوردَ هَذَا ابنُ السَّرَّاجِ[٦]، وليس بقادِحٍ؛ لأنّهُ محمُولٌ عَلَى البَدَلِ لا الصِّفَةِ، أو حُمِلَ (غَيْر) عَلَى الأكثَرِ مع كَونِهِ صِفَةً؛ لأنّ الأغلَبَ فِيهِ عَدَمُ التَّخصيصِ بالمُضافِ إلَيهِ.

١- الكشّاف: ١/ ١٢٢-١٢٣.

٢- صدر بيت لشمر بن عمرو الحنفي، وقيل: عميرة بن جابر الحنفي، وتمامه:

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللّئيم يسبُّني فمضيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لا يعْنيني

وهو من شواهد: الكتاب: ١/ ٤١٦، والخصائص: ٣/ ٣٣٠، والصّاحبيّ: ٣٦٤، وأمالي ابن الشّجريّ: ٤٨/٣، ومغني اللّبيب: ٢/ ١٢٠، وشرح ابن عقيل: ١٨٢/٢، وتوضيح المقاصد: ٢/ ٨٨، والتّصريح بمضمون التّوضيح: ٣/ ٤٧٥.

٣- زيادة يقتَضيها السِّياق.

٤- زيادة يقتضَيها السياق.

٥- صدر بيت للأسود بن يعفر النّهشلي، وتمامه:

إنْ قُلتَ خيرًا قال شرًا غيرَهُ أو قُلتَ شرًا مَدَهُ بمدادِ

وهو من شواهد: شرح الرّضيّ: ٢/ ٨٨٤، وخزانة الأدب: ٤/ ٢٠٧.

٦- أبو بكر محمّد بن السّريّ، المعروف بابن السَّرَّاج، أحد علماء النّحو المشهُورينَ (ت٣١٦هـ). ينظر: تاريخ العلماء النّحويّين: ٤٠، ونزهة الألباء: ٢٢٠، وتحفة الأديب: ١/ ٤٢٩. وينظر رأيه في: الأصول في النحو: ٢/ ٧٧.

قال في الكشَّاف[1]: وقُرِئَ بالنَّصب على الحال وهِيَ قِراءَةُ رَسُول الله ﷺ، وعُمَرَ بن الخَطَّاب[2] ورُويَتْ عن ابنِ كَثير، وذو الحال الضميرُ في ﴿عَلَيهم﴾، والعامل (﴿أَنْعَمْتَ﴾).

قيل: و﴿المغضُوب عَلَيهم﴾ هُم اليَهُودُ[3]؛ لقوله تعالَى: ﴿مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيۡهِ﴾ [المائدة:٦٠]، والضَّالُّونَ هُم النَّصارَى؛ لقوله تعالى: ﴿قَدۡ ضَلُّواْ مِن قَبۡلُ﴾ [المائدة:٧٧]، ومَعنَى غضب الله تعالى إرادةُ الانتقام منَ العُصَاة، وإنزَالُ العُقُوبَة بِهم، وأن يَفعَلَ بِهم مَا يَفعَلُهُ المَلِكُ إذا غَضِبَ عَلَى مَن تَحت يَدِه، نَعُوذُ باللهِ مِن غَضَبِه ونَسْأَلُهُ رِضَاهُ وَرَحْمَتَهُ.

فإن قيل: لِمَ لَمْ يَجمَعْ فيَقُول: غَيرِ المَغضُوبِينَ؟

قُلنَا: إنّ الفِعلَ ونَحوَهُ إذَا لَم يَستَتِرْ فِيهِ الضَّميرُ كانَ مُؤَخَّرًا، والتَّقديرُ: صِراطَ غَيرِ الّذينَ غَضِبَ عَلَيْهم.

فإن قِيلَ: وَأيُّ فَرْق بَيْنَ ﴿عَلَيْهم﴾ الأولى والثانية؟

قلنا: الأُولَى مَحَلُّهَا النَّصبُ عَلَى المَفعُولِيّةِ.

والثَّانِيةُ مَحَلُّهَا الرَّفعُ عَلَى الفَاعِلِيّةِ.

وإنما دخلت (لا) في ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة:٧] لِمَا في ﴿غَير﴾ مِن مَعنَى النَّفْيِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: لا[4] المَغْضُوب عَلَيهم وَلا الضَّالِّينَ.

وتقول: [١٢/ ب] أنَا زَيْدًا غَيرَ ضَارِبٍ، معَ امتِناعِ قَولِكَ أنَا زَيدًا مِثلَ ضَارِبٍ؛ لأنّهُ بِمنزلَةِ قَولِكَ: أنَا زَيدًا لا ضَارِب.

١- ينظر: الكشَّاف: ١/ ١٢٣.

٢- هو أبو حَفصٍ عُمَرُ بنُ الخَطَّاب العَدَويّ أحَد الخُلَفاء الرَّاشدينَ (ت٢٣هـ). ينظر: الاستيعاب: ٣/ ١١٤٤، وصِفَةُ الصَّفوَة: ١/ ٢٦٨، والإصابة: ٢/ ٥١٨. وينظر قراءته في: الكشّاف: ١/ ١٢٣، والجامع لأحكام القرآن: ١/ ٢٣٢.

٣- لفظ (قيل) فيه تضعيف، وهو غير مناسب في هذا المقام؛ لأنّ هذا القول هو الأقوى عند جمهور المفسّرين. ينظر: الهداية إلى بلوغ النّهاية: ١/ ١١٣، والمحرّر الوجيز: ١/ ٩١، والجامع لأحكام القرآن: ١/ ٢٣٠.

٤- (لا غير المغضوب...) في المخطوط والصَّواب ما أثبت. ينظر: الكشّاف: ١/ ١٢٣.

وإنَّما شُدِّدَت اللامُ في ﴿الضَّالِّينَ﴾؛ لأنَّهما لامَانِ، أُدغِمَت الأولَى في الثَّانيَةِ، وَمُدَّت الألفُ في ﴿وَلا الضَّالِّينَ﴾؛ لالتِقَاءِ السَّاكنَين، وذَلكَ مثل: دَابَّة، وشَابَّة.

قال في الكَشَّافِ[1]: وعَن عُمَرَ وعَليٍّ رَضيَ اللهُ عَنهُمَا أنَّهما قرَآ ﴿وَغَيْرِ الضَّالِّينَ﴾[2]. وقرأ أيوب السختياني[3] ﴿وَلا الضَّأْلِّينَ﴾ بالهمز، كما قرأ عَمْرُو بنُ عُبَيد[4] ﴿وَلَا جَأنٌّ﴾ [الرحمن:٣٩]، وهذه لُغَةُ مَن جَدَّ في الهَرَبِ مِن التقَاءِ السَّاكنَين. ومنها: [ما][5] حكَى أبو زَيدٍ من قولهم: شَأبَّة ودَأبَّة.

والضَّالّ المائل عن القصد، واستُعير للذّهاب عن الصَّوَاب في الدّين وهُوَ المُرَادُ.

واعلَمْ أنّهُ يَنبَغي من المُصَلّي العنايةُ في إخرَاج الضَّادِ من مَخرَجِهَا. قال نجمُ الدّين[6]: وهِيَ تَخرُجُ من أقْصَى إحدَى حافَّتَي اللسَانِ إلى أدْنى الحافَّة، أي: أدناهَا إلى رأسِ اللسَانِ، وهُوَ أوَّلُ مَخرَجِ اللام. هَذا مَوضِعُ الضَّادِ من اللسَانِ، ومَوضعُهَا من الأسنَانِ نفسُ الأضراسِ العُليَا، فيكونُ مَخرَجُهَا بينَ الأضرَاسِ وبَينَ أقْصَى حافَّتَي اللسَانِ إلى قريبٍ من رأسِ اللسَانِ، قال: وأكثَرُ ما يَخرُجُ من الجانبِ الأيمن على ما يؤذن به كلامُ سيبَوَيه[7]، وصَرَّحَ به السِّيرَافي[8]، ويُقالُ للضَّادِ: طَويل؛ لأنَّهُ من أقْصَى الحافَّةِ إلى أدْنَى الحافَّةِ، وهُوَ أوَّلُ مَخرَجِ اللام، فاسْتَغرَقَ أكْثَرَ الحافَّةِ.

١- الكشَّاف: ١/ ١٢٣.

٢- ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ١/ ٢٣٢، والبحر المحيط: ١/ ١٥٠.

٣- أبو بكر أيوب بن أبي تميمة كيسان السختياني فقيه أهل البصرة، وعلم حفّاظها، تابعيّ من الزّهاد النّسّاك (ت١٣١هـ). ينظر: سير أعلام النّبلاء: ٦/ ١٥، وشذرات الذّهب: ٢/ ١٣٥، والأعلام: ٢/ ٣٨. وتنظر قراءتُه في: إعراب ثلاثين سورة: ٣٤، والمحتسب: ١/ ٤٦، ومشكل إعراب القرآن: ١/ ١١١.

٤- أبو عُثمانَ عَمْرُو بنُ عُبَيد بن باب التّيميّ بالولاء، البَصريّ، شيخ المعتزلة في عصره، وأحد الزّهّاد (ت١٤٤هـ). ينظر: وفيات الأعيان: ٣/ ٤٦٠، وتاريخ الإسلام: ٩/ ٢٣٨، وغاية النّهاية: ١/ ٦٠٢. وتنظر قراءتُهُ في: المحتسب: ٢/ ٣٠٥، والبحر المحيط: ١/ ١٥١.

٥- زيادة يقتضيها السّياق. ينظر: الكشَّاف: ١/ ١٢٣.

٦- شرح شافية ابن الحاجب: ٣/ ٢٥٢.

٧- الكتاب: ٢/ ٤٠٤-٤٠٥.

٨- ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٣/ ٢٥٢.

[الكَلَامُ عَلَى سُورَةِ الإخْلَاصِ وَإِعرَابُهَا]

فإذَا فَرغَ المُصَلّي من قِرَاءَةِ الفاتِحَةِ انْتَقَلَ إلى تأدِيَةِ تلاوَةِ الآياتِ المَفرُوضَةِ معَ الفاتِحَةِ، وأنا أخصُّ بالذِّكرِ ها هنا سورةَ الإخلاصِ؛ لما وَرَدَ في فَضلِها من الآثارِ النَّبَويَّةِ، نحو قوله ﷺ: «مَن قَرأَ سُورَةَ [الإخلاص] فكأنَّما قَرأَ ثُلُثَ القُرآن»[1]، وقوله ﷺ: «مَن قَرأَ قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ مُخلصًا حرمَتْ عَلَيْهِ النَّارُ ووَجَبَتْ لَهُ الجَنَّةُ، وَمَن قَرَأَهَا في صَلاةٍ يَقْبَلُ اللهُ مِنْهُ»[2]، وغَيرِ ذَلكَ من الأخبارِ الشَّاهِدَةِ بفَضْلِها، ولهَذا رُوِيَ أنَّ بَعضَ السَّلَفِ[3] كانَ يُلازِمُ قِرَاءَتَهَا في الصَّلاةِ، وأوّلها على أحَدِ الرَّأيَينِ المَذْكُورَينِ في التَّسمِيَةِ: ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيْمِ﴾، وقد تقَدَّمَ ما يَتعلّقُ بذَلكَ من الكلام.

﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[الإخلاص:١]، قِيلَ: كُلُّ موضعٍ فيه[قُلْ][4] فقد تقَدَّمَهُ سُؤالٌ، كَقَولِهِ: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ قُلِ ٱلْأَنفَالُ لِلَّهِ﴾ [الأنفال:١]، ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾ [البقرة:٢١٩]، ونحوه هذه السّورة، نَزلَت جوَابًا عمّا قالوا للنّبيّ ﷺ حينَ قالوا: خَبّرنا عن الله، أمِن ذهبٍ، أمْ مِن فِضَّةٍ، أمْ مِن خَشَبٍ؟ [١٣/ أ] فأنزلَ اللهُ تعالى ﴿قُلْ هُوَ الهُ أَحَدٌ﴾[5].

١- وردالحديث بهذااللفظ في كتاب: إحياءعلوم الدّين: ٤/ ٣٦٢. وأخرجه الإمام أحمدعن أُبيّ بن كعب بلفظ: «مَنْ قَرَأَ بـ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾ فَكَأَنَّمَا قَرَأَ بِثُلُثِ القُرْآنِ». مسند الإمام أحمد: ٣٥/ ١٩٧، رقم: (٢١٢٧٥).

٢- لم أقف على هذا الحديث بهذا اللفظ، إلاّ ما أخرجهُ التّرمذيُّ قال: حدثنا أبو كريب قال: حدثنا إسحاقُ بنُ سُليمانَ عن مَالك بن أَنَسٍ عن عُبَيد الله بن عبدِ الرَّحمن عن ابن حُنَين مَولًى لآلِ زَيد بن الخَطَّاب أو مَوْلى زَيد بن الخَطَّاب عن أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قالَ: أقبلتُ مع رسولِ الله ﷺ، فسمعَ رَجُلاً يَقرَأ: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ ۞ اللهُ الصَّمَدُ﴾ فقالَ رسُولُ الله ﷺ «وَجَبَتْ»، قُلْتُ: مَا وَجَبَتْ؟ قَالَ: «الجَنَّةُ». هذا حديثٌ حَسَنٌ صَحيحٌ غَريبٌ، لا نَعرفُهُ إلاّ من حَديثِ مَالك بن أَنَس. سنن الترمذي: ٥/ ٢٢، في كتاب: فضائل القرآن، باب: (ما جاء في سورة الإخلاص)، رقم (٢٨٩٧).

٣- هو صحابيّ من الأنصار، وفي خَبَرِه: «إنّي أحِبُّهَا». ينظر: صحيح البخاري، كتاب الأذان / باب الجمع بين السورتين في الرَّكعَة... من حديث أنسٍ ﷺ.

٤- زيادة يقتضيها السّياق.

٥- ينظر: أسباب نزول القرآن: ٧٥١.

وعن ابنِ عبّاس، قالت قُرَيش: يا محمّدُ صِفْ لَنا رَبَّكَ الّذي تَدعُونا إليهِ، فنَزَلَتْ، والخِطابُ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ، أي: قُل يا مُحَمَّدُ، فقالَ النَّبيُّ ﷺ كَمَقالَةِ جبريلَ عنِ اللهِ، ويُروَى عن ثَعلَبٍ عنِ ابنِ الأعرَابيّ[1] قال: قِيلَ لأعرَابيّ: مَا تَحفَظُ من القُرآنِ؟ قال: أحفَظُ سورَ القلاقِلِ[2]، يَعني: ما كان في[3] أوّلِه (قُلْ).

وأصلُ قُل: قُوْل؛ لأنّ الأمرَ مأخوذٌ من المُضارِعِ، وأنتَ تَقُولُ في مُضارِعِهِ: يَقُولُ بعدَ الإعلالِ، فلمّا سكن اللام في (قُوْلْ) الأمرِ التَقَى ساكِنانِ: الوَاوُ واللامُ، فحذفت الوَاو لالتقاءِ السّاكِنَين، فبقِيَ (قُلْ).

والضَّميرُ المُنفَصِلُ في ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾ يَجُوزُ أن يَعُودَ إلى اللهِ، وقد تَقَدَّمَ ذِكرُهُ في السُّؤَالِ، والمعنى الّذي سألتُم عنه هُو اللهُ.

و﴿أَحَدٌ﴾ بدلٌ من قَولِهِ: ﴿اللهُ﴾، أو على (هُوَ)[4]، ويَجُوزُ أن يكُونَ ضَميرَ الشَّأنِ، و﴿اللهُ أَحَدٌ﴾ هُوَ الشَّأنُ، كَقولِكَ: (هُوَ زَيدٌ مُنطَلِقٌ)، كأنّهُ قِيلَ: الشَّأنُ هَذا، وهُوَ أنّ اللهَ وَاحِدٌ لا ثانيَ لَهُ، ومَحَلّهُ الرّفعُ على الابتِداءِ، والخَبَرُ الجُملَةُ.

فإن قِيلَ: من حقّ الجُملَةِ الوَاقِعَةِ خَبَرًا أن يَكُونَ فِيهَا عائِدُ المُبتَدأ، فأينَ العائِدُ هُنا؟

قُلنَا: حُكمُ هَذهِ الجُملَةِ حُكمُ المُفرَدِ في قَولِكَ: (زَيدٌ غُلامُكَ)، في أنّه هُو المُبتَدأ في المَعنَى، وذَلِكَ أنّ قولَه: ﴿اللهُ أَحَدٌ﴾ هُو الشَّأنُ الّذي هُو عبارَةٌ عَنهُ، ولَيسَ كَذَلِكَ: (زَيْدٌ أَبُوهُ مُنطَلِقٌ)، فإنّ زَيدًا والجُملَةَ يَدُلّانِ على مَعنَيَينِ مُختَلِفَينِ، فلا بُدّ مِن رَابِطٍ بينَهُما.

١- أبو عبد الله محمّد بن زياد الأعرابي، من مشاهير النّحويّين الكوفيّين (ت٢٣١هـ). ينظر: طبقات النّحويّين واللغَويّين: ٢١٢، ومعجم الأدباءِ: ١٨/ ١٨٩، وإنباهُ الرُّواةِ: ٣/ ١٢٨. وقوله بلا نسبةٍ في: النّكت والعيون: ٦/ ٣٧٧.

٢- (سورة القلاقل) في المخطوط، والصّواب ما أثبت. ينظر: المقاصد الحسنة: ٣٠٥. وأورد العجلوني: «قراءة سور القلاقل أمان من الفقر». ثم قال: قال في المقاصد: لا أعرفه. والمراد بها الكافرون والإخلاص والمعوذتان، وزاد القاري خامسة وهي (قل أوحي). كشف الخفاء: ٢/ ١٢٥. وينظر: إعراب ثلاثين سورة: ٢٢٨.

٣- (وفي) في المخطوط، والصّواب ما أثبت.

٤- أي: أن يكون خبرًا لمبتدأٍ محذوفٍ، والتقدير: هو أحدٌ.

و﴿أَحَدٌ﴾ بمَعنَى وَاحد، والمَعنَى أنّهُ واحدٌ لا ثَانيَ لَهُ يُشَارِكُهُ في الإلهيّة، أو واحدٌ لا ثَانيَ لَهُ يُشَارِكُهُ في كيفيّةِ استِحقَاقِهِ الصِّفَاتِ، قَادِرٌ لِذَاتِهِ، عَالمٌ لِذَاتِهِ، حَيٌّ لِذَاتِهِ، مَوجُودٌ لِذاته.

وقال ابنُ الجَوزِي[1]: وَاختُلِفَ فقِيلَ: ﴿أَحَدٌ﴾ هَذَا معنَى وَاحد، ومنهُم مَن فَرّقَ بينَهُما.

قالَ الخَطَّابيّ[2]: الوَاحِدُ: المُنفَرِدُ بالذّاتِ فلا يُضاهِهِ أحدٌ. الأحد: المُنفَرِدُ بالمَعنى لا يُشارِكُهُ فِيهِ أَحَدٌ، حَكَى ذَا السَّيِّدُ جمَالُ الدِّينِ[3] في التَّحرِيرِ. واعلَم أنّ (أحدًا) يُستَعمَلُ مُطرِدًا لِعُمومِ اللفظِ، بعدَ نَفيٍ، أو نَهيٍ، أو استِفهامٍ، نحو: (مَا جَاءَني أحَدٌ). وَيَلزَمُهُ الإفرَادُ والتّذكيرُ، قالَ تعالى: ﴿لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [الأحزاب: ٣٢]، وقد يُستَغنَى عن نَفيِ ما قَبلَهُ بنَفيِ ما بَعدَهُ إن تَضَمَّنَ ضَميرَهُ، نحو قَولِكَ: إن أحدًا إلا يَقُولُ كَذَا، ولا يَقَعُ (أَحَدٌ) في إيجابٍ يُرَادُ بِهِ العُمُومُ، فلا يُقالُ: (لَقِيتُ أحدًا إلا زَيْدًا)، خلافًا لِلمُبَرّدِ[4]، وأمّا في إيجابٍ لا يُرَادُ بِهِ العُمُومُ فجائِزٌ وُقُوعُهُ فِيهِ، وأكثرُ ما يَكُونُ ذَلِكَ في الأعدَادِ المَبنيّة، نحو: (أَحَدَ عَشَرَ)، و(أحد وعِشرُون)، ومعَ الإضافة أيضًا، نحو: (أَحَدهم)، واستِعمالُهُ فيما عَدَا ذَلك من المُوجَبِ قَليلٌ، نحو: (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ)، أي: وَاحِدٌ.

١- أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمّد البغدادي الحنبلي، المحدّث المُؤَرخ الفقيه المفسّر الواعظ، صاحب التصانيف. (ت٥٩٧هـ). ينظر: وفيات الأعيان: ٣/ ١٤٠، وطبقات الحفاظ: ٤٧٧، وشذرات الذّهب: ٦/ ٥٣٧. وينظر قوله في: زاد المسير: ٩/ ٢٦٧.

٢- أبو سُلَيمانَ حَمْدُ بنُ مُحَمَّد بن إبراهيمَ الخَطَّابيّ البُستيّ العَدَويّ، كانَ إمامًا في الفقه والحَديث واللغَة (ت٣٨٨هـ). ينظر: سير أعلامَ النّبلاء: ١٧/ ٢٣، وطبقات الشّافعية الكبرى: ٣/ ٢٨٢، وبُغيَة الوُعاة: ١/ ٥٢٧. وينظر قولُه في: أعلام الحديث: ٣/ ١٥٨١.

٣- لعلّه أبو عبد الله جمال الدين محمد بن سليمان بن الحسن البلخي المقدسي، المعروف بابن النقيب: مفسر، من فقهاء الحنفية، (ت٦٩٨هـ). ينظر: الوافي بالوفيات: ٣/ ١١٤، وطبقات المفسّرين للأدنهوي: ٢٥٨، والأعلام: ٦/ ١٥٠. ولم أقف على قوله.

ولابن النقيب تفسير كبير حافل، سماه: (التحرير والتحبير لأقوال أئمة التفسير)، لم يُطبع منه سوى المقدّمة، واشتهرت بمقدّمة ابن النّقيب، وطبعت خطأً تحت عنوان: (الفوائد المشوق) منسوبة إلى ابن قيّم الجوزيّة.

٤- ينظر: المقتضب: ٤/ ٣٩٥.

وهَمزةُ (أَحَد) مُنقَلِبَةٌ عن وَاو [١٣/ ب] مُطلَقًا، وأصلُهُ (وَحَدٌ)، وقالَ أبو علي[١]: هَمزةُ (أَحَد) المُستَعمَل في المُوجِب غيرِ المُوجب للاستغرَاقِ، نحو: (مَا جاءَني أحَدٌ)، أصليّة لا بَدل من الوَاوِ، وأمّا المُستَعمَلُ في المُوجِبِ، نحو قَولِه تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾ فهيَ بَدَلٌ اتّفاقًا.

قالَ نَجْمُ الدِّين[٢]: كأنّهُ لمَّا لَمْ يُرَ في نَحو: (مَا جاءَني أحَدٌ) مَعنَى الوحدَة، ارتكَبَ كَون الهَمزةِ أصلاً، قال: والأوْلَى أن يَقُولَ: همزتهُ في كُلِّ مَوضِعٍ بَدَلٌ من الوَاوِ، ومَعنَى (مَا جاءَني أحَدٌ): مَا جاءَني وَاحِدٌ، فَكَيفَ مَا فَوقَهُ ؟.

قالَ في الكَشَّافِ[٣]: وَقَرَأَ عبدُالله وأُبَيٌّ ﴿هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾[٤] بغَير ﴿قُلْ﴾، وفي قِراءَة النَّبيِّ ﷺ [﴿اللهُ أَحَدٌ﴾] بغَير ﴿قُلْ هُوَ﴾[٥]. وقال: مَن قَرَأَ ﴿اللهُ أَحَدٌ﴾ كان يَعدلُ القرآنَ.

وقَرَأَ الأعمَشُ[٦] ﴿قُلْ هُوَ اللهُ الوَاحِدُ﴾، وَقُرِئَ ﴿أَحَدُ اللهُ﴾ بِغَيرِ تَنوينٍ، أسقطَ لِمُلاقَاتِهِ لامَ التّعريفِ، ونحوه[٧]: [المتقارب]

.... ولا ذَاكِـرَ اللهَ إلا قَـلِـيـلا

والجَيِّدُ هُوَ التَّنوينُ، وكَسرُهُ لالتِقاء السَّاكِنَين.

١- المسائل الشّيرازيّات: ١/ ٢٦٢. وينظر: المنصف: ١/ ٢٣١-٢٣٢.
٢- شرح الرّضيّ: ٣/ ٥٥١-٥٥٢.
٣- الكَشّاف: ٦/ ٤٦٠-٤٦١.
٤- ينظر: القراءات الشّاذّة: ١٨٣.
٥- ينظر: القراءات الشّاذّة: ١٨٣، والدّرّ المصون: ١١/ ١٥٠.
٦- أبو محمّد سليمان بن مهران الأسديّ الكوفيّ، تابعي جليل، من أئمّة القراءة والحفّاظ المعروفين (ت١٤٨هـ). ينظر: تهذيب الكمال: ١٢/ ٧٦، ومعرفة القرّاء الكبار: ١/ ٩٤، وغاية النّهاية: ١/ ٣١٥. وتنظر قراءته في: القراءات الشّاذّة: ١٨٣، والكشّاف: ٦/ ٤٦٠، والتّفسير الكبير: ٣٢/ ١٧٩.
٧- عجز بيت لأبي الأسود الدّؤَليّ، وتمامه:

فَـأَلفَيـتُـهُ غَـيرَ مُستَـعتِـبٍ ولا ذَاكِـرَ اللهَ إلا قَـلِـيـلا

ديوانه: ٢٠٣.

﴿اللهُ﴾ مُبتَدأٌ، وخَبَرُهُ ﴿الصَّمَدُ﴾، والصَّمَدُ (فَعَل) بمَعنَى (مَفعُول)، مِن صَمَدَ إلَيهِ إذَا قَصَدَهُ، وهو السَّيّدُ المَقصُودُ إليهِ في الحَوائِجِ، والمَعنَى: هُوَ اللهُ الّذي تَعرفُونَهُ، وتُقرُّونَ بأنّهُ خَالقُ السَّماوَاتِ والأرضِ وخَالِقُكُم، وهُوَ وَاحِدٌ مُتوَحِّدٌ بالإلهيّةِ، لا يُشَارَكُ فِيهَا، وهُوَ الّذي يَصمدُ إليهِ كُلُّ مخلُوقٍ، لا يَستغنُونَ عَنهُ، وهُوَ الغَنِيُّ عَنهُم.

واسمُ الله تعالَى مُكرَّرٌ، لَكنّهُ في جُملَتَين، وتكريرُ الاسم في الجُملتَين كَثيرٌ وإن اتّصلَتَا، ومِثلُهُ قَولُهُ تـعـالَى: ﴿لَن نُّؤۡمِنَ حَتَّىٰ نُؤۡتَىٰ مِثۡلَ مَآ أُوتِيَ رُسُلُ ٱللَّهِۘ ٱللَّهُ أَعۡلَمُ﴾ [الأنعام:١٢٤]، وقَولُهُ: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٞ رَّحِيمٞ﴾ [الحجرات:١٢]، وأمّا تكريرُ الاسم في الجُملةِ الوَاحِدَة فَضَعيفٌ غَيرُ كَثيرٍ، نحو: زَيدٌ ضَرَبت زَيدًا، على إقامَةِ الظَّاهِرِ مقامَ الضَّميرِ؛ لأنّ الضَّميرَ أخَفُّ، إلاّ أن يَكُونَ في مَوضِعِ التَّفخيم، نحو قَولِه تعالَى: ﴿ٱلۡقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلۡقَارِعَةُ ۝٢﴾ [القارعة:١-٢].

﴿لَمۡ يَلِدۡ﴾ [الإخلاص:٣]، كَما زَعمتْ اليَهُودُ أنّ عُزَيرًا ابنُ الله، والنَّصارَى أنّ المَسِيحَ ابنُ الله، ومَن زَعَمَ من العَرَبِ أنّ المَلائكَةَ بَنَاتُ الله، وذَلكَ لأنّهُ تعالَى لا يُجانَسُ حَتّى تكُونَ لَهُ من جنسه صَاحِبَةٌ فيتَوَالَدَا، وَقَد دَل على هَذَا المَعنَى بقَولِهِ: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٞ وَلَمۡ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٞۖ﴾ [الأنعام:١٠١].

و(يَلِدْ) مجزُومٌ بـ(لَمْ)، والأصلُ (يَوْلِد)، فَلَمّا وَقَعَت الوَاوُ بَينَ يَاءٍ مَفتُوحَةٍ وكَسرَةٍ أصلِيّةٍ حُذِفَت لِثقَلِهَا حِينَئذٍ، ثُمّ سَكَنَت الدَّالُ لأجلِ الجَزم.

واحتَرَزنَا بقَولنا: مَفتُوحة عن مِثلِ: (يُوعِدُ) مُضارِعِ (أَوعَدَ) فإنّها لا تُحذَفُ منهُ، مع أنّهَا وَقَعَت بَينَ يَاءٍ وكَسرَةٍ أصليّةٍ؛ لأنّها لَم تَقَعْ بَينَ يَاءٍ مَفتُوحَةٍ وكَسرَة، واحتَرَزْنَا بقَولِنَا: (وكَسرَةٍ) عن مِثلِ: (وَسُمَ يَوْسُمُ)[1]، و(وَجَلَ يَوْجَلُ)[2] فإنّها لا تُحذَفُ منهُ؛

١- على وزن (فَعُلَ يَفعُلُ)، أي: من الباب الخامس من أبواب الفعل الثلاثي المجرّد.
٢- على وزن (فَعَلَ يَفعَلُ)، أي: من الباب الثالث من أبواب الفعل الثلاثي المجرّد.

لأنّها وَقَعَت ما بَينَ ياءٍ وغَيرِ كَسرَةٍ[١]، وقَيّدنَا [١٤/ أ] بالأصليّة لِيَشتَمِلَ نحو: يَعِدُ ويَقَعُ، فإنّ أصلَهُ يَوقعُ.

﴿وَلَمۡ يُولَدۡ﴾ [الإخلاص:٣]، مِن أحَدٍ كَما وُلِدَ عِيْسَى وعُزَيْرٌ، أو لَمْ يَلِدْ كَما وَلَدَت مَرْيَمُ، ولَمْ يُولَد كَما وُلِدَ عِيْسَى، أكذبَ اللهُ القائِلِينَ بأنّ مَرْيَمَ وعِيْسَى إلهان، وذَلكَ لأنّ كُل مَولُودٍ مُحدَثٌ وجِسمٌ، وهُوَ تعالَى قَدِيمٌ لا أوّلَ لِوُجُودِهِ، وليسَ بجِسم.

و(يُوْلَدْ) مَجزُومٌ أيضًا بـ(لَمْ)، وعلامةُ جَزمِهِ سُكونُ الدَّالِ. وثَبَتَتْ الوَاوُ فيهِ؛ لأنّ قَبلَهَا ضَمَّةٌ، وإن شئتَ قُلتَ: لأنّ بَعدَهَا فَتحَةٌ، إذ قَد اجتَمَعَ فيها الأمرَانِ، وكُلُّ وَاحِدٍ مِنهُما يُستَعمَلُ في ثَبَاتِ الوَاوِ على حالِهَا كما تَقَدَّم.

﴿وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ﴾ [الإخلاص:٤]، أي: ولَم يَكُن لَهُ مِثْلاً؛ لأنّ المِثْلَ يُكافِئُ مِثلَهُ ويُقَاوِمُهُ. قال في الكَشّافِ[٢]: ويجوز أن تكون الكفاءة في النِّكاح، نفيًا للصَّاحِبَةِ. انتَهَى.

و(يَكُن) مَجزُومٌ بـ(لَمْ)، والأصلُ: (ولَمْ يَكُوْنْ) فاستُثقِلَت الضَّمَّةُ على الوَاوِ فنُقِلَتْ إلى الكَافِ، وسَقَطَتْ الوَاوُ لِسُكُونِها، وسُكُونِ النُّونِ. واعلَمْ أنَّ مُضَارِعَ (كَانَ) جَاءَ في كِتَابِ اللهِ تعالَى بعدَ الجازِمَةِ على صِيَغٍ ثَلاث:

الأُولَى: (يَكُنْ) بِحَذفِ الوَاوِ، قالَ تعالَى: ﴿فَلَا يَكُن فِي صَدۡرِكَ حَرَجٞ مِّنۡهُ﴾ [الأعراف:٢]، وَوَجهُ حَذفِهَا ما تَقَدَّمَ مِن سُكُونِها، وسُكُونِ النُّونِ، وذَلِكَ أنّ كُل فِعلٍ إذَا ضُمّت لامُهُ، واعتلّت عينُهُ، كان حَذفُ عَينِهِ عندَ سُكُونِ لامِهِ لالتِقاءِ السَّاكِنَين، لا لِلجَزم.

والصِّيغةُ الثّانيةُ: (تكُونَنَّ) بإثبَاتِ الوَاوِ، قال تعالَى: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡجَٰهِلِينَ﴾ [الأنعام:٣٥]، وَوَجهُهُ أنّهُ لَمَّا جِيءَ بنُونِ التَّأكِيدِ المُشَدَّدةِ فانفَتَحَت النُّونُ الأُولَى

١- (سكرة) في المخطوط، والصَّوَابُ ما أُثبت.

٢- الكَشَّاف: ٦/ ٤٦١.

رَجَعَت الوَاوُ، وَإِذَا كَانَ حَذفُهَا لِمُقَارَنَة السَّاكِنِ رَجَعَ مَا حُذِفَ لأجلِ سُكُونِه.

والصِّيغةُ الثّالثةُ: (يَكُ) بِحَذفِ الوَاوِ والنُّونِ، قال تعالَى: ﴿وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ﴾ [النحل:١٢٧]، أمَّا حَذفُ الوَاوِ فَلِمَا مَرَّ، وأمَّا حَذفُ النّونِ فَلِمُضَارَعَتِهَا بأحْرُفِ المَدِّ واللين إذَا كَانت إعرَابًا في (يَقُومَانِ)، وَسُقُوطُهَا عَلامَةُ الجَزْمِ، نحو: (لَمْ يَقُومَا)، كما تَقُولُ في حَرفِ المَدِّ واللين: (تَدعُو، وتَغزُو، ولَمْ تَدعُ، ولَمْ تَغزُ)، فَلَمَّا كَثُرَ اسْتِعمَالُهم لـ(كَانَ، يَكُونُ) حَذَفُوا النُّونَ اختِصَارًا. فَافْهَم هَذِهِ النُّكتَةَ فَإنّها لَطِيفَةٌ.

و(كُفُوًا) خَبَرٌ لِـ(كَانَ)، و(أَحَدٌ) اسمُهَا، والجَارُّ والمَجرُورُ، أعنِي (لَهُ) لَغْوٌ، أي: غير خَبرٍ.

فإن قِيلَ: الكَلامُ العَرَبيُّ الفَصِيحُ أن يُؤَخَّرَ الظَّرفُ الّذي هو لَغوٌ غير مُستَقَرٍّ، ولا يُقَدَّمُ، وقَد نَصَّ سِيبَوَيْهِ على ذَلكَ في كِتابِهِ[1]، حَيثُ استَحسَنَ تَقديمَهُ إذَا كَانَ مُستَقَرًّا، نحو قَولِكَ: (مَا كَانَ فِيهَا أَحَدٌ خيرٌ مِنكَ)، وتَأخيرُهُ إذَا كَانَ لَغوًا، نحو قَولِكَ: (مَا كَانَ أَحَدٌ خَيرًا مِنكَ فِيهَا).

قالَ: فَمَا بَالُ اللغوِ مُقَدّمًا في أفصَحِ الكَلام وإعرَابِهِ؟

قُلنَا: قَد أجَاب عن هَذَا في [١٤/ ب] الكَشّافِ بأن قال[2]: إنّمَا سِيقَ لِنَفي المُكافأةِ عن ذَاتِ البَاري سُبحَانَه؛ وهَذَا المَعنَى مَصَبُّه ومَركَزُهُ هُوَ هَذَا الظَّرفُ، فكَانَ لِذَلكَ أَهَمّ شَيءٍ وأَعنَاهُ، وأَحَقّهُ بِالتَّقديمِ وأَحرَاهُ.

١- قال سِيبَوَيه: (وتَقُولُ: مَا كَانَ فيهَا أَحَدٌ خَيرٌ منكَ، وَمَا كَانَ أَحَدٌ مثلُكَ فيهَا، ولَيسَ أَحَدٌ فيهَا خَيرٌ منكَ، إذَا جَعَلتَ (فيهَا) مُستَقَرًّا، ولَمْ تَجعَلْهُ على قَولِكَ: فيهَا زَيْدٌ قَائمٌ، أَجْرَيْتَ الصِّفَةَ عَلَى الاسْمِ. فَإنْ جَعَلتَهُ عَلَى قَولِكَ: فيهَا زَيدٌ قَائمٌ نَصَبْتَ، تقول: مَا كَانَ فيهَا أَحَدٌ خَيرًا منكَ، ومَا كَانَ أَحَدٌ خيراً مِنْكَ فيهَا، إلا أَنّكَ إذَا أَردتَ الإلغاءَ فكُلّمَا أَخّرتَ الّذي تُلغيهِ كَانَ أَحْسَنَ. وَإذَا أَردتَ أن يَكُونَ مُستَقَرًّا تَكتَفِي به، فَكُلّمَا قَدّمتَهُ كَانَ أحسَنَ؛ لأنّهُ إذَا كَانَ عَاملاً في شَيْءٍ قَدّمتَهُ كَمَا تُقَدّمُ (أَظُنُّ وأَحْسِبُ)، وَإذَا أَلغَيتَ أَخّرتَهُ كَمَا تُؤَخّرُهُمَا...). الكتاب: ١/ ٢٧.

٢- الكَشّاف: ٦/ ٤٦١.

وبَينَ الاسمِ والخَبَرِ أيضًا تَقديمٌ وتأخِيرٌ، والأصلُ أحَدٌ كُفُوًا، فأخَّرَ (أَحَدٌ) للفَاصلة.

هَذَا وقَد حَكَى ابنُ خَالَوَيه[1] عن بَعضِهم: أنّ (كُفُوًا) مُنتَصبٌ على الحَال، ومَعناهُ التَّقديمُ والتَّأخِيرُ، تَقديرُهُ في الأصلِ: (ولَم يَكُن أحَدٌ لَهُ كُفُوٌ) بالرَّفعِ، فَلَمَّا تَقَدَّمَ نَعتُ النَّكرَةِ على المَنعُوتِ نُصبَ على الحَالِ، كَما تَقُولُ: (عِندي غُلامٌ ظَريفٌ، وعِندي ظَرِيفًا غُلامٌ)، فعَلَى هَذَا المَذهَبِ لا يرد السّؤَالُ المَذكُورُ؛ لأنَّ الظَّرفَ المُقَدَّمَ ليسَ بلَغوٍ حِينَئذٍ، بل خَبرٌ لـ(كَانَ).

وقُرِئَ (كُفُوًا) بِضَمِّ الكَافِ والفَاءِ، وبِضَمِّ الكَافِ وَكَسرِهَا مَعَ سُكُونِ الفَاءِ[2].

ذكرَ في الكَشَّافِ[3] أنّهم سَألُوا النّبيَّ ﷺ أنْ يَصِفَ لَهُم رَبَّهُ، فأوحَى اللهُ إلَيهِ ما يَحتَوي على صِفَاتِه، فقوله: (هُوَ اللهُ) إشَارَةٌ لَهُم إلَى مَن هُوَ خَالقُ الأشيَاءِ وفَاطِرُهَا، وفي طَيِّ ذَلكَ وَصفُهُ بأنّهُ قَادرٌ عَالمٌ؛ لأنَّ الخَلقَ يَستَدعِي القُدرَةَ وَالعِلمَ، لِكَونِهِ وَاقِعًا علَى غَايَةِ إحكَامٍ وَاتِّسَاقٍ وانتِظَامٍ. وفي ذَلكَ وَصفُهُ بأنّهُ حَيٌّ سَمِيعٌ بَصِيرٌ.

وقَولُهُ: (أَحَدٌ) وَصفٌ لَهُ بالوَحدَانيّةِ ونَفيُ الشُّركَاءِ.

وقَولُهُ: (الصَّمَدُ) وَصْفٌ بأنّهُ لَيسَ إلاّ مُحتَاجًا إلَيه، وَإذَا لَم يَكُنْ إلا مُحتَاجًا إلَيهِ: فهيَ غِنًى، وفي كَونِهِ غَنيًا مَعَ كَونِهِ عَالِمًا، أنّهُ عَدْلٌ غيرُ فَاعِلٍ القَبَائِحَ؛ لِعِلمِهِ بِقُبحِ القَبيحِ، وعِلمِهِ بغنَاهُ عَنهُ.

وقَولُهُ: (لَمْ يَلِدْ) نَفيٌ لِلشَّبيهِ والمُجَانَسَةِ.

١- إعراب ثلاثين سورة: ٢٣١.

٢- قرأ حفصٌ عن عاصم (كُفُوًا) بضَمِّ الكَافِ وَالفَاءِ وفتحِ الواوِ من غيرِ همزٍ، وقرأ حمزةُ من السّبعة، ويعقوبُ وخلفٌ من العشرةِ (كُفْؤًا) بضَمِّ الكَافِ وَسُكونِ الفَاءِ مع الهمزِ، وقرأ الباقون (كُفُؤًا) بضَمِّ الكَافِ والفَاءِ مع الهمزِ. ينظر: التيسير: ٣٤ه، والمستنير: ٢/ ٥٤٩، وإتحاف فضلاء البشر: ٦٠٧. وقرأ سليمانُ بن علي الهاشميّ (كِفْئًا) بكسرِ الكَافِ وَسُكُونِ الفَاءِ وهَمزَةٍ بَعدَها، وهي قراءة شاذّة. ينظر: التّفسيرِ الكبير: ٣٢/ ١٨٤، وإعرابِ القراءاتِ الشّواذّ: ٢/ ٧٥٩، والشّوارد في اللغة العربيّة: ١٧٢.

٣- الكشّاف: ٦/ ٤٦١.

وقولُهُ: (وَلَمْ يُولَدْ) وَصْفٌ لَهُ بالقِدَم وَالأوّليَّة.

وقَولُهُ: (وَلَمْ يَكُنْ لهُ كُفُوًا أَحَدٌ) تَقريرٌ لِذَلِكَ وَبَتٌّ للحُكْم به.

ثُمَّ سَأَلَ صَاحِبُ الكَشَّاف نَفسَهُ فقالَ[1]: لِمَ كَانَت هَذهِ السُّورَةُ عِدْلَ القُرآنِ كُلِّه عَلَى قِصَرِ مَتْنِهَا وتَقَارُب طَرَفَيها؟

وأَجَابَ بأن قَالَ: قُلتُ: لأمْر يُسَوّدُ مَن يُسَوّدُ، وَمَا ذَاكَ إلا لاحتوائها على صِفاتِ اللهِ وَعَدْلِهِ وتَوحِيدِه، وَكَفَى دَليلاً مَن اعْتَرَفَ بفَضلِهَا وصَدّقَ بقَول رَسُول الله ﷺ فيها: أنّ عِلمَ التَّوحِيدِ من اللهِ بمَكان، وَكَيفَ لا يَكُونُ ذَلِكَ والعِلمُ تَابعٌ للمَعلُوم: يَشرُفُ بشَرَفه، وَيَتَّضِعُ بضَعَتِه، وَمَعلُومُ هَذَا العِلم هُوَ اللهُ وَصِفَاتُهُ، وَما يَجُوزُ عَلَيه، وَمَا لا يَجُوزُ، فَمَا ظَنُّكَ بشَرَف مَنزلَتِهِ وَجَلالَة مَحَلّه، وَإِنَافَته عَلَى كُلِّ عِلْم، واسْتِيلائِه عَلَى قَصَب السَّبَق دُونَهُ، وَمَن ازْدَرَاهُ فَلِضَعف عِلْمه بمَعلُومه، وقِلّةً تَعظِيمه لَهُ، وَخُلُوّه مِن خَشيَتِه، وَبُعدِه من النَّظَر لِعَاقِبَته. اللهُمَّ احْشُرْنَا في زُمْرَة العَالمِينَ [بِكَ، العَامِلِينَ][2] لَكَ، القَائِلِينَ بعَدلِكَ وتَوحِيدِكَ، الخَائِفِينَ مِنْ وَعِيدِكَ. هَذَا كُلُّهُ كَلامُ صَاحِبِ الكَشَّافِ، رَحمَةُ اللهِ عَلَيه ورِضْوَانُهُ.

١- الكَشَّاف: ٦/ ٤٦٢.

٢- زيادة يقتضيها السّياق. ينظر: الكشَّاف: ٦/ ٤٦٢.

[الكلامُ عَلَى أذْكَارِ الرُّكُوعِ والانتِقَالِ والسُّجُودِ وإعرابُهَا]

فإذا فرغ المُصلي من تِلاوَةِ الآياتِ [١٥/ أ] المفرُوضَةِ مع الفاتِحةِ نَوَى أن يُطَأْطِئَ عُنُقَهُ بالرّكوعِ التّامّ خُضوعًا لخالقه، فإذا نَوَى المُصَلّي ذلكَ كبّرَ للانتقَالِ إلَيه فقال: (اللهُ أكبَرُ)، أَي: الإلهُ الّذي أريدُ الخُضُوعَ لَهُ أكبَرُ من كُلّ ما يَكبُرُ في النّفُوس، ثُمّ يَركَعُ ويَطْمَئِنّ ويُطَأطِئُ ظَهرَهُ، قابضًا على رُكبَتَيهِ، ثُمّ يَأتي بالتّسبيحِ والتّعظيمِ والحَمدِ، فيَقُول: (سُبحانَ اللهِ العَظِيم)؛ قاصِدًا بذَلكَ بَرَاءَةَ اللهِ تعالى من كُلّ سُوءٍ؛ لأجلِ عَظَمَتِه، ثُمّ يَقُولُ: (وَبِحَمدِهِ)، أي: خَضَعتُ للهِ بأن أتيتُهُ بتنزيهِهِ وتَعظِيمِهِ وتَحمِيدِهِ. هكذا قدره الإمام المَهدي عليه السلام في كتاب (حياة القلوب)[1].

وقال في (البَحر)[2]: ومَعنَى (وبِحَمدِهِ) أي: نسبّحه بتَعظِيمِهِ وبِحَمدِهِ، فجَعَلَ حرفَ الجرّ، على تقديرِ (البَحر) مُتعلّقًا بـ(نسبّحه)، وعلى التّقديرِ الأوّلِ مُتعلّقًا بـ(أَتيْتُهُ) المُقدّر، والمَعنَى في ذلكَ مُتقارب.

و(سُبحانَ) لا يَنصَرِفُ، أي: لا يُستَعمَلُ إلا مَنصُوبًا على المَصدَرِيّةِ، ولا يُستَعمَلُ إلا مُضَافًا في اللغةِ الفصيحةِ. ومَعنَى (سُبحانَ اللهِ): سَبَّحتُهُ تَسبيحًا، بمَعنَى نَزّهتُهُ تنزيهًا، أي بِمَعنَى قُلتُ: سُبحانَ اللهِ، وعن أبي العبّاس[3]: أنزّهُهُ من السّوءِ بَرَاءَة.

ولفظُ (اللهِ) مَجرُورٌ بإضافةِ (سُبحانَ) إليهِ. و(العَظِيم) مَجرُورٌ صفةً لـ(اللهِ)، بمَعنَى: المُختَصّ بجَميعِ صِفاتِ الإلهية، المُنَزّه عمّا لا يجُوز. و(حَمدِ) مجرُورٌ لفظًا بالبَاءِ الجارّةِ، وضَميرُ اسمِ اللهِ تعالى مَجرُورٌ مَحلاً بإضافَةِ (حَمدِ) إليهِ، وكُلُّ ذَلكَ واضِحٌ، والوَاوُ في (وبِحَمدِهِ) عاطِفةٌ، والمَعطُوفُ عَلَيهِ هو التَّعظِيمُ المُقَدَّرُ كما ذَكَرنَا.

١- حياة القلوب: الورقة (٣٢٤/ أ).

٢- البحر الزخار: ٢/ ٢٥٧.

٣- لم أقف على قوله. وقال سيبَوَيهِ: (زعم أبو الخطاب أن سبحان الله كقولك: براءة الله من السوء، كأنه يقول: (أبرئ) براءة الله من السوء). الكتاب: وينظر: لسان العرب: ٣/ ٣٠٠ (سبح)، وتاج العروس: ٦/ ٤٤٧ (سبح).

ثُمّ إذَا فَعَلَ المُصَلّي ذلكَ ثلاثًا بترتيلٍ وتَأمّلٍ للمعاني قَصَدَ الانتقالَ عَنهُ إلى الاعتِدَالِ امتِثالاً لأمرِ اللهِ تعالى، ويكُونَ القَصدُ عندَ الرّفعِ، فإذَا أكملَ اعتدَالَهُ دَعَا إلى اللهِ سُبحانَهُ أن يتقَبّلَ منهُ ذَلكَ الحَمدَ في رُكُوعِهِ بأن يَقُولَ إن كانَ إمامًا أو مُنفَرِدًا: (سَمِعَ اللهُ لِمَن حَمِدَهُ)، ويَقصدُ مع الدّعاءِ أداءَ الّذي شُرِعَ عليهِ في الصّلاةِ من التّسميعِ، ومَفعُولُ (سَمِعَ) مَحذُوفٌ، والتّقديرُ: سَمِعَ اللهُ الحَمْدَ لِمَن حَمِدَهُ.

و(سَمِعَ): فِعلٌ مَاضٍ مَبنِيّ على الفَتحِ، يَتَعدّى بنَفسِهِ إلى وَاحِدٍ فَقَط، نحو: سَمِعتُ الصّوتَ، إلا أن يعلّقَ بعَينٍ[1]، نحو: سَمِعتُكَ تَقُولُ كَذَا، فإنّهُ حِينَئِذٍ يَنصِبُ المُبتَدَأَ والخَبَرَ كَأفعَالِ القُلُوبِ، ومَفعُولُهُ حِينَئِذٍ مَضمُونُ الجُملَةِ، أي: سَمِعتُ قَولَكَ.

واسمُ اللهِ مَرفُوعٌ؛ لِكَونِهِ فَاعِلَ (سَمِعَ).

وقَولُهُ: (لِمَن): جَارٌّ ومَجرُورٌ، فالجَارُّ اللامُ، والمَجرُورُ (مَن) وهُوَ مَوصُولٌ بمَعنَى الّذي.

و(حَمِدَ) فِعلٌ مَاضٍ مَبنِيّ على الفَتحِ، وهُو صِلَةُ المَوصُولِ، والعائِدُ [١٥/ ب] ضَمِيرُهُ الفاعِلُ المُستَتِرُ، والضّمِيرُ البَارِزُ الرّاجِعُ إلى اللهِ تعالى مَنصُوبُ المَحَلِّ بالفِعلِ الّذي اتّصَلَ بهِ.

وإذَا كانَ المُصَلّي مُؤتَمًّا قال: (رَبّنَا لَكَ الحَمْدُ).

فـ(ربَّ) مَنصُوبٌ لِكَونِهِ مُنَادًى مُضَافًا إلى ضَمِيرِ المُتَكَلّمِينَ، وحَرفُ النّدَاءِ مَحذُوفٌ. والتّقدِيرُ: يَا رَبّنَا، وإنّما جاز حذفُهُ من (رَبِّ) مع كونِهِ اسم جنس؛ لِكونِهِ مُضافًا إلى مَعرفةٍ. ومِثلُهُ قَولُهُ تعالى: ﴿رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ﴾ [الأعراف:١٤٣]، ونحوه.

و(الحَمْدُ): مُبتدأٌ، وخَبَرُهُ الجَارُّ والمَجرُورُ المُقَدّمُ علَيهِ، وإنّما قُدِّمَ لِيُفيدَ الاختِصاصَ، والمَعنَى: الحَمدُ مُختَصٌّ بكَ دُون غَيرِكَ.

ثُمَّ يقصدُ الانتِقَالَ عَن الاعتِدَالِ إلى أعظَمِ التّذَلّلِ لِخَالِقِهِ، وهُو وَضعُ وَجهِهِ الّذي هُو أشرَفُ جَسَدِهِ على الأرضِ إهَانَةً لَهُ في طَلَبِ رِضَا مولاهُ، فإذَا استكمَلَ قصد

١- أي: العامل في اسم ذات، كالكاف في قوله: سَمِعتُكَ تَقُولُ كَذَا.

ذَلكَ كبَّرَ فقَالَ: (اللهُ أكْبَرُ)، أي: الإلهُ الأعظمُ أكبرُ من كُلِّ ما يَكبرُ قَدرُهُ في النّفوس، فَيحقّ لَهُ أن أهينَ لَهُ أشرَفَ جَسَدِي بوَضعه وتنكيس رأسي على الأرض، يَستكملُ قَصدَ ذلكَ كُلّه قبلَ أن يَهوِيَ للسّجُود، ثُمّ يَسجُدُ مُكبّرًا، مُمكّنَ جَبْهَته وأنفه على الأرض، ثُمّ يقصدُ بتَسبيحِه ما قَصَدَهُ في تَسبيح الرّكُوع، خَلا أنّهُ يَقُولُ هُنَا: (الأعلَى) مُطَابَقَة لانخفاضه؛ لأنّه قد انخَفَضَ لله أبلغَ ما يَمكنهُ من الانخفاض، فَوَصفَ اللهَ بأنّهُ الأعلى، أي: الّذي لا انخِفَاضَ لعَظَمَتِه، بل هي أعلَى من كُلِّ عَالٍ.

و(أعْلَى) أفعَلُ تَفضيلٍ، مَستعَمَلٌ هنا بالألفِ واللام، ولا يَظهَرُ عَلَيهِ الإعرابُ؛ لأنّ آخِرَهُ لا تَكُونُ إلا سَاكِنَةً؛ لِعَدَم قَبُولها الحَرَكاتِ.

وإذَا استَكملَ الثّلاثَ كما فَعَلَ[1] في الرُّكُوع نَوَى الاعتِدَالَ امتِثالاً فكَبَّرَ لَهُ كذَلِكَ، ثُمَّ نَوَى تكرَارَ ذَلكَ الخُضُوعِ، الّذي هُوَ أبلَغُ التَّعَبُّدَات، فيُكَرّره لِكونه أبلَغَ ما في وسعِه من التَّذَلّلِ فَكبّرَ كذَلكَ، وفَعَلَ في سُجُودِه الثّاني كما فَعَلَ في الأوَّلِ، ثُمَّ نَوى الانتقَالَ إلى القِيَام لِربِّ العالَمِينَ فكَبَّرَهُ، أي: هُوَ أكبَرُ ما يَكبرُ في النُّفُوسِ فيَحِقُّ لَهُ التَّعبُّدُ بالقِيَام لَهُ، وإعادَةَ السُّجُودِ.

ثُمَّ يَفعَلُ في قِرَاءَتِه ورُكُوعِه وسُجُوده في الثّانيةِ كما فَعَلَ في الأُولَى، من: نِيّةٍ وذِكرٍ وعَمَلٍ وتَرتِيلٍ واسْتِحضَارٍ لِلمعاني المَذْكُورَة، وَليَحذَرْ كُل الحَذَرِ أن تَستَعجلَهُ النَّفسُ والشَّيطَانُ فَيصرفَاهُ عن استِكمالِ الأذْكَارِ والأركَانِ على الوَجهِ الّذي بيَّنّاهُ، فَيَفُوته رِضا مَولاهُ تَبارَكَ وتَعالَى.

---

١ - (لأنّ آخِرَهُ لا تَكُونُ إلا سَاكِنَةً؛ لِعَدَم قَبُولها الحَرَكاتِ. وإذَا استكملَ الثّلاثَ كما فَعَل)، تكرار في المخطوط، والصّواب ما أثبت.

[الكَلامُ عَلَى قُعُودِ التَّشَهُّدِ وَإِعرَابُ أَذْكَارِهِ]

ثُمَّ إذا أَرَادَ [١٦/ أ] القُعُودَ لِلتَّشَهُّدَينِ نَوَى امتِثَالَ المَشرُوعِ عن النُّطقِ بهِمَا في تِلكَ الحَالِ، وأَرَادَ بِقَولِهِ: (بِاسْمِ اللهِ) و(باللهِ) أنَّهُ أَتى بما فَعَلَ من الصَّلاةِ مُستَعِينًا بِذِكرِ اسمِ اللهِ، وبِإِعَانَةِ اللهِ. فَحَرفُ الجرِّ في المَوضِعَينِ مُتَعَلّقٌ بِما هُوَ في حُكمِ المَوجُودِ كَما مَرَّ.

ولَفظُ (اللهِ) مَجرُورٌ في الأَوَّلِ بالإضافَةِ، وفي الثّاني بِحَرفٍ، والوَاوُ حَرفُ نَسَقٍ.

ثُمَّ يَقُولُ: (وَالحَمدُ للهِ) على ذَلك، وهُوَ مبتَدَأ وخَبَرٌ، والظّاهر أنّ الوَاوَ فيهِ اعتراضيّة، والله أعلم.

ثُمّ يَقُولُ: (والأسماء الحسنَى) الجامِعةُ لِصفَاتِ الكمالِ، ويُريدُ بِها التِّسعةَ والتِّسعينَ، وغَيرها من صِفاتِ التَّعظِيم.

قِيلَ: وذَلكَ تَتِمّةٌ لِلتَّحمِيدِ، كلّها مُستَحقّةٌ لله. قال الإمام المهدي[1]: فيقصد بقولِهِ: وَالحَمدُ للهِ، والأسماء الحسنَى كلّها لله، والثّناء الحَسَن، والوصف الجَميل الّذي تَضمّنتْه الأسماء الحسنَى كلّها مُختصّة بِمَن أُدِّيَت لَهُ هذهِ العِبادَةُ، انتَهَى.

فقَولُهُ: (والأسماءُ) مَرفُوعٌ بِالابتِدَاءِ، والوَاوُ فِيهِ عاطِفةٌ، وهُوَ جَمعُ اسمٍ، فهَمزَتُهُ الأخِيرَةُ مُنقَلِبَةٌ عن وَاو على أصل البَصريّينَ.

و(الحُسنَى) صِفَةٌ للأَسماءِ مَرفُوعَةٌ تَقدِيرًا؛ لِكَونِ آخرها ألفًا لا يَقبَلُ الحَرَكَةَ كما تقدَّمَ، وهُوَ اسمُ تَفضِيلٍ مُستَعمَلٌ بالألِفِ واللام مثل الفُضلَى.

وقَولُهُ: (كلّها لله) مُبتَدأ وخَبَرٌ، وَقَعَا خَبَرًا عن الأسماءِ الحُسنَى، و(كلُّها) تأكِيدٌ للأسماءِ الحُسنَى، والخَبَرُ قَولُهُ: (لله) فقط.

١- البحر الزخار: ٢/ ٢٧٨.

ثُمّ يَقُولُ: «التّحيَّاتُ للهِ»[1]، أي: العَظَمَةُ للهِ، وقِيلَ: أي: الملك للهِ، وقِيلَ: أي: الدَّوَامُ والبَقاءُ للهِ، وقِيلَ: سَلامُ الخَلْقِ؛ لِقَولِه تعالى:

﴿تَحِيَّتُهُمۡ يَوۡمَ يَلۡقَوۡنَهُۥ سَلَٰمٞ﴾ [الأحزاب:٤٤].

و(التَّحيَّاتُ) جَمعُ تَحِيَّة، مُبتَدَأ وخَبَرُهُ (للهِ)، وأصل تَحِيَّة: تَحْيِيَة، على وزنِ (تَكْرِمَة)، نُقلَت كَسرَةُ اليَاءِ الأولَى إلى الحَاءِ، ثُمّ أدغِمَت اليَاءُ في اليَاءِ.

ثُمّ يَقُولُ: (والصَّلَوَاتُ)، أي: هَذه المَكتُوبَاتُ.

(الطَّيِّبَاتُ)، أي: الأعمالُ الصَّالِحَةُ، وقِيلَ: المَحامدُ للهِ تعالى، وخَبَرُ (الصَّلَوَاتُ) و(الطَّيِّبَاتُ) مَحذُوفٌ، دل عَلَيه خَبَرُ التَّحيَّات، والعَطفُ على هَذَا التَّقدِير من بَاب عَطف الجُملَة على الجملَةِ، ويَجُوزُ أن يَكُون (الصَّلَوَاتُ) و(الطَّيِّبَاتُ) مَعطُوفَين على المُبتَدَأ الأوّلِ الّذي هو (التَّحيَّاتُ)، وخَبَرُ الجَمِيعِ وَاحِدٌ، وهُوَ المَلفُوظُ بِهِ، ويَكُونُ حِينَئذ من بَاب عَطف المُفرَدِ.

ثُمّ يَختِمُ ذلكَ بأن يَقُولَ: (أشْهَدُ أن لا إِلَهَ إلا اللهُ)، أي: أشْهَدُ أن لا إِلَهَ تَحِقُّ لَهُ هَذِهِ العِبَادَةُ إلا هَذَا الإلَهُ المَعبُودُ.

و(أشْهَدُ) فعلٌ مُضَارعٌ وعلامَةُ مُضارعتِهِ الهَمزَةُ، وهُوَ مَرفُوعٌ؛ لِتَجَرُّدِهِ عن النَّاصِب والجَازِم.

و(أَنَ) هِيَ المُخَفَّفَةُ من الثَّقِيلَة، ومَنصُوبها ضَميرُ شَأنٍ وَاجبُ الحَذفِ، ومِمَّا يَدُلُّ [١٦/ ب] على أنّها المُخَفَّفَة من الثَّقِيلَةِ، ومَنصُوبها ضَميرُ شَأنٍ وَاجبُ الحَذفِ مَا رُوِيَ عن بَعضِهِم أنّهُ قالَ: كُنّا مع بُرهان الدّين المُطرزي[2]، فَأُتِيَ إليهِ بِرُقعَةٍ فيها

---

١ - رواه البخاري في صحيحه: ١/ ١٦٦، رقم (٨٣١)، كتاب الأذان/ باب: التشهد في الآخرة، و١/ ١٦٦-١٦٧، رقم (٨٣٥)، باب: ما يتخير من الدعاء بعد التشهد وليس بواجب، و ٢/ ٦٣، كتاب العمل في الصلاة/ باب: من سمّى قومًا أو سلّم في الصلاة على غيره مواجهة وهو لا يعلم، و ٨/ ٥١، رقم (٦٢٣٠)، كتاب الاستئذان/ باب: السّلام اسمٌ من أسماءِ اللهِ تَعالَى، و ٩/ ١١٦، رقم (٧٣٨١)، كتاب التّوحيد/ باب: قول الله تعالى أنا الرّزّاقُ ذُو القُوّةِ المَتِينُ.

٢ - أبو الفتح، ناصر بن عبد السَّيّد بن على المطرّزيّ الخوارزمي: أديب، نحويّ، عالم باللغة، من فقهاء الحنفية. (ت٦١٠هـ). ينظر: وفيات الأعيان: ٥/ ٣٦٩، وبغية الوعاة: ٢/ ٣٠٠، والأعلام: ٧/ ٣٤٨.

مكتُوب: أَشْهَدُ أن لا إِلَهَ إلا اللهُ، وأَشْهَدُ أَنْ محمّدٌ رسُولُ الله، (أنْ) ها هنا هي المُفسّرة أم لا؟ فَكَتَبَ في الجَوابِ: بل هي (أنْ) المُخَفَّفَةُ من الثَّقِيلَةِ، بدليل المعطُوفِ بعدها، وليست بِمُفَسّرة. انتهَى.

و(لا) هي الّتي لِنَفي الجنسِ، والنّكِرةُ بَعدَها مَبنِيّة على الفتحِ؛ لِتَضمّنها (من) الاستغراقيّة كما مرّ.

و(إلا) حرف استثناء.

و(الله) مُستَثنَى، ورَفعُهُ على البدلِ هو القَوي المَشهُور، وأمّا نَصبُهُ على الاستثناءِ فَهُو فِيهِ أضعَفُ منه في نحو: لا أحَدَ فِيها إلا زَيدًا؛ لأنّ العامل فِيهِ وهُوَ خَبَر (لا) مَحذُوف؛ إمّا قبلَ الاستثناءِ، وإمّا بَعدَه، وفي: لا أحَدَ فيها إلا زَيدًا ظاهر، وهُوَ خَبَرُ (لا)، وتَحقِيقُهُ أنّ النَّصبَ على الاستِثناءِ مُطلَقًا أقَلُّ من البَدَلِ كما لا يَخفَى، وهُوَ مع في نحوَ: لا رَجُلَ فِيها إلا زَيدًا مُلتَبسٌ بما لا يَجُوزُ من البدلِ من لَفظِ لا رَجُلَ، ولا يَلتَبسُ بالبَدَلِ غَيرِ الجائزِ في: مَا جَاءنِي من أحدٍ إلا زَيدًا، وأمَّا في: ما رأيتُ أحَدًا إلا زَيدًا[1] فإنّه مُلتَبسٌ بِبَدَلٍ جائز.

قالَ نَجمُ الدِّينِ[2]: فَعَلَى هَذَا لا يَكَادُ يَجِيء النَّصبُ في نحوِ: لا أحَدَ فِيها إلا زَيدًا، إلا في القَلِيلِ. قال الشَّاعِرُ[3]: [البسيط]

مهـامـهًـا وحُزُونًـا لا أَنِيسَ بِهَا … إلا الضَّوَابِحَ والأَصْدَاءَ وَالبُومَا

وأمَّا نحوُ قَولِكَ: لا إلَهَ إلا اللهُ، ولا فَتَى إلا عَلِيٌّ، وَلا سَيفَ إلا ذُو الفِقَارِ[4]، فالنَّصبُ على الاستثناءِ فِيهِ أضعفُ منه في نحوِ: لا أحَدَ فِيها إلا زَيدًا؛ لِما ذَكَرنَاهُ

١- (وأمَّا في رأيتُ أحَد إلا زَيدًا) في المخطوط، والصَّوابُ ما أثبت.
٢- شرح الرّضيّ: ٢/ ٧٦٢.
٣- البيت للأسود بن يعفر النّهشلي، وهو من شواهد: أمالي المرتضى: ٢/ ٤٨، وشرح المفضّليّات للتّبريزيّ: ١٣٩٦، وشرح الرّضيّ: ٢/ ٧٦٢، وخزانة الأدب: ٣/ ٣٨٢.
٤- ينظر: السيرة النّبوية: ٣/ ١٤٧، وتاريخ الطّبريّ: ٢/ ٥١٤.

أَوَّلاً من ظُهُورِ العاملِ في نحوِ: لا أَحَدَ فِيها إلا زَيدًا، وحَذفِهِ في نحوِ: لا إِلَهَ إلا اللهُ، فاعرِفْ ذَلِكَ.

قال نجمُ الدِّين[١]: وأصلُ (شَهِدتُ) أن يَتَعَدَّى بالبَاءِ، نحو: شَهِدتُ بكَذَا، وشَهِدتُ بأَنَّ زَيدًا قَائِمٌ، ويَجُوزُ معَ (أنّ) حَذفُ الجَارّ كما هُوَ القِيَاسُ، فتَقُولُ: أَشْهَدُ أَنَّكَ قَائِمٌ.

قالَ: وأمَّا قَولُكَ: شَهِدتُ إِنَّكَ لَقَائِمٌ، وقَولُهُ تعالَى: ﴿...نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ...﴾ [المنافقون:١]، فَشَهِدتُ مَحمُولٌ على عَلِمتُ؛ لأَنَّ أصلَ الشَّهَادةِ أن تكُونَ عن عِلمٍ، فَيَكُونُ مُعَلّقًا كـ(عَلِمتُ أنّ زَيدًا لَقائمٌ)، إلا أَنَّهُ لا يَنصبُ المَفعُولَين نَصبَ عَلِمْتُ، ولا تَقُولُ: شَهِدتُ زَيدًا قَائِمًا، ولا يَجُوزُ معَ البَاءِ إجرَاؤُهُ مُجرَى عَلِمْتُ، نحو: أشْهَدُ بأَنَّ زَيدًا لَقَائِمٌ؛ لأَنَّ حَرفَ الجَرِّ لا يُعلقُ، ولا يَجُوزُ: أَشْهَدُ أَنَّهُ ذَاهِبٌ وإِنَّكَ لَقَائِمٌ؛ لِعَطفِكَ الجُملَةَ على المُفرَدِ، وقَد تُجرِي عَلِمْتُ مُجْرَى القَسَمِ عَلَى ضَعفٍ، فتقُولُ: عَلِمْتُ إِنَّ زَيدًا قَائمٌ، بكَسرِ (إِنَّ)، وكَذَلِكَ شَهِدتُ، تَقُولُ في الشِّعرِ: أَشْهَدُ إِنَّ زَيْدًا ذَاهِبٌ بالكَسْرِ، والمَشْهُورُ الفتحُ فِيهِمَا. كَذَا ذَكَرَهُ نَجْمُ الدِّين.

ثُمَّ تَقُولُ[٢] [١٧/ أ] مُحَقِّقًا للشَّهَادَةِ: (وَحْدَهُ لا شَرِيْكَ لَهُ)، وقَد اختَلَفَ النَّحويُّونَ في انتِصَابِ (وَحْدَهُ، وَحْدَكَ) في مَرَرتُ بِهِ وَحْدَهُ، وافعَلْهُ وَحْدَكَ، ونحوِ ذَلِكَ.

قال سِيبَوَيْهِ وأتبَاعُهُ[٣]: إنّه منتَصِبٌ على الحاليّة، وهو من المعارفِ المَوضُوعَةِ مَوضِعَ النَّكِرَاتِ.

وأصلُ وَحْدَكَ [وَحْدَتَكَ][٤]، فحُذِفَتِ التَّاءُ لِقِيَامِ المُضَافِ إليهِ مقامَها، كما في قَولِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [الأنبياء:٧٣]، والوَحْدَةُ الانفِرَادُ، ويَجُوزُ أن يكُونَ

١- شرح الرّضيّ: ٤/ ١٢٧٤-١٢٧٥.

٢- (ثُمَّ تَقُولُ القبلة مُحَقِّقًا) في المخطوط، والصّواب ما أثبت.

٣- الكتاب: ١/ ١٨٧، والمقتضب: ١/ ١٨٦، وشرح الرّضي: ٢/ ٦٤٢.

٤- من: شرح الرّضي: ٢/ ٦٤٢.

الوَحْدُ[1] والحِدَةُ مَصدَرَ: وَحَدَ يَحِدُ، كَوَعَدَ يَعِدُ وَعْدًا وَعِدَةً.

وقالَ أبو علي الفارسيّ[2]: إنّهُ مَصدَرٌ مُنتَصِبٌ على أنّه مَفعُولٌ مُطلَقٌ لِلحالِ المُقدَّرِ، أي: مَرَرتُ بِهِ مُنفَرِدًا وَحْدَهُ، وافعَلْهُ مُنفَرِدًا وَحْدَكَ، أي: انفِرَادَكَ.

فهَذَا المَصدَرُ وإن قامَ مقامَ الحَالِ مُنتَصِبٌ على المَصدَرِيّةِ كما يَنتَصِبُ على الظّرفيّةِ ما قامَ مقامَ خَبَرِ المُبتَدَأِ من الظّرُوفِ، نحو: زَيْدٌ قُدَّامَكَ، ولا يُعرَبُ إعْرَابَ ما قامَ مقامَه، فَهُوَ عندَ البَصريّينَ إمَّا حَالٌ، أو قَائِمٌ مقامَ الحالِ.

وذَهَبَ الكُوفيّونَ إلى أنّ انتِصَابَ (وَحدَهُ) على الظّرفيّةِ، أي: على حالِهِ لا مع غَيرِهِ، فهُوَ في المَعنَى ضِدُّ (مَعًا) في قَولِكَ: جَاؤُوا مَعًا، وكَمَا أنّ في (مَعًا) خِلافًا، هَل هُوَ مُنتَصِبٌ على الحَالِ، أي: مُجتَمِعِينَ، أو على الظَّرفِ في زَمَانٍ وَاحِدٍ، فكَذَا اختُلفَ في (وَحْدَهُ) في نَحْوِ: جاءَ وَحْدَهُ، أهُوَ حَالٌ، أي: مُنفَرِدًا، أو ظَرفٌ، أي: لا مَعَ غَيرِهِ.

قالَ نَجْمُ الدِّين[3]: وجَاءَ (وَحْدَهُ) مَجرورًا في مَوَاضِعَ مَعدُودَةٍ؛ قَرِيعُ وَحْدِهِ، وَنَسِيجُ وَحْدِهِ، أي: انفِرَادِهِ، وهُوَ في الأصلِ ثَوبٌ لا يُنسَجُ على مِنوَالِهِ مِثْلُهُ، فاستُعِيرَ لِلشَّخصِ المُنقَطِعِ النَّظِيرِ.

ويُقَالُ: فُلانٌ جُحَيشُ[4] وَحدِهِ، وعُيَيرُ وَحدِهِ، ورُجَيلُ وَحدِهِ، في المُعجَبِ برَأيِهِ.

ويُقَالُ: جاءَ [عَلَى][5] وَحدِهِ، أي: على انفِرَادِهِ، و(عَلَى) بمَعنَى (مَعَ)، فـ(وَحْدَهُ) لازِمُ الإفرَادِ والتّذكِيرِ والإضَافَةِ إلى المُضْمَرِ، ولازِمُ النَّصبِ إلا في المَوَاضِعِ المذكُورَةِ. ذَكَرَهُ نَجمُ الدِّينِ[6].

١- (الوَحدَةُ) في المخطُوط، والصَّوابُ ما أثبت، بدَليل أنّه قال بعد ذلك: (كَوَعَدَ يَعِدُ وَعْدًا وَعِدَةً).

٢- المسائل العضديّات: ٣٣ مسألة (٧). وينَظر: شرحَ الرّضي: ٢/ ٦٤٣.

٣- شرح الرّضي: ٢/ ٦٤٧-٦٤٨.

٤- (حُشَيشٌ) في المخطوط، والصّواب ما أثبت. ينظر: شرح الرّضي: ٢/ ٦٤٨.

٥- من: شرح الرّضي: ٢/ ٦٤٨.

٦- شرح الرّضي: ٢/ ٦٤٨.

و(لا) في [لا][1] شَريكَ لَهُ هي (لا) الّتي لِنَفي الجنس.

و(شَريكَ) اسم (لاَ)، وهُوَ مَبنِيٌّ على الفَتحِ؛ لِمَا تَقَدَّمَ في نَظِيرِهِ، وخَبَرُهَا الجارُّ والمَجرُورُ، أعني (لَهُ)، وفي رَافِعِهِ خِلافٌ كما مَرَّ.

ثُمَّ إذا فَرَغَ المُصَلِّي من الشَّهادَةِ بِاللهِ الّذي وَجَّهَ العَبدَ للعِبادَةِ إليه عَطَفَ على ذَلكَ بالشَّهادَةِ بِرَسُولِهِ الّذي أتى بِوُجُوبِ تِلكَ العِبادَةِ، إذ كُلٌّ من الشَّهادَتَينِ تُتِمُّ الأُخْرَى، فقالَ: (وأشْهَدُ أن محمّدًا)، أي: الّذي أتى بِوُجُوبِ هَذا التَّعَبُّدِ المَخصُوصِ.

(عَبدُهُ) أي: مُذَلِّلُ نَفسهِ للهِ طَوعًا لَهُ تَعالَى بالمُوَاظَبَةِ على عِبادَتِه لَيلاً ونَهَارًا.

(وَرَسُولُهُ) أي: إلى عِبادَةِ الشَّرائعِ الوَاجِبَةِ والمَندُوبَةِ والمُباحَةِ والمَكرُوهَةِ،[١٧/ ب].

و(مُحَمَّدًا) مَنصُوبٌ لِكَونِهِ اسمَ (أَنَّ) المَفتُوحَة.

و(عَبْدُهُ) خَبَرُهَا، وهُوَ وَاجِبُ الرَّفعِ.

و(رَسُولُهُ) مَعطُوفٌ عَلَيهِ، وارتِفَاعُ خَبَرِها بِهَا عِندَ البَصرِيّينَ، وذَهَبَ الكُوفِيُّونَ إلى أنّهُ لا عَمَلَ لَهَا في الخَبَرِ، وأنّه مُرتَفِعٌ بما كانَ مُرتَفِعًا بِهِ قَبلَ دُخُولِهَا، فَلَو عَكَسَ العَبدُ الإعرَابَ، بِأن رَفَعَ اسمَهَا، ونَصَبَ خَبَرَهَا، أو نَصَبَهُما، أو جَرَّهُما، أو رَفَعَهُمَا، أو غَيرَها، إلى غيرِ ما ذَكَرنَاهُ أولاً من سَائرِ وُجُوهِ التَّغييرَاتِ لَكَانَ مُخطِئًا.

قال الشَّيخُ طَاهِرٌ[2] في شَرحِهِ: وَمن هَا هُنا قُلنَا: إنّ مَن قالَ: أشْهَدُ أَنَّ محمّدًا رَسُولَ اللهِ، بِنَصبِهِمَا جَميعًا لم يَكُن قد شَهِدَ لَهُ ﷺ بالرِّسالَةِ؛ لأنّهُ لم يُخبِر عَن مُحَمَّدٍ مَعَ نَصبِ الرَّسُولِ بشَيءٍ، ولا اعتَرَفَ بِهِ، قالَ: وكَذَلكَ لَو قالَ: إنّ اللهَ رَبَّنَا، لم يَكُن مُعتَرِفًا بِشَيءٍ، فإن رَفَعَ الرَّبَّ كانَ مُعتَرِفًا بالرُّبُوبِيَّةِ، وهو الصَّوَابُ. انتَهَى.

١- زيادة يقتضيها السّياق.

٢- أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوي المصري؛ أحد الأئمة في هذا الشأن، والأعلام في علوم العربية وفصاحة اللسان، (ت٤٦٩هـ). ينظر: المنتظم: ١٦/ ١٨٦، ووفيات الأعيان: ٢/ ٥١٥، وسير أعلام النّبلاء: ١٨/ ٤٣٩. وينظر قوله في: شرح المقدمة المُحْسِبَة: ٢/ ٤٧٦.

فَيَنبَغِي من المُصَلِّي العِنَايَةُ في إعرَابِ ما يَحتَاجُ إلَيهِ في صلاَتِهِ[١]، إذ هُوَ من المُهِمَّاتِ، كما عَرَفتَ هَذَا.

وأمّا ما ذَكَرَهُ بَعضُ أصحَابِ الفَرَّاءِ[٢] من جَوَازِ نَصبِ الجُزأين بجَمِيعِ الحُرُوفِ المُشَبَّهَةِ[٣]؛ لِما رَوَوْا عنه ﷺ: «إنَّ قَعْرَ جَهَنَّمَ لَسَبْعِينَ خَرِيفًا»[٤]، وما أنشَدُوا[٥] لبعضِ الشّعَرَاءِ[٦]: [الرجز]

كَـــأَنّ أُذْنَـــيــهِ إذا تَـشَـوَّفَـــا
قَـــادِمَــتَـــا أو قَـلَـمًا مُحَــرَّفَـــا

وذلك أنّ اسمَ (كَأَنَّ) [مُشَبَّهٌ، وَخَبَرُهُ][٧] مُشَبَّهٌ بِهِ، فَهُمَا مَفعُولانِ لِـ(شَبَّهتُ):
الأول: بِلا جَارٍّ.
والثّاني: بِحَرفِ جَرٍّ.
فليسَ ما ذَكَرُوهُ المشهورَ[٨]، وقَد رُدَّ عَلَى هَذَا الشَّاعِرِ وَقْتَ إنْشَادِهِ هَذَا البَيْتَ.

١- (فيه صلوته) في المخطوط، والصَّوَاب ما أثبت.
٢- ينظر: شرح الرّضي: ٤/ ١٢٣٧.
٣- وهي: (إنَّ، أنَّ، كأنَّ، لَكنَّ، لَيتَ، لعَل). ينظر: شرح التّسهيل: ٢/ ٩، وشرح ابن عقيل: ١/ ٣١٧، وتاج علوم الأدب: ١/ ٤٤٠-٤٤١.
٤- قال النّوويّ: (وَوَقَعَ في مُعْظَم الأُصُول وَالرِّوَايَات (لَسَبْعِينَ) بِالْيَاءِ، وَهُوَ صَحِيح أَيْضًا). شرح صحيح مسلم: ١/ ٣٤٢.
وهذا من كلام أبي هريرة ﷺ، قاله في ختام حديث رواه عن النبيّ ﷺ أنّه قال: «يَجمَعُ اللهُ تَبارَكَ وتَعالَى النَّاسَ فَيَقُومُ المُؤمِنونَ حين تزلفُ الجَنَّةُ فَيأتُونَ آدم ﷺ فيقولُونَ: يَا أَبَانَا اسْتَفتِحْ لَنَا الجَنَّةَ...». قال أبو هريرة في ختام روايته: (والذي نَفْسُ أبي هُرَيرَةَ بيده إنَّ قَعْر جَهَنَّمَ لَسَبْعِينَ خَرِيفًا). رواه الحاكم في المستدرك على الصحيحين، في كتاب الأهوال: ٥/ ٥٣، رقم (٨٨١٠).
٥- أي: الكوفيّين، كما في: ضرائر الشّعر: ١٠٨.
٦- الرّجز منسوب لمحمّد بن ذُؤَيب العماني، وهو في صفة فرس. ينظر:
الكامل للمبرّد: ٣/ ١٠٤٦، والخصائص: ٢/ ٤٣٠-٤٣١، ومغني اللبيب: ٣/ ٨٢، وخزانة الأدب: ١٠/ ٢٣٧.
٧- من: شرح الرّضي: ٤/ ١٢٣٨.
٨- جملة: (فليس ما ذَكَرُوهُ المشهورَ) واقعة في جواب (أمّا) لقوله السابق: (وأمّا ما ذَكَرَهُ بَعضُ أصحَابِ الفَرَّاءِ).

وقالَ المَمْدُوحُ[1]: الصَّوَابُ: [الرجز]

تَحْسَبُ أُذْنَيهِ إذا تَشَوَّفا
قَادمةً ....

وأمَّا الحديث فالمَرويُّ: «إنَّ قَعْرَ جَهَنَّمَ لَسَبْعُونَ خَرِيفًا»[2]، أو «إنَّ قَعْرَ جَهَنَّمَ لَسَبْعِينَ خَرِيفًا»[3] ذَكَرَهُ نَجمُ الدِّينِ[4].

١- الخليفة الرّشيد هارون بن محمد عبد الله بن محمد علي بن عبد الله بن العباس، احد الخلفاء العبّاسيّين (ت١٩٣هـ). ينظر: تاريخ الطبريّ: ٨/ ٣٤٥، والمنتظم: ٩/ ٢١٧، وخزانة الأدب: ١٠/ ٢٣٨.

٢- صحيح مسلم: ١/ ١٢٩-١٣٠، في كتاب الإيمان / باب: أدنى أهل الجنة منزلة فيها. وهو وجه من وجوه الرّواية كما بيّنها النّووي.

٣- (إنَّ في قَعْر جَهَنَّمَ لَسَبْعِينَ) في المخطوط، والصّواب ما أثبت؛ لأنّني لم أقف على هذا الحديث بهذا اللفظ في كلّ كتب تخريج الحديث، ولعلّه وهمٌ من الناسخ، وممّا يُؤكّد ذلك أنّ المؤلّف أتبع الحديث بقوله: (ذَكَرَهُ نَجمُ الدِّين)، ونصّ نجم الدّين كما يأتي: (ويجوز عند بعض أصحاب الفرَّاء نَصبُ الجُزأَين بالخَمسَة الباقية [إنّ، أنّ، كأنّ، لكنّ، لعلّ] أيضًا، كما رَوَوْا عَنهُ عَليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ: (إنَّ قَعْرَ جَهَنَّمَ لَسَبْعِينَ خَرِيفًا). شرح الرّضي: ٤/ ١٢٣٧. وينظر: شرح التّسهيل: ٢/ ٩.

وقد تمّ تخريج هذا الحديث فيما مضى.

٤- شرح الرّضي: ٤/ ١٢٣٧.

[الكَلامُ عَلَى الصَّلاَةِ الإِبْرَاهِيمِيّةِ وإعرَابُهَا]

ثُمّ يَقصدُ المُصلّي الانتِقالَ إلى مُكافَأةِ الرَّسُولِ ﷺ عن إحسانِهِ بتَصدّرِهِ لإرشادِ العِبَادِ، فيَقُولُ:

«اللهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّد، وعَلَى آلِ مُحَمَّد»، أي: أكرِمْهُم بِأَفْضَلِ ما تُكْرِمُ بِهِ أولِياءَكَ.

وأصلُ (اللهُمَّ) (يا اللهُ)، حُذِفَ حَرفُ النِّدَاءِ الّذي هُوَ (يَا)، وَعُوِّضَ الميمانِ منهُ، وأُخِّرَتَا تَبرُّكًا بالابتِدَاءِ باسمِهِ تَعالَى.

وقالَ الفَرَّاءُ[1]: أصلُهُ يَا اللهُ أُمَّنَا بِالخَيرِ، فَخَفَّفَ بِحَذفِ الهَمزَةِ. وليسَ بِشَيءٍ؛ لأنّكَ تَقُولُ: اللهُمَّ لا تَؤُمَّهُم بِالخَيرِ.

وقَد يُجمَعُ بين (يَا) و(المِيم) المُشَدَّدَةِ في ضَرُورَةِ الشِّعرِ. قالَ[2]: [الرجز]

إنِّـــي إذَا مَـــا حَـــدَثٌ أَلَمَّـــا
أَقُــولُ يَـا الـلهُـمَّ يَــا الـلهُـمَّا

[وقَد يُزَادُ في آخِرِهِ][3] (ما). قالَ[4]: [الرجز]

وَمَـا عَلَـيْـكِ أَنْ تَـقُـولِي كُلَّمَا
صَليْـتِ أَوْ سَبَّحْتِ يَا اللَّهُمَّ مَا

١- معاني القرآن: ١/ ٢٠٣.

٢- الرجز لأبي خراش الهذليّ في: شرح أشعار الهذليّين: ٣/ ١٣٤٦، وهو من شواهد: المقتضب: ٤/ ٢٤٢، والمسائل الشّيرازيّات: ١/ ١٩٣، والمحتسب: ٢/ ٢٣٨، وأمالي ابن الشّجريّ: ٢/ ٣٤٠، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٩١، وشرح التّسهيل: ٣/ ٤٠١، وشرح الرّضي: ١/ ٤٥٨، والتّصريح بمضمون التّوضيح: ٤/ ٤٠، وخزانة الأدب: ٢/ ٢٩٥.

٣- من: شرح الرّضي: ١/ ٤٥٩.

٤- الرجز لا يُعرفُ قائلُهُ، وهو من شواهد: معاني القرآن للفرّاء: ١/ ٢٠٣، واللاّمات: ٨٦، والمسائل الشّيرازيّات: ١/ ١٩٣، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٩١، وشرح جمل الزّجّاجيّ: ٢/ ١٠٦، وشرح الرّضي: ١/ ٤٥٩، وخزانة الأدب: ٢/ ٢٩٦.

ارْدُدْ عَلَيْنَا شَيْخَنَا مُسَلَّمَا [١٨/ أ]
فَإِنَّنَا مِـــنْ خَيْرِهِ لَـــنْ نَـــعْـــدِمَا

ولا يُوصَفُ (اللهُمَّ) عِندَ سِيبَوَيْه[١]، كسَائرِ الأسمَاءِ المُختصَّة بالنِّدَاء.

وأجَازَ المُبَرّدُ وَصْفَهُ[٢]؛ لأنّهُ بمَنزلَةِ (يَا اللهُ)، وَقد يُقَالُ: يَا اللهُ الكَرِيمُ، واسْتَشْهَدَ بِقَولِه تَعَالَى: ﴿ قُلِ اللهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ﴾ [الزمر:٤٦].

وهُوَ عِندَ سِيبَوَيْهِ عَلَى النِّدَاءِ المُستَأْنَف[٣]. قالَ نَجمُ الدِّين[٤]: ولا أَرَى في الأسماءِ المُخْتصَّة بالنِّدَاء مَانعًا من الوَصْف. قالَ: لَكِنَّ السماع مفقود فيها.

و(صَلِّ)[٥] فعلٌ موقُوفٌ؛ لأنّه دعاءٌ، وصِيغة الأمر والدّعاءِ واحِدةٌ؛ ولذلك حُذِفَت ياؤُهُ كما تَقدَّمَ في قَولِه تَعالَى: ﴿اهدنَا﴾ [الفاتحة:٦].

وقَوله: (عَلَى مُحَمَّدٍ): جَارٌّ ومَجرُورٌ، فَالجَارُّ (عَلَى)، والمَجرُورُ (مُحَمَّدٍ)، وهُوَ مجرُورٌ بالكَسرَةِ؛ لأنّهُ اسمٌ عَرَبِيٌّ، فَلَيسَ فِيهِ من مَوَانعِ الصَّرفِ إلا العَلَميّة.

وقَوله: (وَعَلَى آلِ مُحَمَّد): مَعطُوفٌ عَلَيهِ، و(آلِ): مَجرُورٌ بـ(عَلَى)، و(مُحَمَّد): مَجرُورٌ بإضَافَةِ (آلِ) إلَيه، وذَلكَ وَاضِحٌ.

وقد احتَجّ بعضهم على أنَّ الصّلاة بمعنَى العَطفِ المُتَواطئ[٦] بين الدّعاءِ والرحمةِ والاستِغفارِ، يُتَعَبَّد بها تعالى، ولم يجعَلها مُشتركة لفظًا بين الثّلاثة.

١- قال سيبويه: (وإذا ألحقتَ الميمَ لَم تَصِف الاسمَ، مِن قِبَلِ أَنَّهُ صَارَ مَعَ المِيم عِندَهُم بِمَنزِلَةِ صَوتٍ كَقَولِكَ: يَا هَنَاهْ). الكتاب: ١/ ٣١٠.

٢- المقتضب: ٤/ ٢٣٩.

٣- قال سيبويه: (وأمـا قوله عز وجـلّ: ﴿اللهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ﴾ فعلى (يـا)...). الكتاب: ١/ ٣١٠.

٤- شرح الرّضي: ١/ ٤٥٩-٤٦٠.

٥- (وأصل) في المخطوط، والصَّوَاب ما أثبت.

٦- قال المناوي: (المُتَوَاطِئ: هُوَ الكُلِّيُّ الّذي يَكونُ حُصُولُ مَعنَاهُ، وصدقُهُ على إفراد الذّهنيّة، وَصِدْقُهَا عَلَيهِ بالسَّوِيَّة). التّوقيف على مهمّات التّعاريف: ٦٣٥. وينظر: آداب البحث والمناظرة: ٢٦.

و(الآل) هُم أهلُ البَيتِ الأخيارِ، وصَحَّت الصَّلاة على الآلِ مع الإطلاقِ كـ(آلِ إبرَاهِيم)، ولِقَولِه تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَيۡسَ مِنۡ أَهۡلِكَ﴾ [هود:٤٦]. ذَكَرَهُ في البحر[1].

وأصلُ (آل) عند سِيبَوَيهِ[2] (أهلُ) فأُبدِلت الهاءُ همزةً، ثُمَّ أُبدِلت الهمزةُ أَلِفًا؛ لأنّها ساكِنةٌ وقبلَها هَمزَةٌ.

وقال الكسائي[3]: هو آل، يؤُولُ، وأصلُهُ: الواو.

ثُمَّ يقول داعِيًا لمحمّدٍ ﷺ ثانِيًا: «وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ»، أي: وبكرامتك لهم تامَّةً نَامِيةً مُستَمِرَّةً.

و(بَارِكْ) مبني على السكون؛ لأنه دعاء، كَما مَرَّ، وتفسيرُ إعرابِ بَاقي الألفاظِ المَذكورَةِ كَمَا تَقَدَّمَ.

ثم يقُولُ مُشَبِّهًا بِالكَرَامَةِ المَطلُوبةِ لِمُحَمَّدٍ وَآلِهِ بالكَرامَةِ الّتي قَد مَنَّ اللهُ بِهَا عَلَى إبرَاهِيمَ وَآلِهِ «كَمَا صَلَيْتَ وَبَارَكْتَ عَلَى إبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إبرَاهِيمَ»، حيثُ جَعلتَ لَهُم لِسَانَ صِدْقٍ في الآخِرِينَ.

والكاف في قَولِهِ: (كَمَا صَليْتَ) هِيَ كَافُ التَّشبِيهِ دَخلتْ عَلَيهَا (مَا) الكافة، وفائدتُهَا بعدَ كَفِّهَا بِـ(مَا) تَشبِيهُ مَضمُونِ الجُملةِ بِمَضمُونِ الجُملَةِ، كما كانت قَبلَ كَفِّهَا؛ لتَشبيهِ المُفردِ بالمُفرَد.

١- البحر الزخّار: ٢/ ٢٧٧.

٢- لم أقف على قولــه، قــال ابن هشام اللخميّ: (و (آل) أصلُهُ (أهل)، ثُمّ أبدَلُوا من الهاء همزةً، فقِيل: (أأل)، ثُمّ أُبدلَ من الهَمزَةِ ألفٌ؛ كَرَاهيةً لاجتماع هَمزَتَين. ودَل على ذَلِكَ قَولُهُم في تَصغِيرِه: (أهَيــل)، فَرَدُّوهُ إلى أصلِه). المدخل إلى تقويم اللّسان: ٣٠. وقــد ذكــر هــذا القول بلا نسبة في مصادر كثيرة، منها: مشكل إعراب القرآن: ١/ ١٣٣، والمحرّر الوجيز: ١/ ٢٠٥، والبيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ٨١، والتّبيان في إعراب القرآن: ١/ ٦١، والكتاب الفريد: ١/ ٢٥٢.

٣- شرح شافية ابن الحاجب: ٣/ ٢٠٨.

ومنهُ قَولُهُ ﷺ: «كَما تكُونُونَ يُوَلى عَلَيْكُم»[١]، شَبَّهَ التَّولِيةَ عليهم المَكروهَةَ بِكَونِهِم المَكرُوه، أي: بِحالَتِهم المَكرُوهَةِ. ذكره نَجمُ الدِّين[٢].

و(إبراهيم) مجرورٌ في المَوضِعَين، ففي الأَوَّلِ على الجارَّة، وفي [الثّاني][٣] بإضافةِ (آلِ) إليه، لكن جرّه بالفتحة؛ لأنَّهُ غَيرُ مُنصَرِفٌ؛ لاجتِماعِ عِلتَينِ فيهِ، وهما: العَلَميَّةُ والعُجْمَةِ، مع زيادةِ حروفِهِ عَلَى التِّلاوَةِ.

ومِنَ العرَبِ مَن يَقُولُ: (إبْرَاهَام)، وكذلكَ قَرَأَهُ [١٨/ ب] ابنُ عَامِرٍ[٤]. ومنهم من يقول: (إبْرَهَم) بغيرِ أَلِفٍ.

١- هذا الحديث مشهور بين الناس، ويكثر ترداده في المجالس والنوادي، وهو مروي في بعض الكتب منسوبًا إلى النبيّ ﷺ، فقد رواه القضاعي من طريق الكرماني بن عمرو، عن المبارك بن فضالة، عن الحسن، عن أبي بكرةَ، عن النبي ﷺ قال: «كَما تَكونُوا يُولَّى أو يُؤمرُ عَلَيْكُم». مسند الشهاب: ١/ ٣٣٦.
وقد لخّص الفتني الهندي حال هذا الحديث، حيث قال: (في سندِهِ انقطاعٌ، ووضاعٌ هو يحيى بنُ هشام، وله طريقٌ فيهِ مجاهيلُ). تذكرة الموضوعات: ١٨٢.
فقد اجتمع في أسانيد هذا الحديث علل القادحة، من الانقطاع والجهالة والتهمة بالوضع، ما يمتنع معه قبولُ هذا الحديث، بل الراجحُ في حاله أنّه حديث باطل موضوع، أو حديث ضعيف جدًّا، فلا يجوز ـ وهذه حاله ـ أن يجزم بنسبته إلى النبيّ ﷺ أصلاً. ينظر:
معجم الشيوخ: ١٤٩، والنّهاية في غريب الحديث: ١/ ١١٦ (برر)، وكنز العمّال: ٦/ ٨٩، رقم (١٤٩٧٢)، وكشف الخفاء: ٢/ ١٦٦، والفوائد المجموعة: ٢١٠ رقم (١٠) كتاب الجهاد.
٢- شرح الرضي: ٤/ ١٢٢٦.
٣- زيادة يقتضيها السّياق.
٤- قَرَأَ هشام ﴿إِبْرَاهَام﴾ بالألف بَعدَ الهاء، في ثَلاثَةٍ وثَلاثينَ مَوضِعًا في القرآن: في **البَقَرة خَمسَةَ عَشرَ** مَوضِعًا، في الآيات: (١٢٤، ١٢٥ موضعان، ١٢٦، ١٢٧، ١٣٠، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٥، ١٣٦، ١٤٠، ٢٥٨ ثلاثة مواضع، ٢٦٠)، وفي **النّساء ثلاثةُ** مَواضِعَ، في الآيات: (١٢٥، ١٢٥، ١٦٣)، وفي **الأنعام** موضع واحد، في الآية: (١٦١)، وفي **التّوبة** مَوضعان في الآية: (١١٤)، وفي **إبراهيم** مَوضِعٌ واحدٌ في الآية (٣٥)، وفي **النّحل** مَوضِعان في الآيتين: (١٢٠، ١٢٣)، وفي **مريم ثَلاثةُ** مواضِعِ في الآيات: (٤١، ٤٦، ٥٨)، وفي **العنكبوت** مَوضِعٌ واحدٌ في الآية: (٣١)، وفي **الشّورَى** مَوضِعٌ واحدٌ في الآية: (١٣)، وفي **الذّاريات** مَوضِعٌ واحدٌ في الآية: (٢٤)، وفي **النّجم** مَوضِعٌ واحدٌ في الآية: (٣٧)، وفي **الحَديدِ** مَوضِعٌ واحدٌ في الآية: (٢٦)، وفي **المُمتَحنة** مَوضِعٌ واحدٌ في الآية: (٤). ينظر: الاكتفاء: ٨٢-٨٣، والإقناع: ٢/ ٦٠٢-٦٠٣، وكنز المعاني: ١٧٠.

قال عبد المطلب[1]: [الرمل]

نَـــحْـــنُ آلُ اللهِ فِـي كَـعْـبَـتِـهِ لَمْ يَـــزَلْ ذَاكَ عَلَى عَـهْـــدِ ابْرَهَمْ

وذلك أن إبْرَهَم اسْمٌ أعْجَمِيٌّ فَإذَا عَرَّبَتْهُ العَرَبُ فإنَّهَا تُخَالِفُ بَينَ الألفَاظ، قال ابنُ خَالَوَيْه[2]: في القرآنِ تسعةٌ وَستُّونَ مَوضِعًا ذُكِرَ فِيهِ (إبْرَاهِيم) ﷺ، ثَلاثَةٌ وثَلاثُونَ مَوضِعًا بالياءِ، وستَّةٌ وثَلاثُونَ بغيرِ يَاء.

والفعلان اللذان هما: (صَلّيت وبَارَكْت) مُتَنَازِعَانِ للجَارِّ وَالمَجرُورِ بعدَهُم، والعاملُ منهُمَا هو الثّاني كَمَا يختَارُهُ البَصرِيّونَ، إذ لَو كَانَ العَامِلُ هُوَ الأوَّلُ كما يختَارُهُ الكوفيون لأضمرَ المجرور في الثاني اختِيَارًا، فقيل: كَمَا صَلّيتَ وبَارَكْتَ عَلَيهِ عَلَى إبْرَاهِيمَ، فاعرفْ ذَلِكَ.

ثم يقول: «إنَّكَ حَمِيْدٌ»، أي: مَحْمُودٌ عَلَى كُلِّ نِعمةٍ حاصِلَةٍ في الدُّنيَا والآخِرة، فأنت في التّحقيقِ المُتَفضّل بِهَا، إذ بَعضُها بِفعلك، وبَعضُهَا بتَمكينكَ. وأنتَ أيضًا (مَجِيدٌ)، أي: مُكثِرٌ مِن فِعلِ العَطَاءِ لِعبَادِك، أو فَعَّالٌ لِمُوجبَاتِ الوَصفِ بالمَجْدِ، وهُوَ العزَّةُ والسُّلطَانُ. واسمُ (إنَّ) الضَّميرُ المُتَّصِلُ بِهَا. و(حَمِيدٌ) خَبَرُهَا. و(مَجِيدٌ) خبرٌ آخَرُ.

١- أبو الحارث عبد المطّلب (شيبة) بن هاشم بن عبد مناف، جدّ رسول الله ﷺ، وزعيم قُرَيش في الجاهليّة، وأحد سادات العرب ومُقَدّميهم، وكانت وفاته سنة تسع من عام الفيل، (ت ٤٥ قبل هـ). ينظر: تاريخ الطّبريّ: ٢/ ٢٤٦، والأعلام: ٤/ ١٥٤. وينظر قوله في: إعراب ثلاثين سورة: ٤، وإعراب القراءات السبع: ٢/ ٤٦٨، وزاد المسير: ١/ ١٣٩، والبحر المحيط: ١/ ٥٤٢، والدّرّ المصون: ١/ ٥٠٤، واللباب في علوم الكتاب: ٢/ ٤٤٥.

٢- لم أقف على قوله في كتبه. والقول منسوب إلى أبي عليّ الأهوازيّ كما جاء في: إبراز المعاني: ٤٦٢، وبلا نسبةٍ في تفسير النيسابوريّ: ١/ ٣١٧.

[الكلام على التَّسْليم وإعرَابُهُ]

ثم بعد الفَرَاغ من ذلك يُريدُ الخُروجَ مِن تِلكَ العِبادَةِ بالتّسلِيم عَلَى مَن أُمِرَ بالتّسليم عَلَيه مِن المَلائِكَةِ والمُسلمينَ الدّاخلينَ مَعَهُ في صَلاةِ الجَماعَةِ إن كانت، وإلا فعَلَى المَلائكَةِ لا غيرِهم، فيَقُولُ مُنحَرِفًا عَلَى يَمينِهِ: «السَّلامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللهِ»، ثُمّ كَذلكَ عَلَى يَسارِهِ.

قال في البحر[1]: والسلام إن كَانَ مِن أَسمَائِهِ تَعَالَى فالمَعنَى رَحْمَة السّلام، أو نحوِه، وإن كَانَ مِن السلامةِ فالمعنى سلامةُ اللهِ عليكَ، أي: السلامة من غَضَبِه. قال: والرَّحمةُ هي الإثَابَةُ والمَغفِرَةُ. قال: ونُدِبَ قصرُ السَّلام؛ لِقولِهِ ﷺ: «التَّسْلِيمُ وَالتَّكْبِيْرُ جَزْمٌ»[2] انتهى.

و(السَّلامُ) مرفوع بالابتداءِ. و(عَلَيكُم) خَبَرُهُ. و(رَحمَةُ اللهِ) مَعطُوفٌ بالوَاوِ، وهو من باب عَطفِ المُفرَدِ على المُفرَدِ إن لَم يُقَدّر للمَعطُوفِ خبرٌ آخرُ غير خَبرِ المُبتَدَأ الأوّلِ الّذي هُوَ (السَّلامُ)، أو مِن بَابِ عَطفِ الجُملَةِ عَلى الجُملَةِ إن قُدّرَ لَهُ خَبرٌ آخَرُ. واسمُ اللهِ تَعَالَى مَجرُورٌ لَفظًا بإضَافَةِ (رَحمةِ اللهِ) إليه.

واللهُ أعلَمُ بالصَّوابِ وإليهِ المَرجِعُ والمَآبُ.

١- البحر الزّخّار: ٢/ ٢٨٢ و ٢٨٥.

٢- أراد إسكان الحرف الأخير من كلّ من: كلمة (اللهْ) في التّسليم، وكلمة (أكبرْ) في التّكبير، قال ابن حجر: (رُوِيَ أنّه ﷺ قال: «التّكبير جزْمٌ، والسّلامُ جَزْمٌ»، لا أصل لَهُ بهذا اللفظ، وإنّما هو قَولُ إبراهيم النّخعيّ، حكاه التّرمذيّ عنه). تلخيص الحبير: ١/ ٢٢٥، رقم (٣٣٣). وذكره الترمذي في سننه: ١/ ٣٢٩، رقم (٢٩٧)، في كتاب الصلاة / باب: (ما جاء أنّ حذف السّلام سنّة).

هذا مُنتَهَى ما أردتُ جمعه في (إعرَابِ أذكَارِ الصَّلاةِ المَكتُوبَةِ وكَشفِ أسرَارِهَا المَحجُوبَةِ)، والله سُبحَانَهُ المَسؤُولُ أن يَنفَعَ بِهِ مَن قَرَأَهُ مِن المُستَرشِدينَ، وَأن يَجعَلَنَا وَإيَّاهُ مِن عِبَادِهِ المُخلصِينَ بِمُحَمَّدٍ الأمينِ وَآلِهِ الأكرَمينَ، وصَلى اللهُ عَلى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وآلِهِ وسَلم.

وكان الفراغُ من جَمعِهِ وَتَأليفِهِ يَومَ الاثنينِ ثالث شهرِ [ذي] الحجّةِ الواقع من سنةِ ستٍّ وسَبعِينَ وثَمَانِي مِئة سنة من هجرتِهِ صلى الله عليه وآله.

هكذا ذكره في الأم وكان عام رقمهِ يوم السبت لخمسةَ عَشَرَ يومًا من شهر رجب الأصَم سنة ثمانٍ وسبعِينَ وألفٍ (١٠٧٨)، بخط مالكه الحَقِيرِ الفَقِيرِ إلى عَفوِ المَلِكِ القَدِيرِ حُسَين بن عَلِيّ بن مُحَمَّد بن صَلاح، غَفَرَ اللهُ لَهُ ولِوَالِدَيه آمين.



الفَهَارسُ الفَنّيّة

- فهرسُ الآياتِ القرآنيّةِ.
- فهرسُ الأحاديثِ النّبويّةِ والآثار.
- فهرسُ الأشعارِ والأرجاز.
- فهرسُ الأعلام.
- فهرسُ المصادرِ والمراجعِ.
- فهرسُ الموضوعات.

فهرسُ الآياتِ القُرآنيّةِ



فهرسُ الأحاديثِ النبويّةِ والآثارِ

«مَن قَرَأَ ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾ كان يَعدلُ القرآنَ».	٩٠
«مَن قَرَأَ قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ مُخلِصًا حرمَتْ عَلَيْهِ النَّارُ وَوَجَبَتْ لَهُ الجَنَّةُ، وَمَن قَرَأَهَا فِي صَلاةٍ يَقْبَلُ اللهُ مِنْهُ».	٨٧
«وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ والأرضَ».	٤٥

فهرسُ الأشْعَارِ وَالأرجَازِ

فهرس الأعلام

(ء)

(ب)

١- الأرقام الموضوعة بين قوسين ( ) تدلّ عَلى مَوَاضعِ التّرجمة.

(ث)

(ج)

(ح)

(خ)

(ش)

(ط)

(ع)

(ف)

(ق)

(ك)

(م)

(ن)

(هـ)

(ي)



فهرسُ المصادرِ والمراجعِ

- القرآن الكريم.

(أ)

- آداب البحث والمناظرة: (الشنقيطيّ) محمّد الأمين بن محمّد المُختار الجكني (ت١٣٩٣هـ)، تحقيق: سعود بن عبد العزيز العريفي، دار عالم الفوائد، مكّة المكرّمة، ط١، ١٤٢٦هـ.
- أئمّة اليمن: (الحسني الصنعاني) محمّد بن زبارة، المطبعة الناصرية، تعز، اليمن.
- الإبانة والتّفهيم عن معاني بسم الله الرحمن الرحيم: (الزّجّاج) أبو إسحاق إبراهيم بن السّريّ (ت٣١١هـ)، تحقيق: د. عبد الفتّاح سليم، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م.
- إتحاف فضلاء البشر في قراءات الأربعة عشر: (البنّا الدّمياطي) شهاب الدّين أحمد ابن محمّد (ت١١١٧هـ)، وضع حواشيه: الشيخ أنس مهرة، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.
- إحياء علوم الدّين: (الغزالي) أبو حامد محمّد بن محمّد (ت٥٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.
- أخبار النّحويّين البصريّين: (السّيرافيّ) أبو سعيد الحسن بن عبد الله (ت٣٦٨هـ)، مطبعة البابي الحلبيّ، مصر، ١٩٥٥م.
- الأزمنة والأمكنة: (المرزوقي) أبو علي أحمد بن محمّد بن الحسن (ت٤٢١هـ)، تحقيق: د. محمّد نايف الدّليميّ، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠٢م.
- أسباب نزول القرآن: (الواحدي) أبو الحسن علي بن أحمد النيسابوري (ت٤٦٨هـ)، تحقيق: د. ماهر ياسين الفحل، دار الميمان، الرِّياض، ط١، ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م.
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب: (ابن عبد البر) أبو عمر يوسف بن عبد الله (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: علي محمّد البجّاويّ، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، ١٩٧٠م.

-أسد الغابة في معرفة الصّحابة: (ابن الأثير) أبو الحسن علي بن محمّد الجزريّ (ت٦٣٠هـ)، تحقيق: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، ط٣، ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م.
- الأسماء والصّفات: (البيهقيّ) أبو بكر أحمد بن الحُسَين (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الله بن محمّد الحاشديّ، مكتبة السّوادي، جُدّة، ط٢، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠٢م.
- الأسنَى في شرحِ أسماءِ اللهِ الحسنَى وَصِفَاتِهِ: (القرطبيّ) أبو عبد اللهِ محمّد بن أحمد الأنصاري (ت٦٧١هـ)، تحقيق: الشيخ عرفان بن سليم العشا حَسُّونة، المكتبة العصريّة، صيدا، بيروت، ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م.
- الأشباه والنّظائر في النّحو: (السيوطي) جلال الدّين السيوطي، (ت٩١١هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرّم، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٥م.
- الاشتقاق: (ابن دريد) أبو بكر محمّد بن الحسن (ت٣٢١هـ)، تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، مصر، ط٣، (لا . ت).
- الإصابة في تمييز الصّحابة: (ابن حجر العسقلاني) أبو الفضل أحمد بن علي (ت٨٥٢هـ)، ط١، دار نهضة مصر للطبع والنّشر، القاهرة، ١٣٨٣هـ .
- إصلاح المنطق: (ابن السكّيت) أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (ت٢٤٤هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط١، ٢٠٠٦م.
- الأصول في النّحو: (ابن السّرّاج) أبو بكر محمّد بن سهل (ت٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط٣، ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م.
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: (ابن خالويه) أبو عبد الله الحسين بن أحمد (ت٣٧٠هـ)، دار الكتب العلميّة، بيروت، (لا . ت).
- إعراب القراءات السبع وعللها: (ابن خالويه) أبو عبد الله الحسين بن أحمد (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: د. عبد الرّحمن بن سُليمان العُثَيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م.
- إعراب القراءات الشّواذ: (العكبري) أبو البقاء عبدالله بن الحسين (ت٦١٦هـ)، تحقيق: محمّد السّيّد أحمد عزّوز، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م.

- إعراب القرآن: (أبو جعفر النّحّاس) أحمد بن محمّد (ت٣٣٨هـ)، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النّهضة العربيّة، بيروت، ط٣، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٨م.
- الأعلام: (الزّركلي) خير الدّين (ت١٣٩٦هـ = ١٩٧٦م)، دار العلم للملايين، بيروت، ط١١، ١٩٩٥م.
- أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري: (الخطّابيّ) أبو سليمان حَمْد بن محمّد (ت٣٨٨هـ)، تحقيق: د. محمّد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود، مطبوعات جامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٨م.
- أعلام المؤلّفين الزّيديّة: عبد السّلام بن عبّاس الوجيه، مؤسّسة الإمام زيد بن عليّ الثّقافيّة، عَمَّان، الأردن، ط١، ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م.
- الأغاني: (الأصفهاني) أبو الفرج علي بن الحسين (ت٣٥٦هـ)، تحقيق: د. إحسان عبّاس، ود. إبراهيم السّعافين، وبكر عبّاس، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م.
- الإقناع في القراءات السّبع: (ابن الباذش) أبو جعفر أحمد بن عليّ بن أحمد بن خلف الأنصاريّ (ت٥٤٠هـ)، تحقيق: د. عبد المجيد قطامش، مطبوعات جامعة أم القرى، مكّة المكرّمة، ط٢، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.
- الاكتفاء في القراءات السّبع المشهورة: (أبو الطّاهر) إسماعيل بن خلف (ت٤٥٥هـ)، تحقيق: أ. د. حاتم صالح الضّامن، دار نينوى، دمشق، ط١، ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م.
- الأمالي: (اليزيدي) أبو عبد الله محمّد بن المبارك (ت٣١٠هـ)، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.
- أمالي ابن الشّجريّ: (ابن الشّجريّ) هبة الله بن علي بن محمّد بن حمزة الحسني العلويّ (ت٥٤٢هـ)، تحقيق: د. محمود محمّد الطّناحيّ، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ط٢، ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م.
- أمالي المرتضى (غُرَر الفوائد ودُرَر القلائِد): (الشّريف المرتضى) علي بن الحسين الموسوي (ت٤٣٦هـ)، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م.

- إنباه الرواة على أنباه النحاة: (القفطي) جمال الدين علي بن يوسف (ت٦٤٦هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب، القاهرة ١٩٥٥ - ١٩٧٣م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريّين والكوفيّين: (الأنباري) أبو البركات عبدالرحمن بن محمّد (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: د. جودة مبروك محمّد مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ٢٠٠٢م.
- الإيضاح في شرح المفصّل: (ابن الحاجب) أبو عمرو عثمان بن أبي بكر (ت٦٤٦هـ)، تحقيق: د. إبراهيم محمّد عبدالله، دار سعد الدّين، دمشق، ط١، ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٥م.
- الإيضاح في علوم البلاغة: (القزويني) محمّد بن عبد الرحمن بن عمر القَزْوِينِي الشّافعي (ت٧٣٩هـ)، تحقيق: د. محمّد السّعدي فرهود، و د. محمّد عبد المنعم خفاجي، ود. عبد العزيز شرف، دار الكتاب المصري، القاهرة، ودار الكتاب اللبناني، بيروت، ط٦، ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م.

(ب)

- البحر الزّخّار الجامع لمذاهب علماء الأمصار: (المهدي) أحمد بن يحيى بن المرتضى (ت٨٤٠هـ)، تصحيح: عبد الله بن عبد الكريم الجرافي، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ١٣٩٤هـ = ١٩٧٥م.
- البحر المحيط: (أبو حيّان الأندلسيّ) محمّد بن يوسُف بن عليّ بن يوسف (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعليّ محمّد معوّض، وزكريّا عبد المجيد النّوتيّ، وأحمد النّجولي الجمل، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.
- البداية والنّهاية: (ابن كثير) أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشيّ الدّمشقيّ (ت٧٧٤هـ)/ تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التّركيّ، هجر للطباعة والنّشر والتّوزيع والإعلان، مصر، ١٩٩٧-١٩٩٩م.
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: (الشّوكانيّ) محمّد بن علي بن محمّد (ت١٢٥٠هـ)، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، (لا.ت).

- البديع: (ابن خالويه) أبو عبد الله الحسين بن أحمد (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: د. جايد زيدان مُخلف، مركز البحوث والدّراسات الإسلاميّة، بغداد، ديوان الوقف السّنّي، ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويّين والنّحاة: (السيوطي) جلال الدّين السيوطي، (ت٩١١هـ)، تحقيق: د. علي محمّد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م.
- البلغة في تراجم أئمّة النّحو واللغة: (الفيروزآبادي) أبو طاهر مجد الدّين محمّد بن يعقوب بن محمّد الشّيرازي الشّافعيّ (ت٨١٧هـ)، تحقيق: محمّد المصريّ، دار سعد الدّين للطباعة والنّشر والتّوزيع، دمشق، ط١، ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.
- البيان في غريب إعراب القرآن: (الأنباري) أبو البركات عبد الرحمن بن محمّد (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: د. طه عبد الحميد طه، دار الكاتب العربي للطباعة والنّشر، القاهرة، ١٣٨٩هـ = ١٩٦٩م.

(ت)

- تاج العروس من جواهر القاموس: (الزّبيديّ) محمّد مُرتَضَى الحُسَينيّ (ت١٢٠٥هـ)، تحقيق: جماعة من المحقّقين، مطبعة حكومة الكويت، ١٣٨٥ - ١٤١٠هـ = ١٩٦٥-١٩٩٠م.
- تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب: (الإمام المهدي) أحمد بن يحيى بن المرتضى (ت٨٤٠هـ)، تحقيق: د. نوري ياسين الهيتي، إصدارات وزارة الثقافة والسياحة، صنعاء، ط١، ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: (الذّهبيّ)، شمس الدّين محمّد بن أحمد (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: د. عمر عبد السّلام تدمري، دار الكتاب العربيّ، بيروت، ط١، ١٤١١هـ = ١٩٩٠م.
- تاريخ الطّبريّ (تاريخ الرّسل والملوك): (الطّبريّ) أبو جعفر محمّد بن جرير (ت٣١٠هـ)، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٣٨٧هـ = ١٩٦٧م.

- تاريخ العلماء النّحويّين من البصريّين والكوفيّين وغيرهم: (ابن مِسْعَر) المفضّل بن محمّد بن مِسْعَر بن محمّد التّنوخي المعريّ (ت٤٤٢هـ)، تحقيق: د. عبد الفتّاح محمّد الحلو، هجر للطباعة والنّشر والتّوزيع والإعلان، مصر، ط٢، ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م.

- تاريخ مدينة السّلام، وأخبار محدّثيها، وذكر قطّانها العلماء، من غير أهلها ووارديها: (الخطيب البغدادي) أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: د. بشّار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.

- تأويل مشكل القرآن: (ابن قتيبة) أبو محمّد عبد الله بن مسلم الدّينوريّ (ت٢٧٦هـ)، تحقيق: السّيّد أحمد صقر، مكتبة دار التّراث، القاهرة، ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م.

- التّبصرة والتّذكرة: (الصّيمريّ) أبو محمّد عبد الله بن عليّ بن إسحاق (من نحاة القرن الرّابع)، تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى عَلِيُّ الدّين، من مطبوعات جامعة أمّ القُرَى، مكّة المُكرّمة، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

- التّبيان في إعراب القرآن: (العكبري) أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمّد البجّاويّ، دار الجيل، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

- تحفة الأديب في نحاة مغني اللّبيب: (السيوطي) جلال الدّين بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: د. حسن الملخ، ود. سهى نعجة، عالم الكتب الحديث، إربد، ط١، ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م.

- تحفة الأقران في ما قرئ بالتّثليث من حُروفِ القُرآنِ: (أبو جعفر الرُّعَينِي) أحمد بن يوسف (ت٧٧٩هـ)، تحقيق: د. علي حُسين البوّاب، كنوز إشبيليا للنشر والتّوزيع، الرّياض، ط٢، ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م.

- تذكرة الموضوعات: (الفتني) محمّد طاهر بن علي الهندي (ت٩٨٦هـ)، نشر: محمّد أمين دمج، بيروت، ١٣٤٢هـ.

- التّصريح بمضمون التّوضيح: (الأزهريّ) خالد زين الدِّين بن عبد الله (ت٩٠٥هـ)، تحقيق: د. عبد الفتّاح بحيري إبراهيم، الزّهراء للإعلام العربيّ، مصر، ط١، ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م.

- تفسير القرآن العظيم: (ابن كثير) أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدّمشقيّ (ت٧٧٤هـ)، تحقيق: جماعة من المحقّقين، مؤسّسة قرطبة للطبع والنّشر والتّوزيع، جيزة، ومكتبة أولاد الشّيخ للتّراث، جيزة، ط١، ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.
- التّفسير الكبير ومفاتيح الغيب: (الرّازي) فخر الدّين محمّد بن عمر (ت٦٠٦هـ)، دار الفكر للطباعة والنّشر والتّوزيع، ط١، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.
- تقريب التّهذيب: (ابن حجر العسقلاني) أبو الفضل أحمد بن علي (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: صغير أحمد شاغف الباكستانيّ، دار العاصمة، الرّياض، ط٢، ١٤٢٣هـ.
- تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرّافعيّ الكبير: (ابن حجر العسقلانيّ) أبو الفضل أحمد بن علي (ت٨٥٢هـ)، تصحيح: السّيّد عبد الله هاشم اليمانيّ المدنيّ، ١٣٨٤هـ = ١٩٦٤م.
- تهذيب الأسماء واللغات: (النّوويّ) يحيى بن شرف (ت٦٧٦هـ)، تحقيق: عبده علي كوشك، دار الفيحاء، ودار المنهل ناشرون، دمشق، ط١، ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م.
- تهذيب الألفاظ: (الخطيب التّبريزيّ) يحيى بن علي بن محمّد الشّيبانيّ (ت٥٠٢هـ)، تحقيق: د. فخر الدّين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط١، ٢٠٠٥م.
- تهذيب التهذيب: (ابن حجر العسقلاني) أبو الفضل أحمد بن علي (ت٨٥٢هـ)، حيدر آباد الدّكن، الهند، ١٣٢٥هـ.
- تهذيب الكمال في أسماء الرّجال: (المزي) أبو الحجّاج جمال الدّين المزي (ت٧٤٢هـ)، تحقيق: د. بشّار عوّاد معروف، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.
- التّهذيب لما تفرّد به كلّ واحدٍ من القُرّاءِ السّبعةِ: (أبو عمرو الدّاني) عُثمان بن سعيد الأمويّ القرطبيّ (ت٤٤٤هـ)، تحقيق: أ. د. حاتم صالح الضّامن، دار نينوى، دمشق، ط١، ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: (المُرادي) بدر الدّين الحسن ابن قاسم (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: أحمد محمّد عزّوز، المكتبة العصريّة، صيدا، بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م.

- التّوقيف على مهمات التّعاريف (معجم لغويّ مصطلحيّ): (المناوي) محمّد عبد الرّؤوف (ت١٠٣١هـ)، تحقيق: د. محمّد رضوان الدّاية، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، إعادة ط١، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م.
- التّيسير في القراءات السبع: (أبو عمرو الدّاني) عُثمان بن سعيد الأمويّ القرطبيّ (ت٤٤٤هـ)، تحقيق: أ. د. حاتم صالح الضّامن، مكتبة الصّحابة، الشّارقة، ط١،

(ث)

- الثّقات: (ابن حبّان) محمّد بن حبّان التّميميّ البستيّ (ت٣٥٤هـ)، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانيّة، حيدر آباد الدّكن، الهند، ط١، ١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م.

(ج)

- جامع الأصول في أحاديث الرّسول: (ابن الأثير) أبو السّعادات مبارك بن محمّد الجزريّ (ت٦٠٦هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة الحلواني، ومطبعة الملاح، ومكتبة دار البيان، ١٣٨٩هـ = ١٩٦٩م.
- جامع البيان عن تأويل آيِ القُرآنِ: (الطّبريّ) أبو جعفر محمّد بن جَرِيرٍ (ت٣١٠هـ)، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التّركي، هجر للطباعة والنّشر والتّوزيع والإعلان، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.
- جامع البيان في القراءات السّبعِ: (أبو عمرو الدّاني) عُثمان بن سعيد الأمويّ القرطبيّ (ت٤٤٤هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، إصدار كلّيّة الدّراسات العُليا والبحث العلمي، جامعة الشّارقة/ ط١، ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م.
- الجامع الصّحيح (صحيح البخاريّ): (البخاريّ) أبو عبد الله محمّد بن إسماعيل الجُعْفِيّ (ت٢٥٦هـ)، بعناية: محمّد زهير بن ناصر النّاصر، دار طوق النّجاة، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.
- الجامع الصّغير في أحاديث البشير النّذير: (السّيوطي) جلال الدّين بن أبي بكر

السيوطي (ت٩١١هـ)، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م.
- الجامع الكبير: (التّرمذيّ) محمّد بن عيسى بن سَوْرَة (ت٢٧٩هـ)، تحقيق: د. بشّار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٩٩٨م.
- الجامع لأحكام القرآن والمبيّن لِما تضمّنه من السّنّة وآي الفرقان: (القرطبيّ) أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن أبي بكر (ت٦٧١هـ)، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التّركي، وآخرين، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م.
- الجامع لشعب الإيمان: (البيهقي) أبو بكر أحمد بن الحسين (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: د. عبد العلي عبد الحميد حامد، الدار السّلفية، بومباي، الهند، إصدار: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميّة في دولة قطر، ١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م.
- جمهرة اللغة: (ابن دريد) أبو بكر محمّد بن الحسن (ت٣٢١هـ)، تحقيق: د. رمزي منير بعلبكيّ، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
- الجنى الدّاني في حروف المعاني: (المرادي) بدر الدّين الحسن بن قاسم (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: د. فخر الدّين قباوة، ود. محمّد نديم فاضل، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م.
- الجواهر المضيّة في طبقات الحنفيّة: (القرشيّ) عبد القادر بن محمّد الحنفيّ (ت٧٧٥هـ)، تحقيق: عبد الفتّاح محمّد الحلو، هجر للطباعة والنّشر والتّوزيع والإعلان، القاهرة، ط٢، ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.

(ح)

- الحجّة للقُرّاء السّبعة أئِمّةِ الأمصار بالحجازِ والعراق والشّام الّذين ذكرهُم أبو بكر بن مجاهد: (أبو علي الفارسيّ) الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: بدر الدّين قهوجي، وبشير جويجاتي، دار المأمون للتّراث، دمشق، ط٢، ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: (أبو نعيم الأصبهاني) أحمد بن عبد الله (ت٤٣٠هـ)، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٨م.

- حياة القلوب في إحياءِ عبادةِ علاَّمِ الغيوبِ: (الإمام المهدي) أحمد بن يحيى بن المرتضى (ت٨٤٠هـ)، نسخة مكتبة علي محمّد أحمد النّعيميّ، اليمن، ولها صورة في مركز جمعة الماجد للثقافة والتّراث (بدبيّ) تحت رقم (٩٤٧٢) رقمي، ضمن مجموعٍ، شغلت الأوراق (٣٢٠/ ب-٣٢٨/ ب).
- الحيوان: (الجاحظ) أبو عثمان عمرو بن بحر (ت٢٥٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمّد هارون، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبيّ، القاهرة، ط٢، ١٣٨٤هـ = ١٩٦٥م.

(خ)

- خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب: (البغداديّ) عبد القادر بن عمر (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.
- الخصائص: (ابن جنيّ) أبو الفتح عثمان بن جنّيّ (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمّد علي النّجّار، دار الكتب المصريّة، القاهرة، ط٢، ١٣٧٤هـ = ١٩٥٥م.

(د)

- الدّرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة: (ابن حجر العسقلاني) أبو الفضل أحمد بن علي (ت٨٥٢هـ)، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٣م.
- الدّرّ المصُون في علوم الكتاب المكنون: (السّمين الحلبيّ) أحمد بن يوسف (ت٧٥٦هـ)، تحقيق: د. أحمد محمّد الخرّاط، دار القلم، دمشق، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.
- ديوان أبي الأسود الدُّؤَليّ (ت٦٩هـ): تحقيق: عبد الكريم الدُّجيلي، شركة النّشر والطّباعة العراقيّة، بغداد، ط١، ١٣٧٣هـ = ١٩٥٤م.
- ديوان الشّمّاخ: أبو سعيد الشّمّاخ بن ضرار الغطفاني (ت٢٢هـ)، شرح: أحمد بن الأمين الشّنقيطيّ، مطبعة السّعادة، مصر، ١٣٢٧هـ.
- ديوان الطُّفَيْل الغَنَوي: طُفيل بن عَوف، تحقيق: محمّد عبد القادر أحمد، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط١، ١٩٦٨م.

- ديوان عبدالله بن رواحة: (ت٨هـ)، ودراسة في سيرته وشعره: تأليف: د. وليد قصّاب، دار الضّياء للنّشر والتّوزيع،عمّان، ط٢، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.
- ديوان لبيد بن ربيعة: تحقيق: إحسان عبّاس، الكويت،١٩٦٢م.

(ذ)

- الذّريعة إلى تصانيف الشّيعة: (الطّهراني) آقابزرك، دار الأضواء، بيروت، ط٢، ١٩٨٣م.
- ذكر أخبار أصبهان: (أبو نعيم الأصبهاني) أحمد بن عبد الله (ت٤٣٠هـ)، مطبعة بريل، ليدن، ١٩٢١م.
- ذكر أسماء التّابعين ومن بعدهم: (الدّارقطنيّ) أبو الحسن عليّ بن عمر (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: بوران الصناويّ، وكمال يوسف الحوت، مؤسّسة الكتب الثّقافيّة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٥م.

(ر)

- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني: (الآلوسي) شهاب الدّين محمود (ت١٢٧٠هـ)، إدارة الطّباعة المنيريّة، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت، (لا . ت).
- الرّوضة في القراءات الإحدى عشرة: (أبو علي البغداديّ) الحسن بن محمّد ابن إبراهيم (ت٤٣٨هـ)، تحقيق: د. مصطفى عدنان محمّد سلمان، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنوّرة، دار العلوم والحكم، دمشق، ط١، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٤م.

(ز)

- زاد المسير في علم التّفسير: (ابن الجوزي) أبو الفرج عبد الرحمن بن علي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق: محمّد زهير الشّاويش، وشعيب الأرنؤوط، وعبد القادر الأرنؤوط، ط٣، المكتب الإسلاميّ، دمشق، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.
- الزَّاهِرُ في معاني كلمات النّاسِ: (ابن الأنباريّ) أبو بكر محمّد بن القاسم

(ت٣٢٨هـ)، تحقيق: أ.د. حاتم صالح الضّامِن، دار البشائِر للطباعة والنّشر والتّوزيع، دمشق، ط٣، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٤م.
- الزهد الكبير: (البيهقيّ) أحمد بن حُسين (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: د. تقيّ الدّين النّدويّ، مطبوعات لجنة التّراث والتّاريخ، أبو ظبي، ط١، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.
- الزّينة في الكلمات الإسلاميّة العربيّة: (الرّازيّ) أبو حاتم أحمد بن حمدان (ت٣٢٢هـ)ن تحقيق: حسين بن فيض الله الهمداني اليعربي الحرازيّ، مركز الدّراسات والبحوث اليمنيّ، صنعاء، ط١، ١٤١٥هـ = ١٩٩٤م.

(س)

- السّبعة في القراءات: (ابن مجاهد) أبو بكر أحمد بن موسى بن العبّاس التّميميّ البغداديّ (ت٣٢٤هـ)، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨م.
- سنن ابن ماجه: (ابن ماجه) أبو عبد الله محمّد بن يزيد القزوينيّ (ت٢٧٣هـ)، حكم على الأحاديث والآثار: ناصر الدّين الألبانيّ، مكتبة المعارف للنشر والتّوزيع، الرّياض، ط١، ١٤١٧هـ.
- سنن أبي داود: (أبو داود) سليمان بن الأشعث السّجستانيّ (ت٢٧٥هـ)، حكم على الأحاديث والآثار: ناصر الدّين الألبانيّ، مكتبة المعارف للنشر والتّوزيع، الرّياض، ط٢، ١٤٢٤هـ.
- السّنن الكبرى: (النّسائيّ) أبو عبد الرحمن أحمد بن شُعَيب (ت٣٠٣هـ)، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبيّ، تقديم: د. عبد الله بن عبد المحسن التّركيّ، إشراف: شُعَيب الأرنؤوط، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ = ٢٠٠١م.
- سير أعلام النّبلاء: (الذّهبيّ)، شمس الدّين محمّد بن أحمد (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وجماعة، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط١١، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.
- السّيرة النّبويّة: (ابن هشام) أبو محمّد عبد الملك بن هشام بن أيوب الذّهبيّ النّحويّ (ت٢١٨هـ)، تحقيق: د. همّام عبد الرّحيم سعيد، ومحمّد عبد الله أبو صعيليك، مكتبة المنار، الزّرقاء، ط١، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٨م.

(ش)

- شذرات الذّهب في أخبار من ذهب: (الحنبليّ) عبد الحيّ بن أحمد بن محمّد بن العماد (ت١٠٨٩هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، ومحمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط١، ١٤٠٦ - ١٤١٦هـ = ١٩٨٦ - ١٩٩٥م.

- شرح ابن عقيل: (ابن عقيل) بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمذاني المصري (ت٧٦٩هـ)، تحقيق: محمّد محيي الدّين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م.

- شرح أشعار الهُذَلِيّين: (السّكّريّ) أبو سعيد الحسن بن الحُسين، تحقيق: عبدالستّار أحمد فراج، راجعه: محمود محمّد شاكر، مكتبة دار التّراث، القاهرة، ط٢، ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م.

- شرح التّسهيل: (ابن مالك) جمال الدّين محمّد بن عبدالله الطّائي الأندلُسيّ (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبدالرحمن السّيّد، ود. محمّد بدويّ المختُون، هجر للطباعة والنّشر والتّوزيع والإعلان، مصر، ط١، ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م.

- شرح جُمل الزّجّاجيّ (الشّرح الكبير) (ابن عُصفور) عليّ بن مُؤمن بن محمّد (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ = ١٩٩٩م.

- شرح ديوان علقمة: (الأعلم الشّنتمري) أبو الحجّاج يوسف بن سليمان بن عيسى (ت٤٧٦هـ)، تصحيح: الشيخ ابن أبي شنب، خزانة الكتب العربية، مطبعة جول كربونل، الجزائر، ١٩٢٥م.

- شرح الرضيّ لِكافية ابن الحاجب: (الرضي الإستراباذي) محمّد بن الحسن (ت٦٨٦هـ)، تحقيق: د. حسن محمّد الحفظي، ود. يحيى بشير مصري، مطبوعات جامعة الإمام محمّد ابن سعود الإسلاميّة، الرّياض، ط١، ١٤١٤-١٤١٧هـ = ١٩٩٣-١٩٩٦م.

- شرح شافية ابن الحاجب: (الرضي الإستراباذي) محمّد بن الحسن (ت٦٨٦هـ)، تحقيق: محمّد نور الحسن، ومحمّد محيي الدّين عبد الحميد، ومحمّد الزّفزاف، مطبعة حجازي، القاهرة، ط١، ١٣٥٨هـ = ١٩٣٩م.

- شرح الكافية البديعيّة في علوم البلاغة ومحاسن البديع: (صفي الدّين الحلّي) عبد العزيز بن سرايا بن علي السّنبسي (ت٧٥٠هـ)، تحقيق: د. نسيب نشاوي، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بدمشق، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م.
- شرح المعلقات السّبع: (الزّوزنيّ) أبو عبدالله الحسين بن أحمد (ت٤٨٦هـ)، تقديم: عبدالرّحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م.
- شرح المفصّل: (ابن يعيش) موفّق الدّين بن يعيش النّحويّ (ت٦٤٣هـ)، عالم الكتب، بيروت، (لا . ت).
- شرح المُقَدِّمة المُحسِبَة: (ابن بابشاذ) طاهر بن أحمد (ت٤٦٩هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصريّة، الكويت، ط١، ١٩٧٦م.
- الشعر والشّعراء: (ابن قتيبة) عبد الله بن مسلم الدّينوريّ (ت٢٧٦هـ)، تحقيق: أحمد محمّد شاكر، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٩٦٦م.
- الشّواردُ في اللغةِ العربيّة: (الصّاغاني) الحسن بن محمّد بن الحسن (ت٦٥٠هـ)، تحقيق: عدنان عبد الرّحمن الدّوريّ، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ط١، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

(ص)

- الصّاحبِيّ: (ابن فارس) أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريّا (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: السّيّد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٧٧م.
- الصّحاح، تاج اللغة وصحاح العربيّة: (الجوهريّ) إسماعيل بن حمّاد (ت٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٩٩٠م.
- صحيح مسلم: (مسلم) أبو الحسين مسلم بن الحجّاج القُشَيريّ النّيسابوريّ (ت٢٦١هـ)، الطبعة التّركية، ١٣٣٤هـ.
- صفة الصّفوة: (ابن الجَوزيّ) أبو الفرج عبد الرّحمن بن عليّ (ت٥٩٧هـ)، تحقيق: محمود فاخوري، دار المعرفة، بيروت، ط٣، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.
- الصّفوة الصّفيّة في شرح الدّرّة الألفيّة: (النيلي) تقيّ الدّين إبراهيم بن الحسين (ق٧)، تحقيق: د. محسن بن سالم العميري، مطبوعات جامعة أم القرى، مكة المكرّمة، ط١، ١٤٢٠هـ.

(ض)

- ضرائر الشّعر: (ابن عصفور) أبو الحسن عليّ بن مؤمن بن محمّد الإشبيليّ (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: السّيّد إبراهيم محمّد، دار الأندلس، ط١، ١٩٨٠م.

(ط)

- الطّبقات: (ابن خيّاط) أبو عمرو خليفة (ت٢٤٠هـ)، تحقيق: أكرم ضياء العمري، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٣٨٧هـ = ١٩٦٧م.
- طبقات الحفّاظ: (السيوطي) جلال الدّين بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: علي محمّد عمر، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م.
- طبقات الشّافعيّة: (الأسنويّ) جمال الدّين عبدالرّحيم (ت٧٧٢هـ)، تحقيق: د. عبدالله الجبوري، دار العلوم للطّباعةِ والنّشرِ، الرّياض، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.
- طبقات فحول الشّعراء: (ابن سلاّم) محمّد بن سلاّم الجُمَحِيّ (ت٢٣١هـ)، تحقيق: محمود محمّد شاكر، مطبعة المدنيّ، مصر، ودار المدنيّ، جُدّة، ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.
- طبقات القُرَّاءِ السّبعة وذكر مناقبهم وقراءَاتهم: (السَّلاَّر) أبو محمّد عبد الوهّاب ابن يوسف (ت٧٨٢هـ)، تحقيق: أحمد محمّد عَزّوز، المكتبة العصريّة، صيدا، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٣م.
- الطّبقات الكبرى: (ابن سعد) محمّد (ت٢٣٠هـ)، دار صادر، بيروت، ١٣٧٦هـ=١٩٥٧م.
- طبقات المفسّرين: (الأدنه وي) أحمد بن محمّد (من علماء القرن الحادي عشر)، تحقيق: سليمان بن صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنوّرة، ط١، ١٤١٧هـ=١٩٩٧م.
- طبقات المفسّرين: (الدّاودي) محمّد بن عليّ (ت٩٤٥هـ)، تحقيق: علي محمّد عمر، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٣٩٢هـ = ١٩٧٢م.
- طبقات النّحويّين واللغويّين: (الزّبيدي) محمّد بن الحسن (ت٣٧٩هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط٤، ١٣٩٢هـ.

(ع)

- العين: (الفراهيديّ) أبو عبد الرّحمن الخليل بن أحمد (ت١٧٥هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزوميّ، ود. إبراهيم السّامرّائيّ، دار الشّؤون الثّقافيّة، ودار الرّشيد، بغداد، ط١، ١٤٠٠-١٤٠٦هـ = ١٩٨٠-١٩٨٦م.

(غ)

- غاية النّهاية في طبقات القرّاء: (ابن الجَزَرِيّ) شمس الدّين محمّد بن محمّد (ت٨٣٣هـ)، نشره: ج. برجشتراسر، مكتبة الخانجي، مصر، ط١، ١٣٥١هـ = ١٩٣٢م.

(ف)

- فتح القدير الجامع بين فنّي الرِّوايةِ والدِّرايةِ من علم التّفسير: (الشّوكانيّ) محمّد ابن عليّ بن محمّد (ت١٢٥٠هـ)، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت، (لا . ت).
- الفهرست: (النديم) محمّد بن إسحاق (ت٣٨٠هـ)، تحقيق: رضا تجدّد، طهران، ١٩٧١م.
- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة: (الشّوكانيّ) محمّد بن علي بن محمّد (ت١٢٥٠هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، مطبعة السّنة المحمّديّة، ١٩٦٠م.
- فيض القدير شرح الجامع الصّغير: (المناوي) زين الدين محمد عبد الرؤوف الحدادي المناوي (ت١٠٣١هـ)، المكتبة التّجاريّة الكبرى، مصر، ط١، ١٣٥٦هـ = ١٩٣٨م.

(ق)

- القراءات الشّاذّة: (ابن خالويه) أبو عبد الله الحسين بن أحمد (ت٣٧٠هـ)، المطبوع خطأً تحت عنوان (مختصر في شواذّ القرآن من كتاب البديع)، تحقيق: ج. برجشتراسر. مكتبة المتنبّيّ، القاهرة، (لا . ت).

(ك)

- الكامل: (المبرّد) أبو العبّاس محمّد بن يزيد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: د. محمّد أحمد الدّالي، مؤسّسة الرّسالة بيروت، ط٢، ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م.

-الكامل في ضعفاء الرّجال: (ابن عديّ) أبو أحمد عبد الله بن عديّ الجرجانيّ (ت٣٦٥هـ)، تحقيق: لجنة من المختصّين، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.
- الكتاب: (سيبويه) عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، المطبعة الكبرى الأميريّة ببولاق، مصر، ط١، ١٣١٧هـ.
- الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: (المُنتجب الهمذاني) المُنتجب بن أبي العز ابن رشيد (ت٦٤٣هـ)، تحقيق: محمّد نظام الدِّين الفُتَيِّح، مكتبة دار الزّمان للنّشر والتّوزيع، المدينة المُنوّرة، ط١، ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م.
- الكشّاف عن حقائق غوامض التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل: (الزّمخشريّ) أبو القاسم جار الله محمود بن عمر (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ عليّ محمّد مُعوّض، ود. فتحي عبدالرحمن أحمد حجازي، مكتبة العبيكان، الرّياض، ط١، ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م.
- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عمّا اشتهر من الأحاديث على ألسنة النّاس: (العجلوني) إسماعيل بن محمّد العجلوني الجراحي (ت١١٦٢هـ)، تحقيق: أحمد القلاّش، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.
- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعرابِ القُرآنِ وعِلَلِ القِراءاتِ: (أبو الحسن الباقولي) نور الدين عليّ بن الحُسين (ت٥٤٣هـ)، تحقيق: د. عبد القادر عبد الرّحمن السّعديّ، دار عمّار، عمّان، ط١، ١٤٢١هـ = ٢٠٠١م.
- الكنز في القراءات العشر: (الواسطي) عبد الله بن عبد المؤمن (ت٧٤٠هـ)، تحقيق: د. خالد أحمد المشهداني، مكتبة الثّقافة الدّينيّة، القاهرة، ط١، ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م.
- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال: (البرهان فوري) علاء الدّين علي المُتّقِي ابن حسام الدّين الهندي (ت٩٧٥هـ)، تحقيق: بكري حيّاني، وصفوة السّقّا، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط٥، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.
- كنز المعاني في شرح حرز الأماني: (شُعلة) أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن محمّد المَوصِليّ (ت٦٥٦هـ)، تحقيق: زكريّا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.

(ل)

- اللامات: (الزّجّاجيّ) أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق (ت٣٣٧هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م.
- اللبابُ في عللِ البناءِ والإعرابِ: (العكبري) أبو البقاء عبدالله بن الحسين (ت٦١٦هـ)، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، من مطبوعات مركز جمعة الماجد للثّقافة والتّراث بدبي، ط١، ١٤١٦هـ = ١٩٩٥م.
- اللبابُ في علوم الكتاب: (ابن عادل الحنبليّ) أبو حفص عمر بن عليّ (ت بعد ٨٨٠هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمّد معوّض، ود. محمّد سعد رمضان حسنن و د. محمّد المتولّي الدّسوقي حرب، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ=١٩٩٨م.
- لسان العرب: (ابن منظور) محمّد بن مكرم (ت ٧١١هـ)، تحقيق: عبدالله علي الكبير، ومحمّد أحمد حسب الله، وهاشم محمّد الشّاذليّ، دار المعارف، القاهرة، ط١، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.

(م)

- مؤلّفات الزّيديّة: السّيّد أحمد الحُسينيّ، مطبعة إسماعيليان، قم، ط١، ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م.
- مجاز القرآن: (أبو عبيدة) معمر بن المُثنّى (ت٢١٠هـ)، تحقيق: د. محمّد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٣٨١هـ = ١٩٦٢م.
- المجموع شرح المهذّب للشّيرازيّ: (النّوويّ) أبو زكريّا مُحيي الدّين يحيى بن شَرَف (ت٦٧٦هـ)، تحقيق: محمّد نجيب المُطيعيّ، مكتبة الإرشاد، جدّة، (لا . ت).
- المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها: (ابن جنّي) أبو الفتح عثمان بن جنّي (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: علي النّجدي ناصف، ود. عبد الحليم النجّار، ود. عبد الفتّاح إسماعيل شلبيّ، طبعة المجلس الأعلى للشّؤون الإسلاميّة، القاهرة، ١٤١٥هـ = ١٩٩٤م.
- المُحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: (ابن عطيّة) أبو محمّد عبد الحقّ بن عطيّة الأندلسيّ (ت ٥٤١هـ)، تحقيق: الرّحالة الفاروق، وعبد الله بن إبراهيم الأنصاري، والسّيد عبد العال السّيّد إبراهيم، ومحمّد الشّافعيّ الصّادق العناني، مطبوعات

وزارة الأوقاف والشّؤون الإسلامية، قطر، ط٢، ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م.
- مختصر منتهى السّؤل والأمل في علمَي الأصولِ والجَدَلِ: (ابن الحاجب) أبو عمرو عثمان بن أبي بكر (ت٦٤٦هـ)، تحقيق: د. نذير حَمادو، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م.
- المخصّص: (ابن سيده) أبو الحسن علي بن إسماعيل الأندلسيّ (ت٤٥٨هـ)، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ١٩٩٠م.
- مدارك التّنزيل وحقائق التّأويل: (النَّسَفِي) أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود (ت٧٠١هـ)، مراجعة: إبراهيم محمّد رمضان، دار القلم، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٩م.
- المدخل إلى تقويم اللسان: (ابن هشام اللخميّ) أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن هشام اللخميّ الإشبيليّ (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: أ.د. حاتم صالح الضّامن، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م.
- المذكر والمؤنث: (السّجستاني) أبو حاتم سهل بن محمّد (ت٢٥٥هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضّامن، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتّراث بدبي، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.
- المذكر والمؤنث: (المبرّد) أبو العبّاس محمّد بن يزيد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: د. رمضان عبدالتّواب، ود. صلاح الدّين الهاديّ، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م.
- مراتب النحويّين: (أبو الطّيّب اللّغويّ) عبد الواحد بن عليّ (ت٣٥١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريّة، صيدا، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م.
- مرشد القارئ إلى تحقيق معالم المقارئ: (ابن الطّحّان) أبو الأصبغ عبد العزيز ابن علي بن محمّد السُّماتي الإشبيليّ (ت٥٦١هـ)، تحقيق: أ.د. حاتم صالح الضّامن، مكتبة الصّحابة، الشّارقة، ومكتبة التّابعين، القاهرة، ط١، ٢٠٠٧م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها: (السّيوطي) جلال الدّين بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: محمّد أحمد جاد المولى، ومحمّد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمّد

البجّاوي، المكتبة العصريّة، صيدا، بيروت، ١٩٨٦م.
- المسائل الشّيرازيّات: (أبو علي الفارسيّ) الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: د. حسن بن محمود هنداوي، كنوز إشبيليا، الرّياض، ط١، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٤م.
- المسائل العضديّات: (أبو علي الفارسيّ) الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار (ت٣٧٧هـ)، حقيق: د. علي جابر المنصوري، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.
- المستدرك على الصّحيحين: (الحاكم) أبو عبد الله محمّد بن عبد الله بن حمدويه بن نعيم النيسابوريّ (ت٤٠٥هـ)، تحقيق: أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعيّ، دار الحرمين للطباعة والنّشر والتّوزيع، ط١، ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م.
- المستنير في القراءات العشرِ: (ابن سِوَار) أبو طاهر أحمد بن علي بن عبيد الله بن عمر البغدادي (ت٤٩٦هـ)، تحقيق: د. عمّار أمين الدَّدُّو، دار البحوث للدّراسات الإسلاميّة وإحياء التّراث، دُبَي، ط١، ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل: (ابن حنبل) أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م.
- مسند الشّهاب: (القُضَاعِي) أبو عبد الله محمّد بن سلامة (ت٤٥٤هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السّلفي، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.
- مشكل إعراب القرآن: (القيسي) مكي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ)، تحقيق: أ. د. حاتم صالح الضّامن، دار البشائر للطباعة والنّشر والتّوزيع، دمشق، ط١، ١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م.
- مصادر الفكر الإسلامي في اليمن: (الحبشي) عبدالله محمّد، مركز الدراسات اليمنيّة، صنعاء، (لا.ت).
- مصطلح الإشارات في القراءات الست الزّوائد المرويّة عن الثّقات: (ابن القاصح البغدادي) عليّ بن عثمان بن محمّد (ت٨٠١هـ)، تحقيق: د. عطيّة بن أحمد بن محمّد الوهيبي، دار الفكر ناشرون وموزّعون، عمّان، ط١، ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م.

- مطلع البدور ومجمع البحور في تراجم رجال الزّيديّة: (ابن أبي الرّجال) شهاب الدّين أحمد بن صالح (ت١٠٩٢هـ)، تحقيق: عبد الرّقيب مُطهّر محمّد حجر، مركز أهل البيت للدّراسات الإسلاميّة، صعدة، ط١، ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م.
- المعارف: (ابن قُتَيبة) أبو محمّد عبدالله بن مسلم الدّينوريّ (ت٢٧٦هـ)، تحقيق: ثروت عكاشة، دار المعارف، مصر، ١٩٦٩م.
- معاني القرآن: (الفرّاء) أبو زكريّا يحيى بن زياد (ت٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمّد علي النّجّار، مطبعة دار الكتب المصريّة، القاهرة، ط٣، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.
- معاني القرآن وإعرابه: (الزّجّاج) أبو إسحاق إبراهيم بن السّريّ (ت٣١١هـ)، تحقيق: د. عبدالجليل عبده شلبيّ، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.
- معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب): (ياقوت الحمويّ) أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله (ت٦٢٦هـ)، تحقيق: د. إحسان عبّاس، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
- معجم الشّيوخ: (ابن جُمَيْع) أبو الحُسَين محمّد بن أحمد بن جُمَيْع الصَّيْدَاويّ (ت٤٠٢هـ)، تحقيق: د. عمر عبد السّلام تدمري، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.
- معجم المؤلّفين تراجم مصنّفي الكتب العربيّة: (كحّالة) عمر رضا (ت١٤٠٨هـ = ١٩٨٧م)، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت، ١٣٧٦هـ = ١٩٥٧م.
- معرفة القرّاء الكبار على الطّبقات والأعصار: (الذّهبيّ) شمس الدّين محمّد بن أحمد (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: د. بشّار عوّاد معروف، وشعيب الأرناؤوط، ود. صالح مهدي عبّاس، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.
- المعلقات العشر وأخبار شعرائها: جمع: أحمد الأمين الشنقيطي، دار النصر للطباعة والنّشر، القاهرة، (لا . ت).
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: (ابن هشام الأنصاري) جمال الدين عبد الله ابن يوسف (ت٧٦١هـ)، تحقيق: د. عبد اللطيف محمد الخطيب، المجلس الوطني

للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط١، ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.
- مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني: (أبو العلاء الكرماني) محمّد بن أبي المحاسن ابن أبي الفتح (ت بعد٥٦٣هـ)، تحقيق: د. عبد الكريم مصطفى مدلج، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.
- مفتاح العلوم: (السّكّاكيّ) أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر (ت٦٢٦هـ)، تحقيق: أكرم عثمان يوسف، دار الرّسالة، بغداد، ط١، ١٤٠٠هـ = ١٩٨١م.
- المفتاح في اختلاف القَرَأَةِ السّبعةِ المُسَمَّينَ بالمشهورين: (أبو القاسم القرطبيّ) عبدالوهّاب بن محمّد (ت٤٦٢هـ)، تحقيق: أ. د. حاتم صالح الضّامن، دار البشائر، دمشق، ط١، ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م.
- مفردات ألفاظ القرآن: (الراغب) الحسين بن محمّد بن المفضّل (ت نحو ٤٢٥هـ)، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار القلم، دمشق، الدّار الشّاميّة، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م.
- مفردة أبي عمرو بن العلاء البصري: (أبو عمرو الدّاني) عُثمان بن سعيد الأمويّ القرطبيّ (ت٤٤٤هـ)، تحقيق: أ. د. حاتم صالح الضّامن، دار البشائر، دمشق، ط١، ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٨م.
- مفردة نافع بن عبدالرحمن المدنيّ: (أبو عمرو الدّاني) عُثمان بن سعيد الأمويّ القرطبيّ (ت٤٤٤هـ)، تحقيق: أ. د. حاتم صالح الضّامن، دار البشائر، دمشق، ط١، ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٨م.
- مفردة يعقوب بن أبي إسحاق الحضرمي: (أبو عمرو الدّاني) عُثمان بن سعيد الأمويّ القرطبيّ (ت٤٤٤هـ)، تحقيق: أ. د. حاتم صالح الضّامن، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، الدّمام، ط١، ١٤٢٩هـ.
- المقاصد الحسنة في بيان كثيرٍ من الأحاديث المشتهرة على الألسنة: (السّخاوي) أبو الخير محمّد بن عبدالرّحمن (ت٩٠٢هـ)، دار الهجرة، بيروت، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

- المقاصد الشّافية في شرح الخلاصة الكافية: (الشّاطبيّ) أبو إسحاق إبراهيم بن موسى (ت٧٩٠هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مطبوعات جامعة أم القرى، مكّة المكرّمة، ط١، ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م.
- مقاييس اللغة: (ابن فارس) أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريّا (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمّد هارون، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.
- المقتضب: (المبرّد) أبو العبّاس محمّد بن يَزيد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمّد عبد الخالق عُضَيمة، طبعة المجلس الأعلى للشّؤُون الإسلاميّة، القاهرة، ط٣، ١٤١٥هـ = ١٩٩٤م.
- المقرّب: (ابن عُصفور) عليّ بن مُؤمن بن محمّد (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: د. أحمد عبد السّتّار الجواريّ، و د. عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٩٨٦م.
- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم: (ابن الجوزي) أبو الفرج عبد الرحمن بن علي (ت٥٩٧هـ)، الدّار الوطنيّة، بغداد، ١٩٩٠م.
- المُنصف: (ابن جنّي)، أبو الفتح عثمان بن جنّي (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط١، ١٣٧٣هـ = ١٩٥٤م.

(ن)

- نزهة الألباء في طبقات الأدباء: (الأنباري) أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريّة، صيدا، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م.
- النّشر في القراءات العشر: (ابن الجزريّ) شمس الدّين محمّد بن محمّد (ت٨٣٣هـ)، تحقيق: محمّد بن محفوظ بن محمّد أمين الشّنقيطيّ، رسالة ماجستير، كليّة الدّعوة وأصول الدّين، جامعة أم القرى، ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م.
- النّكت والعيون: (الماورديّ) أبو الحسن عليّ بن حبيب (ت٤٥٠هـ)، تحقيق: خضر محمّد خضر، راجعه: د. عبد السّتّار أبو غدّة، مطابع مقهوي، الكويت، ط١، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

- النّهاية في غريب الحديث والأثر: (ابن الأثير) أبو السعادات المبارك بن محمد الجزريّ (ت٦٠٦هـ)، تحقيق: محمود محمّد الطناحيّ، وطاهر أحمد الزّاوي، دار إحياء الكتب العربيّة، (عيسى البابي الحلبيّ)، مصر، ١٣٨٣هـ = ١٩٦٣م.
- النّوادر في اللغة: (أبو زيد) سعيد بن أوس الأنصاريّ (ت٢١٥هـ)، تحقيق: د. محمّد عبد القادر أحمد، دار الشّروق، بيروت، ط١، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.
- نور القبس من المقتبس: (اليغموري) يوسف بن أحمد (ت٦٧٣هـ)، تحقيق: رودلف زلهايم، المطبعة الكاثوليكيّة، بيروت، ١٣٨٤هـ = ١٩٦٤م.

(هـ)

- الهداية إلى بلوغ النّهاية: (القيسيّ) أبو محمّد مكّي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، مطبوعات جامعة الشّارقة، الشّارقة، ط١، ١٤٢٩هـ=٢٠٠٨م.
- هديّة العارفين، أسماء المؤلّفين وآثار المصنّفين: (البغدادي) إسماعيل باشا بن محمّد أمين (ت١٣٣٩هـ)، مطبعة وكالة المعارف، استانبول، ١٩٥١م.

(و)

- الوافي بالوفيات: (الصّفدي) صلاح الدين خليل بن أيبك (ت٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التّراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ= ٢٠٠٠م.
- وفيات الأعيان وأنباءُ أبناءِ الزّمانِ: (ابن خلكان) شمس الدِّينِ أحمد بن مُحمّد (ت٦٨١هـ)، تحقيق: د. إحسان عبّاس، دار صادر، بيروت، ط٤، ٢٠٠٥م.

فِهْرِسُ المَوْضُوعَاتِ

الموضوع | **الصّفحة**